دراسات عالمية

العراق في العقد المقبل:
هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002 ؟

جراهام فولر



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 14

العــراق في العقــد المقــبل:

هل سيقـوى على البقاء حتى عام 2002 ؟

جراهام فولر

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي وأهم المستجدات على الساحة الدولية بصفة عامة.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة «دراسات عالمية»، التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتعلق باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحِّب المركز بتلقي الترجمات والدراسات، وفق قواعد النشر الخاصة بسلسلة «دراسات عالمية».

دراسات عالمية

العراق في العقد المقبل:

هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002 ؟

جراهام فولر

العدد 14

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

● محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of *Iraq in the Next Decade: Will Iraq Survive Until 2002?* authored by Graham Fuller and published by RAND in the United States. ECSSR is indebted to the author and to RAND for permitting the translation, publication, and distribution of this work under our cover.

توجه جميع المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة **"دراسات عالمية"**
على العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب. : 4567
أبوظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 - 9712
فاكس : 769944 - 9712
e-mail: root@ecssr.edu
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

تقديم

يُعد هذا البحث عن العراق جزءاً من سلسلة أبحاث عن عدد من الدول، يشتمل عليها مشروعٌ لدراسة الاتجاهات البعيدة المدى في الشرق الأوسط. وقد أجري هذا البحث في إطار برنامج «راند» (RAND) للسياسة الاقتصادية العالمية، وأشرف عليه فريق الدفاع الاستشاري التابع لمعهد «راند» لبحوث الدفاع القومي، الذي هو عبارة عن مركز بحث وتطوير، ممول من الحكومة الأمريكية الفيدرالية، ومدعوم من قبل مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان في الولايات المتحدة الأمريكية. ويضم فريق الدفاع الاستشاري أحد عشر عضواً من الأشخاص البارزين في مجال صنع سياسة وزارة الدفاع، وهم الذين يتولون الإرشاد والإشراف أيضاً.

ويتناول هذا البحث التوقعات المستقبلية للعراق على مدى السنوات العشر المقبلة. إن التنبؤ بأحداث المستقبل القريب يكاد يكون أمراً مستحيلاً، لما يشهده العراق اليوم من اضطراب وحيرة بالغين، لكن لا بد لقوى معينة أن يكون لها أثر في المستقبل؛ فالاتجاهات، والحقائق السكانية، والجغرافية السياسية، والأحداث التاريخية، والتطلعات الدولية، سيكون لها أثر مباشر - على المدى البعيد - على العراق، بغض النظر عمن سيكون في سدة الحكم في بغداد آنذاك.

ويحلل البحث الوارد هنا العوامل التي يؤمن الكاتب بأنها الأكثر أهمية على المدى البعيد، والتي تقوم على أساس القراءات التاريخية، والاتجاهات الاقتصادية، والاتجاه العام للسياسات الشرق أوسطية خلال العقود القليلة الماضية، لكن عملاً من هذا النوع - موجهاً نحو المستقبل - لا يمكنه الاستشهاد بقدر كبير من الشواهد المادية؛ لأن جل الأعمال الكتابية التي تحدثت عن العراق خلال العقد الماضي كان ذا طابع تاريخي، يفتقر إلى الإرشادات المستقبلية المباشرة. ولهذا السبب،

فإن ما سيعرضه الكاتب من تحليلات مباشرة، وتبيان للآراء المختلفة، يحتل الحيز الأكبر من هذا البحث. وبالإضافة إلى القراءات التي قام بها الكاتب، فقد أمضى ساعات طويلة وهو يجري المقابلات مع العراقيين المنفيين في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بلدان أخرى، بمن فيهم الشيعة، والأكراد، والسنة، والعلمانيون، والأصوليون، الذين لم ترد أسماؤهم، تجنباً لإثارة الحساسيات السياسية. ومن الجدير بالذكر أن وجهات نظرهم تفتقر إلى التطابق أو الإجماع، لكن إذا نظرنا إلى هذه الآراء مجتمعة، فإننا نلاحظ بداية تكون رؤية شاملة لما يفكر فيه هؤلاء المنفيون، فيما يتعلق بماضي العراق ومستقبله.

نرجو أن يكون هذا البحث مفيداً لصانعي السياسة، وللمهتمين بالعوامل الرئيسية التي سيكون لها تأثير في سلوك العراق خلال العقد المقبل؛ لأنها تمتُّ - بصلة مباشرة - إلى طبيعة النهج الذي ينبغي أن تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن، بخصوص سياستها إزاء العراق، بهدف إرساء دعائم الاستقرار في منطقة الخليج العربي على المدى البعيد.

مقدمة

يعتبر استمرار وجود العراق "كدولة موحدة" مهدَّداً إلى حد بعيد، فقد لا يقوى على البقاء على حاله حتى العقد المقبل، خاصة أن مشكلات العراق التاريخية المتراكمة قد تفاقمت بسبب القسوة والوحشية البالغة التي مارسها النظام طيلة العقدين الماضيين، وبسبب الحربين اللتين افتعلهما هذا النظام، وبسبب الممارسات القمعية الجائرة التي تعرضت لها الأغلبية الشيعية، مع جرائم الإبادة المرتكبة بحق الأكراد هناك. فتضافرت هذه الأمور جميعها لتثير سؤالاً جوهرياً حول قدرة هذه الدولة على البقاء بشكلها الحالي، وعلى العيش بتوافق ووئام مع جاراتها في ظل نظام بعثي. لكن الغريب هو أن التدخل الخارجي قد يكون وحده القادر على حفظ وحدة العراق، نظراً إلى أن استمرار النظام البعثي الحالي يعمل بالتأكيد على زيادة الخلافات الداخلية العميقة، العرقية والدينية، على نحو يجعلها خلافات دائمة وغير قابلة للحل.

لقد برزت قضية العراق بشكل غير عادي في السياسة الشرق أوسطية خلال السنوات الماضية. فالمسألة لم تبق مجرد مسألة "أزمة شرق أوسطية أخرى" يقتضي حلها تدخلاً عسكرياً خارجياً؛ فالسياسة الأمريكية إزاء العراق في الوقت الراهن باتت تشمل عدداً من القضايا التي تتعدى حدود مصير الدولة المعتدية المهزومة، لتشمل مجموعة واسعة من القضايا ذات الاهتمام العالمي.

- يعد العراق واحداً من أخطر البلدان المنتجة لأسلحة الدمار الشامل في العالم اليوم، وقد كان سلوكه سبباً في لفت الانتباه إليه بشكل خاص "كحالة اختبارية" لكيفية تعامل العالم مع مشكلات انتشار هذا النوع من الأسلحة خلال العقود المقبلة، خاصة أن استخدام العراق للأسلحة غير التقليدية ليس مجرد احتمال مقلق، بل حقيقة واقعة. فالجهود التي بذلها في مجال إنتاج أسلحة الدمار الشامل أتت في سياق محاولة تحقيق طموحه غير المسؤول؛ لنشر القدرات العسكرية العراقية في مناطق تقع خارج حدوده الدولية، دون إبداء القدر المطلوب من الاحترام للمعايير والاعتبارات المرعية على الصعيد العالمي. وكان هذا الوضع سبباً في إثارة رد فعل عالمي شامل.

- يعتبر العراق أول دولة تُزجر وتُروض عسكرياً من قبل ما يسمى "النظام العالمي الجديد" خلال فترة ما بعد الحرب الباردة. ومن الجدير ذكره أن هذا "النظام العالمي الجديد" ليس حقبة للسيادة الأمريكية، كما يحب أن يصفه الكثيرون من سكان العالم الثالث، بل إنه يتجسد في هيئة الأمم المتحدة التي تستعيد دورها، وتبدأ الآن تدريجياً في تعزيز قدرتها التنفيذية في مجال استخدام القوة العسكرية لإعادة النظام، أو للمحافظة عليه. وهذا يمثل سابقة كبرى في تاريخ العلاقات الدولية، وعاملاً مهماً في رسم السياسات العالمية على مدى العقود المقبلة.

- يعتبر العراق الدولة البارزة - غير الشيوعية، والمتعددة الانتماءات العرقية - التي أضحت وحدة أراضيها ليست موضع شك فحسب؛ بل قد يصبح استمرار وحدتها مرهوناً جزئياً بسياسات المجتمع الدولي؛ إذ إن المشكلة الكردية المترسخة بعمق - وعلى نحو مدمر - في طبيعة السياسة العراقية، قد زادت حدتها بفعل النزعات الانفصالية العالمية الأكثر اتساعاً، التي يبدو العالم الآن أكثر استعداداً لقبولها حالة بعد حالة. كما أن السياسات الغربية حيال "النزعة الانفصالية الكردية" ستكون لها مضامين كبرى بالنسبة لموضوع التعامل مع الحالات الانفصالية الأخرى في بقية أنحاء العالم.

وقد عظم شأن هذه المبادئ الثلاثة الواضحة بفعل ظرفين مفاجئين آخرين في الشرق الأوسط، هما:

1. غزو الكويت، وهي الدولة النفطية المهمة، الواقعة في منطقة الخليج العربي المعروفة بحساسيتها الكبيرة.
2. حدوث الهجمات الصاروخية التي استهدفت إسرائيل، والمملكة العربية السعودية.

وهذان العاملان يعنيان عدم تجاهل القضايا المبدئية الأخرى الأكثر شمولية على الصعيد الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، تواجه بغداد مستقبلاً مضطرباً وموسوماً بالشك، ليس حول وحدة أراضيها فحسب، بل أيضاً حول قدرتها - على المدى البعيد - على بسط أي نفوذ يعتد به في ظل أي نوع من الحكومات؛ وذلك بسبب التصدعات الداخلية التي

تعاني منها. من جانب آخر، فإن العراق دولة من الدول العربية التي تعيش في ظل ظروف مضطربة جداً من الهيمنة السياسية التي تمارسها أقلية عرقية أو مذهبية.

تعتبر المسألة الكردية - وليس المسألة الشيعية - تحدياً لإمكانية بقاء العراق دولة موحدة على المدى البعيد؛ إذ لا يوجد في تاريخ أكراد العراق ما يوحي بأنهم يسعون حقاً للاندماج في الكيان السياسي العراقي. فالمواقف المعتدلة - على قلتها - التي تنتهجها بغداد تمكن الأكراد من تعزيز حكمهم الذاتي، في حين أن القمع لا يؤدي إلا إلى تقوية الإصرار الكردي على انتزاع أقصى قدر من الحرية والاستقلال عن سلطة بغداد وسيطرتها. وكعرق بشري "هندي-أوربي" متميز عن العراقيين العرب "الساميين"، فإن معظم الأكراد لا يرى أن مستقبله يكمن في الاندماج بأي دولة من الدول العربية؛ لأن ذلك من شأنه طمس الهوية العرقية التي يحملونها.

وصحيح أن العراق سيكون محظوظاً إذا تمكن من الاحتفاظ بكردستان العراقية كجزء من أراضيه، لكن من البديهي أنه لا يمكن الاحتفاظ بها بالقوة إلى ما لا نهاية، وأن تبعيتها الطويلة للعراق لا يمكن أن تدوم إلا في ظروف لا تقل عن الحكم الذاتي "الكامل"، في إطار نوع من الفيدرالية الديمقراطية، وهو ما لم يكن مقبولاً لدى أي من الأنظمة العراقية السالفة.

ويعمل المد القومي المتصاعد في العالم على تشجيع وتعزيز فكرة "الوحدة" لكل الأكراد الموجودين في العراق وإيران وتركيا، وربما في سوريا أيضاً، كبديل بعيد المدى عن استمرار وجودهم غير المرضي داخل العراق، لكن مهما يكن مصير الأكراد العراقيين، فهو لا يمكن أن يقترن الآن بمصير الأكراد الأتراك والإيرانيين. ومع ذلك، فإن العلاقة المتبادلة - على المدى البعيد - بين كل المجموعات الكردية، لا بد أن تستلزم اهتماماً موحداً من قبل المحللين، وصانعي السياسة المعنيين بشؤون المنطقة.

وإذا هدد الأكراد "وحدة الأراضي" العراقية، فإن الشيعة العراقيين هم الذين سيشكلون الخطر الأكبر على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة. فالشيعة ناقمون ومستاؤون إلى أبعد الحدود، وهم مبعدون ومنبوذون بفعل إقصائهم المنظم

والمدروس عن السلطة في بغداد، على الرغم من أنهم يشكلون الأكثرية الغالبة من سكان البلاد (يتراوح عددهم بين 55 و60٪ من إجمالي عدد سكان العراق)، لكن الشيعة لا يريدون الانفصال عن العراق، بخلاف المخاوف القائمة في عدد من الدوائر السياسية؛ بل يطمحون إلى أن يكون لهم صوت مسموع ومؤثر يتناسب مع وضعهم كأغلبية في العراق. ومن الجدير بالذكر أن العامل الزمني يُعد في صالح الشيعة، وأي تحرك تدريجي نحو تحقيق الديمقراطية مستقبلاً، لن يؤدي إلا إلى تعزيز موقفهم، وإلى وضع حد لاحتكار السلطة السياسية والاجتماعية من قبل أقلية عربية سنية، لا تشكل أكثر من 25٪ من إجمالي عدد سكان البلاد. كما أن أي عملية تحول ديمقراطي في العراق ستؤدي إلى خلخلة دعائم استقرار النظام السياسي والاجتماعي التقليدي، إلى أن يتم التوصل إلى تحقيق توازن جديد أكثر ديمقراطية. ولا سبيل لمنع هذه العملية، إلا إذا كان الثمن استمرار الديكتاتورية والممارسات القمعية التي ترتكب بحق كل العراقيين.

وهكذا، نرى أن العراق واقع بين خيارين، كلاهما مر؛ إذ إن القمع وحده هو الذي يضمن بقاء الأقلية العربية السنية في وضع الهيمنة الدائمة على سلطة الدولة. وفي ظل هذه الظروف، سيستغل الأكراد والشيعة كل فرصة للمقاومة بعنف، كلما كان ذلك ممكناً، دافعين العراق بهذا نحو أيديولوجية راديكالية، ونحو المزيد من الوحشية والمغامرات الخارجية؛ ولذلك فإن أي عملية تحول ليبرالي ستضمن سعي الأكراد - على أقل تقدير - إلى نيل حكم ذاتي كامل، إذا لم نقل "استقلالاً صريحاً"، كما ستضمن للشيعة كسب صوت الأغلبية في الحكومة العراقية.

لذا يشير الطرح الأساسي في هذا البحث إلى أن كل خيارات العراق المستقبلية تقريباً توحي بقيام دولة ضعيفة، وستكون أقل قدرة بكثير على بسط قوتها في المنطقة، مما كانت عليه في العقود الماضية. فالنموذج القمعي الاستبدادي العلماني، "كنموذج الحكم الحالي"، هو وحده القادر على ادخار القوة المؤقتة اللازمة للحفاظ على الدولة الموحدة، وإطلاق قواها العسكرية والسياسية الإقليمية. وعلى الرغم من أن هذه الدولة يمكن أن تكون خطرة جداً على المنطقة، كما شهد العالم بأسره، فإنها ستبقى دائماً فريسة التناقضات الداخلية الموهنة التي ستضعفها، وتنهك قواها على المدى الطويل.

وليس هناك من حل سياسي لمشكلات العراق الحالية يمكن أن ينطوي في واقع الأمر على إبقاء حزب البعث في سدة الحكم. ولكي تستفيد الدولة، والمنطقة ككل، من الأوضاع الطبيعية المستقرة، فلا بد أن يزول حزب البعث مع زوال صدام حسين، خاصة أن هذا الحزب، بتاريخه الدموي الحافل بالأيديولوجية الراديكالية، وبالانقلابات العسكرية والنشاطات السياسية السرية التآمرية، لم يكن قادراً على البقاء والاستمرار إلا باستخدام القوة والعنف والإرهاب. وهذا الحزب لا يستطيع أن يغير من طبيعته، وهو المسؤول عن إبراز "صدام"، وعن الفساد الذي لحق بالنظام العراقي ككل. أضف إلى ذلك أن مصداقيته انهارت بسبب قسوته في تسيير شؤون البلاد. وخلاف الحزب الشيوعي السوفيتي، الذي التزم بإعادة البناء "البيريسترويكا" في أواخر عهده في اتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية السابقة، نلاحظ أن حزب البعث العراقي لا يزال في وضع يعادل الطور "الستاليني" من تطوره، وأن أسباب الانتقال إلى الطور "الجورباتشوفي" لا تبدو حاضرة في العراق بعد. وهكذا، فإن استمرار حزب البعث في السلطة لا يمكن أن يدوم إلا بالقوة والقمع، علماً بأن بقاءه في سدة الحكم لن يكون في صالح العراق، ولا في صالح المنطقة ككل.

إن أي سيناريو ناجح لمجيء خليفة لصدام حسين لا بد أن يعتمد كلياً على الجيش. كما يتوقع أن تكون التصفية الجسدية له على أيدي بعض الثقات المقربين منه؛ إذ إن الذين يستطيعون الاقتراب من الزعيم العراقي قليلون. ولكن، يتوقع في النهاية أن يستغل الجيش فرصة موت "صدام"، وقيام الاضطرابات التي سترافق أي عملية انتقال للسلطة؛ فالجيش وحده هو الذي يملك القدرة على التخلص من حزب البعث وآليات حكم "صدام حسين". وهنا، تجدر الإشارة إلى أن ولاء الجيش له ما يزال موضع تساؤل؛ فكثير من القادة العسكريين يعتمد على تشكيلات حزب البعث في المحافظة على مناصبهم، في حين أن سيطرة البعث على الشؤون المدنية في البلاد أساءت إلى أولئك القادة العسكريين الذين تعرض كثير منهم للاعتقال والإهانة، وحتى الإعدام، والذين أنكر عليهم حق إبداء آرائهم فيما يتعلق بالشؤون العسكرية في ظل الهيمنة الموسومة "بهوس العظمة" الذي يعاني منه "صدام" نفسه.

وقد يحاول الجيش تأسيس "حركة بعثية تصحيحية من دون صدام حسين"، لكن استمرار المواصفات السياسية لحزب البعث لن يروق إلا لقلة من أفراد الشعب العراقي، سواء من المقيمين داخل العراق أو خارجه. وقد يحاول الجيش تأسيس نظام حكم أقرب إلى النموذج التكنوقراطي شبه الاستبدادي غير الأيديولوجي، بحيث يمثل تحسناً عما مضى، لكن ذلك لن يوجد حلاً لأزمة العراق العرقية والمذهبية.

ولعل الحفاظ على السلطة في أيدي الأقلية العربية السنية هو جل ما يشغل بال ضباط الجيش، إلا أن الوسائل السياسية اللازمة لتحقيق ذلك تبدو نادرة الوجود. أضف إلى ذلك أن الجيش سيرغب أيضاً في حفظ قوة العراق ووحدته؛ وهذا يعني أنه قد يقرر الاحتفاظ بمراكز السلطة داخل صفوفه، وبعيداً عن ساسة البعث الذين ألحقوا بالبلاد أذى وضرراً بالغين.

لا تبدو فرصة الوصول إلى النتائج الديمقراطية مشجعة، إذا لم تقرن بفكرة التدخل الخارجي. ومن الناحية النظرية، قد يحاول الجيش نفسه تأسيس نوع من الحكم أكثر ديمقراطية؛ إما بدعوة عناصر من المعارضة الخارجية للمشاركة في السلطة، بعد الانقلاب على حزب البعث، أو عن طريق إجراء انتخابات في البلاد. إذ لا تملك المعارضة الخارجية - التي تعمل في سبيل الوحدة الكبرى، على الرغم من أنها تفتقر إلى الإجماع حول عدد من القضايا المستقبلية الرئيسية - الوسيلة الكفيلة بإيصالها إلى السلطة بمفردها. ومن المتوقع أن يكون سير العملية الانتخابية أكثر مصداقية وأماناً في ظل إشراف دولي من قبل الأمم المتحدة، بموافقة الجيش بعد نجاح الانقلاب العسكري، لكن موضوع السيطرة المستقبلية للشيعة لا يزال موضع التساؤل، والقيادة العسكرية الحكيمة بحق هي وحدها القادرة على الاعتراف بالقوى المؤثرة التي لا يمكن تجاهلها في المجتمع العراقي، ومن ثم تسهيل عملية تجديدها.

إن الفرصة الفضلى لتأسيس الطور الأول من الحكم الديمقراطي خلال فترة ما بعد حكم "صدام"، هي الفرصة التي تسنح في ظل الأجواء التي يكون فيها الجيش قد أطاح بالنظام البعثي، واعترف بأن تقبُّل الأوساط الدولية للعراق كدولة، وإنهاء العقوبات الاقتصادية، لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق القبول الطوعي بإجراء

الانتخابات. وحتى لو تمكن النظام المنتخب ديمقراطياً من ممارسة سلطته لعام أو عامين فقط، فإن ذلك سيشكل السابقة التي على أساسها ترتب المطالب المستقبلية بإعادة تأسيس النظام الديمقراطي. غير أن عملية تشكيل حكومة نيابية لا يمكن أن تتم بين ليلة وضحاها، بل يجب أن تبدأ بغرس جذورها، ويكسب الاعتراف بها منذ البداية. ويذكر هنا أن العراق كان لديه برلمان خلال الفترة 1932 ـ 1958؛ واليوم، لا بد من وجود حكومة نيابية؛ بهدف الرجوع إلى المسار المعتدل للسياسة العراقية، التي يمكن في ظلها أن يشرع الرأي العام العراقي في السيطرة على الممارسات السياسية المحلية والخارجية الفاسدة، والتي كانت رمزاً للعهد البعثي الديكتاتوري الطويل.

وسوف يكون للشيعة العراقيين في آخر الأمر، صوت مهيمن على الصعيد السياسي العراقي، لكن لن ينفصل شيعة الجنوب عن العراق في ظل أي ظروف قد تطرأ في المستقبل القريب، حتى ولو أقدموا – في حدود الإمكان – على إعلان الحكم الذاتي في مناطقهم كتكتيك مرحلي مؤقت، يضعفون به الحكومة المركزية، ويعدون ورقة تفاوض حول اتفاق جديد لتقاسم السلطة.

هذا وينقسم الشيعة في العراق إلى ثلاث فرق: الديمقراطيين العلمانيين، والإسلاميين الموالين لإيران، والإسلاميين المستقلين. وحتى أولئك الشيعة الإسلاميون المتعاطفون – إلى حد ما – مع الأيديولوجية الدينية الإيرانية، هم في النهاية عرب، ولن يقبلوا بالهيمنة من جانب طهران. كما أن هناك انقسامات في أوساط الإسلاميين الشيعة حول السياسة تجاه إيران، وحول الخلاف مع الخط الإيراني السياسي فيما يتعلق بعديد من المواضيع؛ بسبب الاستياء الناجم عن تدخل الإيرانيين الفج، وتعاملهم المتشدد مع مختلف القضايا. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن العراق لو خضع للسيطرة الشيعية سيكون مهتماً – إلى حد بعيد – بشؤون الشيعة وأحوالهم في دول الخليج العربية، ولبنان، في الوقت الذي سيكون فيه هؤلاء الشيعة أقل تمسكاً بالعروبة؛ بسبب رفضهم للصفة السنية الضمنية المميزة لأصحاب النزعة العروبية. كما سينزع العراق الشيعي على الأغلب إلى الظهور بالمظهر التقدمي. غير أنه ما من نظام عراقي يقوى على سلخ نفسه عن بقية العالم العربي، ولن يكون لديه من

الأسباب ما يدعو إلى النظر بعين العطف إلى الحركة الانفصالية الكردية، أكثر مما سيكون لدى العراقيين السنة، مع أن نظاماً كهذا قد يتعاطف مع مطالبة الأكراد بالحكم الذاتي.

وعلى الرغم من أن القوة السياسية المهيمنة بين أوساط الشيعة اليوم هي قوة إسلامية، فإن النزعات العلمانية القوية لا تزال موجودة في هذه الأوساط؛ وبالنتيجة ليس من الضروري أن يكون الشيعة أصوليين في مسألة الحكم. وهنا، تجدر الإشارة إلى أن الشيعة العراقيين كانت لهم جذور تاريخية راسخة المعالم في الحزب الشيوعي العراقي القوي الذي تمت تصفيته بعنف ووحشية من قبل حزب البعث؛ كما أن التيارات التقليدية العلمانية اليسارية القوية، التي سادت أوساط الشيعة خلال العقود الماضية، يوازيها اليوم توجه قوي نحو الأحزاب الإسلامية؛ وهذه الأحزاب هي التي تمثل الآن - كما مثل الحزب الشيوعي العراقي سابقاً - المركبة البديلة الوحيدة التي سمح لها بحمل الآمال والتطلعات السياسية الشيعية في ظل النظام السني. وإن دل ذلك على شيء، فهو يدل على أن الشيعة لا يمثلون كياناً سياسياً أصولياً ذا رؤية موحدة، بل إن رؤيتهم السياسية الحديثة تزداد مرونة يوماً بعد يوم.

إن أي نظام عراقي مستقبلي لا بد من أن يكون كاهله مثقلاً اقتصادياً لفترة من الوقت بسبب ثلاثة معطيات، هي: 1. المبالغ الهائلة التي يدين بها للغرب، 2. الحاجة إلى التغلب على العقوبات الاقتصادية الدولية الشاملة والمدمرة، 3. التكاليف الباهظة لعملية إعادة البناء بعد الحربين المدمرتين اللتين خاضهما العراق.

غير أن العراق ينتظر مستقبلاً اقتصادياً واعداً، على المدى البعيد، لكونه يمتلك ثاني أضخم احتياطي نفطي في منطقة الشرق الأوسط؛ ولامتلاكه الموارد المائية الهائلة الكفيلة بدعم قاعدة زراعية قوية؛ إلى جانب الطاقة البشرية الكافية لتلبية احتياجاته الزراعية والصناعية، بخلاف بقية الدول العربية في الخليج. وعلى المدى الطويل، سيكون الاقتصاد العراقي قادراً على تغطية النفقات العسكرية الضخمة إذا كانت القيادة العراقية ستختار المضي في هذه الطريق. كما أن سياسته النفطية ستهدف - دون شك - إلى تحصيل أكبر دخل ممكن على المدى القريب، إلا إذا تغير النظام السياسي العراقي وتبنى سياسات معتدلة حقاً.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، نجد العراق مقيداً بعدد من الحقائق الجغرافية والسياسية، أهمها :

أولاً: يفتقر العراق إلى منفذ ذي شأن على الخليج العربي، ومن شبه المؤكد أنه لن يصبح قوة بحرية رئيسية كإيران والسعودية. وبعد حرب الخليج الثانية، بدا أن الكويت يعيد رسم حدوده على نحو قد يحرم العراق من امتلاك أي مدخل مهم إلى البحر. وإذا كان الأمر كذلك، فربما سينظر العراقيون إلى ما تقوم به الكويت على أنه مبرر مستقبلي للقتال على ما هو أهم بكثير من حقول النفط الحدودية.

ثانياً: يبدو العراق محاطاً تماماً بدول لا تتمتع بعلاقات مستقرة معه، باستثناء الأردن المعتمد اقتصادياً على العراق، وهذا الإرث "السياسي" - وليس "الجغرافي ـ السياسي" - الذي أورثه حزب البعث، لا بد من أن يستغرق التغلب عليه ردحاً طويلاً من الزمن. أضف إلى ذلك أن اثنتين من الدول المحيطة به، "إيران وتركيا"، ليستا عربيتين، وهذا يعني أن العراق يقع حقيقة على طرف العالم العربي، ولعل هذا هو السبب الذي يجعله أكثر تحمساً للتمسك "بعروبته" والحفاظ عليها.

ثالثاً: تكاد إيران تمثل، بالنسبة إلى العراق، المنافس الجغرافي والسياسي الدائم الذي سيتحول بفضل مساحة أراضيه، وعدد سكانه، وطول سواحله البحرية، إلى أقوى دولة في منطقة الخليج العربي. لكن، عندما يسيطر نظامان راديكاليان على إيران والعراق، فإن ذلك يضع أمامهما عدداً كبيراً من الأهداف السياسية المشتركة: كالعداء للغرب، ومعاداة الأفكار الملكية والسعودية بشكل خاص، والظهور في مظهر العدو اللدود لإسرائيل، والرغبة في الإبقاء على كل الدول الأجنبية بعيداً عن منطقة الخليج. لكن، على الرغم من احتمال تبني إيران و"العراق الشيعي الأصولي" سياسات خارجية متوازنة لفترة من الزمن، إلا أن المنافسة الجغرافية السياسية الأساسية بين بغداد وطهران ستحول دون استمرار هذا التوازن على المدى البعيد. وسيتيح - فقط - قيام نظامين معتدلين في هذين البلدين، فرصة البدء في التغلب على

المنافسة الجغرافية ـ السياسية الخطيرة التي تميزت بالضراوة والحقد طوال العقود الثلاثة الماضية، وخلال فترة زمنية طويلة من تاريخ البلدين.

مما لا شك فيه أن العلاقات المستقبلية بين العراق والكويت ستكون عاصفة جداً، وخاصة فيما يتعلق بحرية الوصول إلى الخليج العربي. وقد تستحوذ على العراق الرغبة في ممارسة سياسة التشفي، بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم. هذا بالإضافة إلى أن الكويت، في العقد المقبل، سيكون - على الأغلب - في طور "الإصلاح الديمقراطي" الذي سيجعله أقل استقراراً لفترة من الزمن، وأكثر قابلية للتأثر بالتدخلات الخارجية، في الوقت الذي سيكون فيه "للحكومة الشيعية" في العراق تأثير بالغ في الكويت، وخاصة مع وجود عدد كبير من الكويتيين الشيعة.

ومن ناحية أخرى، إذا لم يشهد العراق حركة إصلاح، فلا بد من أن يبقى موقفه عدائياً حيال أي تسوية عربية ـ إسرائيلية شاملة. والأخطر من ذلك، هو أن انهيار عملية السلام سيشجع سوريا - على الأغلب - على سد الطريق أمام هذه العملية إلى الأبد، وقد يدفعها أيضاً إلى التعويل على العراق في تشكيل جبهة رافضة جديدة وخطيرة.

من المصادفة أن يتسبب العراق وحده بأول أزمة انتشار نووي في العالم العربي، عبر الأنشطة الخطيرة ذات الطابع المغامر والمدمر، التي قام بها "صدام حسين" أثناء الحربين اللتين شنهما ضد إيران والكويت، وهي التي جعلت المجتمع الدولي يتعامل مع تحديه النووي بطريقة عسكرية مباشرة. كما أن "صدام" نفسه هو الذي خلق الظروف التي كلفت العراق سيادته، بشأن التعامل مع مجلس الأمن حول قضايا انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية. فأي قائد آخر - متصف بالاتزان والعقلانية - كان سيعمل تدريجياً على بناء وتطوير القدرات النووية اللازمة للدفاع عن العراق، ضد "الخطر الإيراني"، دون أن يسهل على المجتمع الدولي مراقبة ورصد مشاريع البحث والتطوير النووية العراقية، فضلاً عن التدخل فيها. ويجدر القول هنا إن سابقة تمكين "صدام حسين" مجلس الأمن من التعامل مع نشاطات التسلح النووي العراقي ستكون لها مضامين كبيرة بالنسبة لباقي دول المنطقة، وربما للعالم الثالث بأسره.

وهكذا، فإن التطور الذي سيشهده العراق سيكون عاصفاً ومؤثراً - إلى حد ما - في استقرار منطقة الخليج بأكملها. والانتقال إلى نوع من الحكم الديمقراطي الأعدل تمثيلاً، هو وحده القادر على إيصال البلاد إلى حالة أكثر استقراراً. إلا أن ذلك لا بد من أن يستلزم، بالحد أدنى، تحويل العراق إلى دولة فيدرالية، وربما فقدان المناطق الكردية أيضاً. ويمكن القول هنا إن المحاولات التي يبذلها الغرب في سبيل التمسك بفكرة "الحفاظ على وحدة الدولة العراقية"، لا تكاد تكون مجدية، على الرغم من الاهتمام البالغ الذي تبديه بقية دول المنطقة بهذه القضية. لكن الخيار السياسي هنا، هو ليس بين "العراق الموحد" أو "العراق المتحد فيدرالياً" أو "المقتطع منه أراضي كردستان"، بل حول نوع الحكم الذي سيتبناه العراق في المستقبل، والذي قد يكلفه وحدة أراضيه الحالية.

وبسبب الزلات الاستراتيجية الكبيرة التي ارتكبها صدام حسين خلال العقد الماضي، بات العراق اليوم يعاني من حالة انعدام القدرة على بسط سيادته على كامل أراضيه. الأمر الذي ورَّط العراق في قضايا عالمية أوسع، ذات صلة بالنظام العالمي الجديد المستند على قرارات الأمم المتحدة، والقوانين الدولية المتعلقة بمسألة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وبالجدل العالمي الدائر حول طبيعة الحركة الانفصالية الكردية ومستقبلها. ومن الجدير بالذكر أن هذه القضايا لا يمكن تجاهلها، وأن مجيء نظام نيابي في العراق، هو وحده الذي يضمن البدء بإيجاد الحلول للقضايا المذكورة التي من شأنها زعزعة الاستقرار والتأثير بشدة في المصالح الإقليمية والدولية.

ومن هنا، نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضطر للتعامل مع العراق خلال العقد المقبل. وعلى الرغم من أن أفضل فرصة لإحداث تغيير جذري في طبيعة النظام العراقي الحالي، ربما تكون قد فاتت في الأيام الأخيرة من حرب الخليج الثانية، إلا أننا نجد الدول الغربية والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة عازمة على تقليص قدرات الرئيس العراقي في السيطرة على بلاده، وعلى حفظ سيادة العراق واستقرار أوضاعه الاقتصادية في الوقت نفسه. كما أن زيادة إحكام القيود السياسية والاقتصادية والعسكرية حول عنق العراق، يمكن أن يؤدي في النهاية إلى نجاح

محاولة الإطاحة بصدام، إذا توصل مجلس الأمن إلى وضع وتنفيذ البرنامج الكفيل بإرساء قواعد نظام جديد في العراق، وإلا فإن من سيأتي بعد صدام يمكن أن يقوم بتأسيس نظام صارخ، وجائر، وانتقامي، ومزعزع للاستقرار في المنطقة. فمشكلة صدام حسين في منطقة الشرق الأوسط لم يسبق لها مثيل، ولذلك فإن حلها يجب أن يكون متفرداً.

بعد خروج صدام حسين من دائرة السلطة، يمكن للعراق الديمقراطي والفيدرالي أن يمثل نواة لموجة جديدة من الإصلاح السياسي والسياسة المتحضرة في الشرق الأوسط. كما أن العراق إذا اعترف علناً بالتنوع العرقي والمذهبي الموجود فيه، وشرع في بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية التي تعكس هذا التنوع، يمكن أن يكون على الطريق نحو تأسيس نموذج أمثل للمستقبل. ونشير هنا إلى أن الكثير من العراقيين بات مستعداً لهذا النوع من التغيير، وخاصة بعد أن عاشوا في ظل معاناة هيمنت على بلادهم، وسلبت خيراتها طيلة أكثر من ثلاثين عاماً؛ إلا أنه من دون التدخل الخارجي الحكيم سيصعب علينا تصور كيفية الخروج من هذه الحلقة المفرغة التي سادت طيلة هذه الفترة.

أولاً : مدخل البحث

كانت الأعوام الخمسة عشر الماضية أعواماً بشعة وكئيبة، بالنسبة للشعب العراقي الذي عاش معاناة صعبة، طيلة حربين أنزلتا بسكان البلاد وبنيتها التحتية أكثر مما شهده أي بلد شرق أوسطي من دمار في هذا القرن[1].

تكبد العراق خسائر فادحة تزيد على نصف مليون قتيل ويضع مئات المليارات من الدولارات، خلال الأعوام الثمانية من الحرب المتدنية المستوى من الناحية التقنية ضد إيران، وخلال الأسابيع الثمانية من الحرب العالية المستوى تقنياً ضد الولايات المتحدة الأمريكية. والنظام الديكتاتوري العراقي هو الذي سعى إلى هاتين الحربين، وشنهما دون أي استشارة لشعبه في هذا الصدد. وكما لو أن ذلك كله لم يكن كافياً، فقد أجبرت الظروف جيلاً كاملاً من العراقيين – دون استثناء – على تحمل أكثر الحكومات استبداداً وبطشاً في تاريخ الشرق الأوسط. فقد أقدمت هذه الحكومة على قمع مواطنيها وإرهابهم واعتقالهم وتعذيبهم وإعدامهم، واستخدمت ضدهم الأسلحة الكيماوية أيضاً، كما ورطت نفسها في عمليات إبادة ضد الأكراد؛ أي أن "صدام" خلق "جمهورية خوف" حقيقية بكل ما للكلمة من معنى[2].

والأسوأ من ذلك، أن العراق ليس أمامه مخرج من أزمته؛ إذ إن ما أقدم عليه صدام لم يقتصر على قمع البلاد وجرها إلى الحرب مرتين، بل انتهت حربه الخاسرة بوضع قدر كبير من مصير بلاده تحت تصرف الأعداء الغربيين الذين يحتقرهم، في الوقت الذي يعمل فيه مجلس الأمن – تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية – على فرض العقوبات التي من شأنها رسم سياسات العراق المحلية والخارجية لعدة سنوات مقبلة. وهذا يعني أن العراق أهدر قسماً كبيراً من سيادته في المستقبل القريب.

ويبدو بقاء صدام في السلطة - وسط هذه المعاناة كلها - واقعاً مراً بالنسبة للعراق. ويمكن القول إن محنة العراق ستنتهي - نظرياً - بسقوط صدام، غير أن حرب الخليج الثانية فشلت - على الرغم من كل الخراب الذي ألحقته بالعراق - في القضاء على الرجل، أو على أسس سلطته، أو على حزب البعث، أو حتى على الحرس الجمهوري الذي أنشأه الرئيس العراقي لدعم نظام حكمه. وفي الحقيقة، هناك فرصة معقولة ليخلف منصب صدام بعد سقوطه أحد أفراد العشائر الذين يعتنقون مذاهب سياسية مشابهة، وإن كانوا أقل تعنتاً أو حمقاً فيما يتعلق بالقضايا السياسية. وإلا، فإن العسكريين المنخرطين في السياسة ضمن الجيش العراقي سيصبحون الخلفاء البديلين، الذين قد يميلون إلى استمرار الحكم التسلطي لفترة مقبلة من الزمن بقدر أقل أو أكثر من المهارة في الأداء.

ماذا سيجلب العقد المقبل، أو العقدان المقبلان، للعراق؟ ومن يستطيع الإجابة عن هذا السؤال مع كل علامات الاستفهام التي تحيط بمصير "صدام" نفسه، وبالظروف التي سيتم انتقال السلطة في ظلها، وبجوهر الخلفاء المحتملين وصفاتهم، وبطبيعة القوى الخارجية وتأثيرها، بما في ذلك مواقف المراقبين المكلفين من قبل مجلس الأمن بالإشراف على العقوبات والقيود والالتزامات التي فرضت على العراق بعد الحرب؟ إن عدد الأسئلة يفوق بكثير عدد الأجوبة التي تتعلق بمستقبل العراق، والتي سيكون لها أثر حاسم في كيفية تطور البلاد وسياساتها خلال العقد المقبل.

من السهل جداً أن ينبهر المرء أمام شخصية صدام التي تسترعي الاهتمام، وأمام خياراته التكتيكية العاجلة، فيغفل عن بعض أبرز ملامح المجتمع العراقي السياسية والسكانية والجغرافية الرئيسية التي لها تأثير قوي في الخيارات المتعلقة بأي نظام عراقي. وهكذا، فإن هذا البحث يستعرض بعض المميزات الأساسية للحياة في العراق، التي تلقي الضوء على طبيعة القوى القادرة على المساعدة في عملية تحديد مستقبل العراق في ظل أي ظروف محتملة.

وقد تمت دراسة أربع مسائل أساسية تؤثر في مستقبل العراق :

- هل سيكون هذا البلد قادراً على التماسك والصمود كدولة موحدة؟ وكيف سيبدو العراق في العقود المقبلة؟

- ما هي التوقعات المحتملة بشأن من يخلف "صدام حسين"؟ وما هي أنواع الأنظمة التي يمكن أن يستمر العراق في ظلها بعد سقوط صدام؟
- ما هي القيود والضوابط الاقتصادية التي سيتعرض لها أي نظام عراقي؟ وكيف ستؤثر هذه القيود والضوابط في السياسة المحلية والخارجية؟
- أي المحددات الجغرافية والسياسية تدخل في تحديد دور العراق في المنطقة؟ وهل سيكون العراق "القوة المهيمنة" في الخليج العربي في العقود المقبلة؟

أخيراً، يتناول هذا البحث دلالات تطور العراق المستقبلي في المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة. والأسئلة المطروحة أعلاه هي أسئلة بالغة الأهمية؛ لترجيح احتمال دخول منطقة الخليج العربي مرحلة من الاضطراب والتغيير خلال الأعوام العشرة المقبلة؛ فالقوى المتنازعة على الساحة هناك، بما فيها الأصولية الإسلامية، والحركات الشيعية، والدعوة إلى الإصلاح والديمقراطية، هي في حالة من العمل الدؤوب، والاضطراب الناجم عن التغيير الجذري على صعيد الوضع الاجتماعي والسياسي القائم، من جراء المطالبة المتزايدة بقدر أكبر من المشاركة في الحكومة. وهنا، لا بد من الإشارة إلى حقيقتين بديهيتين :

1. لا يمكن للنظام الملكي أن يستمر في الخليج إلى ما لا نهاية.
2. لطالما أسفر سقوط النظام الملكي في الشرق الأوسط، عن قيام قوى متشددة مناهضة للغرب، على الأقل في المراحل الأولى من تولي هذه القوى زمام الحكم في بلدانها[3].

لكن؛ لأن وضع العراق الراهن هو في حالة مد وجزر؛ ولأن مهمة هذا البحث هي استشراف مستقبل العراق في عقده المقبل - علماً بأنها مهمة شبه مستحيلة بالنسبة للشرق الأوسط حتى في ظل الظروف الاعتيادية - كان لا بد من أن تقوم هذه الدراسة على أساس رؤية الكاتب للاتجاهات الرئيسية البعيدة المدى التي تتفاعل في العراق، وفي المنطقة ككل. وبالإضافة إلى ذلك، ليس هناك كثير من المعلومات التي يمكنها أن تجيب عن الأسئلة المطروحة؛ وغالبية المعلومات الواردة في هذا البحث أتت من

المقابلات الشخصية التي أجراها الكاتب مع مجموعة واسعة من الشخصيات التي تمثل المعارضة العراقية في الخارج. وقد تم إجراء المقابلات في سياق الجهد الذي بذله الكاتب بغية فهم تطلعات المنفيين، وطريقة تفكيرهم، وتوجهاتهم السياسية. ومن ثم، حاول الكاتب دعم استنتاجاته بالمناقشات التي يأمل أن تكون مقنعة، على الرغم من أن النتائج صعبة الإثبات في معظم الأحيان. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مدخل الدراسة النظري واستنتاجاتها، تستلهم الأعمال السابقة للكاتب حول مشكلات إقليمية ذات صلة بالموضوع؛ كمشكلات إيران وتركيا والأكراد، والمشكلة الأصولية في المنطقة. ومع أن بعض هذه الاستنتاجات مثير للجدل، فمن المؤمل فيه أن يكون التحليل كافياً لإلقاء الضوء على وجهات النظر البديلة المتعلقة بالقضايا التي قلما يتم التطرق إليها عند مناقشة التعامل السياسي مع العراق.

ثانياً : هل سيقوى العراق على البقاء كدولة موحدة ؟

هناك خطر كبير يهدد استمرار وجود العراق؛ وهي الدولة الموحدة التي لم تواجه قط أي تهديد حقيقي بالانقسام منذ أن ظهرت إلى حيز الوجود - كدولة مستقلة رسمياً - في عام 1932 . وصحيح أن انقساماتها العرقية والمذهبية كانت دائماً أكثر عمقاً وتفريقاً من الانقسامات التي عرفتها أي دولة عربية أخرى[1]، إلا أن "صدام حسين" هو الذي جعل من الانقسام - اليوم - احتمالاً واقعياً مرجحاً.

أولاً، لم يكن للعراق قبل ذلك التاريخ وجود كدولة مستقلة في التاريخ الحديث، وحدوده الحالية جديدة نسبياً. وقد تَشَكَّل العراق - الذي أوجده البريطانيون بعد الحرب العالمية الأولى، كجزء من عملية التقسيم الأوسع نطاقاً للإمبراطورية العثمانية المنهارة - بضم بعض الولايات العثمانية آنذاك: الموصل، وبغداد، والبصرة. لكن كلاً من هذه الولايات كانت لها صفة مميزة مختلفة إلى حد بعيد؛ فالموصل كانت أساساً ولاية "كردية" معروفة باحتوائها على النفط؛ وبغداد كانت في الأساس الولاية العربية "السنية" التي يغلب عليها الطابع التجاري، والتي مثلت مركزاً إدارياً في المنطقة الوسطى من بلاد ما بين النهرين؛ أما البصرة، فكانت - بالدرجة الأولى - ولاية "شيعية" يغلب عليها الطابع العشائري في ظل نفوذ فارسي مكثف في الجنوب. وهكذا، فإن دولة العراق الحديثة، التي تم تكوينها في ظل الانتداب البريطاني، جمعت بين هذه الأقاليم الثلاثة المختلفة لتشكل كياناً جديداً لم يسبق له مثيل؛ ومن هنا، يمكن القول إن دولة العراق الحديثة "دولة مصطنعة" إلى حد ما.

إننا نرتكب خطأً فادحاً بافتراضنا أن رسم الحدود الحديثة للعراق في ظل الاستعمار، والذي تم بطريقة تعسفية غير قائمة على الأسس المنطقية، يوحي - من

حيث الفكرة - بأن طبيعة العراق هي "طبيعة مصطنعة"؛ وهذا ليس صحيحاً؛ إذ إن وجود العراق حقيقة واقعة بكل ما للكلمة من معنى. فالعراق يقع وسط المنطقة القديمة المعروفة باسم "بلاد ما بين النهرين"، التي كانت دائماً أحد أقدم مراكز الحضارة الحية في العالم. وثقافة ما بين النهرين هي ثقافة غنية إلى أبعد الحدود؛ وهي نبع الحضارات بالنسبة إلى بقية مناطق الشرق الأوسط؛ فشعوبها معروفة في كل العصور القديمة والوسطى، وهي معروفة بطابعها المتميز الذي يجعل من العراق مكاناً وثقافة "حقيقيين" إلى أبعد الحدود. ومن مفارقات زمن القوميات الحديثة أن تبلغ العلاقات بين "السنة العرب" و "الأكراد" و "الشيعة العرب" من الوهن والتخلخل في تاريخ العراق القومي الحديث ما لم تبلغه من قبل. وهكذا، فإن هذا الوضع المحير يثير تساؤلات جدية حول مسألة استمرار العراق كدولة موحدة.

من هنا، وبناء على معطيات الوضع العراقي القائم حالياً، تبدو فرص تهديد وحدة العراق كبيرة في حال تنامي الصحوة الإسلامية والحركة الانفصالية العرقية، كجزء من الظاهرة التي باتت سائدة في مختلف أنحاء العالم. ولا بد من أن يسفر إضعاف هذه الوحدة عن إحدى النتائج المحتملة التالية :

- سيتعين على الدولة أن تكون تسلطية واستبدادية؛ حتى تكون قادرة على الحيلولة دون تقسيمها. لكن الدولة التسلطية ستحرم البلاد من المرونة والاستقرار السياسيين اللازمين، لتتركها فريسة لأعمال التمرد والمقاومة الداخلية المستمرة، وعرضة لمحاولات العبث والتدخل الخارجية؛ مما قد يدفع بهذه الدولة إلى القيام بمغامرات خارجية منظمة للتعويض عن هذا الضعف. ولعلنا شهدنا فعل هذه الدوافع التسلطية التي دفعت بالعراق إلى شن حربين في غضون عقد واحد من الزمن.

- في حال عدم قيام الدولة التسلطية، سوف يستلزم الأمر قيام نظام ليبرالي ديمقراطي؛ لإرضاء التطلعات الدينية والعرقية المختلفة لكافة المجتمعات التي تعيش ضمن حدود الدولة؛ مما سيؤدي إلى إيجاد مناطق حكم ذاتي في إطار نوع من النظام الفيدرالي، وهذا من شأنه إضعاف القوة المركزية لأي نظام عراقي.

أضف إلى ذلك أن عملية إعادة التنظيم الديمقراطي للعلاقات الاجتماعية داخل الدولة ستبقي سياساتها غير مستقرة لعدة عقود مقبلة.

- أما في حال عدم تحقق الخيارين الأولين، فسوف تنقسم الدولة بشكلها الحالي، لتخسر الأقاليم الكردية في شمال البلاد.

هذه السيناريوهات الثلاثة توحي بقيام دولة عراقية واهنة، على الرغم من أن دولة النموذج الأول (نموذج الحكم التسلطي) قد تسير على نحو دموي ومتهور، لفترات زمنية معينة؛ بغية التعويض عن فقدان التماسك الداخلي والوحدة الاجتماعية. أما النزعات الكردية نحو الحكم الذاتي الانفصالي، فلطالما كانت كامنة، إلا في بعض الفترات التي عبرت فيها عن نفسها بقوة خلال تاريخ العراق الحديث. وقد ازدادت حدة هذه النزعات بفعل عاملين آخرين، هما:

أ . القوة الأيديولوجية الراديكالية للقومية العربية، هذه القوة التي عملت -تحديداً- على إقصاء الأكراد وحجب مصالحهم.

ب . والأيديولوجية البعثية المهيمنة التي تجاهلت غالبية الشعب العراقي طيلة ما يقارب ربع قرن من الزمن.

والآن نتناول خصائص الخطرين الكردي والشيعي، اللذين يهددان الدولة العراقية الموحدة الحالية التي تقوم أسسها على واقع هيمنة الأقلية العربية السنية.

الأكراد

تتمثل إحدى نقاط البحث الأساسية التي ترتكز عليها هذه الدراسة في اعتبار أن الصدع الكائن بين الأكراد والحكومة العراقية المركزية لا بد من أن يزداد عمقاً واتساعاً خلال العقد المقبل، مع ازدياد مطالبة الأكراد بحكم ذاتي تام، في إطار دولة متحدة فيدرالياً، أو حتى بمطالبتهم باستقلال كامل في نهاية الأمر. ويقوم اعتبارنا هذا على أساسين اثنين:

1. التطور التاريخي للسياسة الكردية.
2. سير الأحداث العالمية التي أعطت دفعاً جديداً للحركات القومية الانفصالية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

لقد فتح التاريخ أبوابه حقاً، ولفترة وجيزة بعد الحرب العالمية الأولى، ليعرض على الأكراد فكرة إقامة دولة مستقلة. فالاستقلال الكردي كان جزءاً من نقاط "ويلسون" الأربع عشرة، قد اعتُبر شرطاً أساسياً في "معاهدة سيفر" التي وقعت في عام 1920 بين السلطان العثماني المهزوم وقوات الحلفاء المنتصرة. لكن هذه المعاهدة أصبحت مجرد "حبر على ورق" بعد الإطاحة بالسلطان وتأسيس جمهورية تركية جديدة بزعامة مصطفى كمال أتاتورك. وبعد ذلك، لم تشهد الساحة العالمية أي طرح لمسألة استقلال الأكراد المقيمين على الأراضي التركية.

لكن الأكراد العراقيين كانت لهم قصة مختلفة. ولعل ولاية الموصل، التي كان يغلب عليها الأكراد لم تكن لتضم إلى العراق لولا احتواؤها على حقول النفط الغنية، المهمة جداً بالنسبة للإمبراطورية البريطانية. وهذا ما جعل البريطانيين يسعون إلى ضم ولاية الموصل تحت لواء انتدابهم على العراق، بدل السماح بإلحاقها بتركيا. وفي الواقع، تحول موضوع الاستيلاء على الموصل إلى مصدر للنزاع بين تركيا والسلطات البريطانية في العراق، هذا النزاع الذي حسم، على نحو لا يخلو من الحقد والضغينة، باتفاق وقع في عام 1926 نص على أحقية العراق بهذه الولاية.

في تلك الأثناء، بات الأكراد أمام خيارين لا ثالث لهما: إما تركيا، أو بريطانيا، ففضلوا تبني الخيار الثاني على أساس اعتبارهم بريطانيا "قوة حامية"، في الوقت الذي لم يكن لديهم أي ولاء يذكر للعرب[2]. كان هذا رأي أحد الباحثين المهتمين بالموضوع، لكن باحثاً آخر اعترض على هذه المقولة بأن بعض السكان الأكراد اعتبروا الاستمرار في ظل الحكم التركي "أهون الشرين"، وأن بقاءهم من دون حكومة أفضل من التبعية لحكومة إنجليزية-عراقية[3]. وهكذا، ظل أكراد الموصل داخل العراق، وكلهم عزم على السعي إلى نيل أقصى قدر ممكن من الحكم الذاتي – من جهة – وإلى أن يكون لهم صوت على منبر السياسة العراقية، للدفاع عن مصالحهم ما أمكن، من جهة ثانية.

كان المواطنون الأكراد دائماً – وربما حتى وقت قريب، وبغض النظر عن نواياهم – عاجزين عن صياغة استراتيجية متناغمة وموحدة تخدم هدفهم السياسي في العراق. فلطالما كان هؤلاء الأكراد منقسمين – كشأنهم اليوم – إلى جماعات تشغلها المنافسات العشائرية والعائلية، التي لا يزال الأكراد يعانون منها حتى الآن، والتي تعيق فعالية عملهم ضد القيادة المركزية في بغداد، التي تبدو عازمة على إبقائهم داخل الدولة بأي ثمن، وتسعى إلى دمجهم في الثقافة العربية على حساب ثقافتهم. وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن الحركة الوطنية الكردية نزعت إلى الانقسام في اتجاهات أخرى غير الاتجاهات التي كانت قد أوجدتها خلافاتهم العشائرية والشخصية.

تمثل جميع الأكراد في العراق – باستثناء الأكراد الأصوليين – مظلة تحالفية كردية واسعة غير متماسكة، تدعى "الجبهة الكردية". وتتألف هذه الجبهة مما لا يقل عن تسعة فصائل، بينها فصيلان متميزان ومهمان فعلاً[4]، هما:

- الحزب الديمقراطي الكردستاني: وهو الأضخم والأكثر نشاطاً، وتتزعمه عائلة البرزاني. ولطالما كان الحزب عشائرياً وتقليدياً – إن لم نقل إقطاعياً – في هيئته ومظهره العام. وأتباع هذا الحزب هم الأقوى بين الناطقين بلهجة "الكورمانجي" في شمال كردستان العراقية وشمالها الغربي.

- الاتحاد الشعبي الكردستاني: وهو أكثر مرونة وارتقاء "وانتهازية" في نظر البعض، ويميل إلى الإيمان بأن الاستقلال الكردي يتحقق عن طريق القيام بثورة اجتماعية وسياسية في أوساط الأكراد أنفسهم، ويعتمد على أهالي المدن وطبقة المفكرين أكثر منه على أبناء العشائر، ويحصل هذا الحزب على الدعم والتأييد، بالدرجة الأولى، من قبل الناطقين بلهجة "السوراني" في جنوب شرق كردستان العراقية، وهي اللهجة الرئيسية التي ينطق بها سكان كردستان الإيرانية أيضاً. لكن، من الخطورة بمكان أن نبالغ في تعظيم شأن هذه الخلافات، سواء على الصعيد الإقليمي أو الأيديولوجي أو السياسي، أو على صعيد الحلفاء التكتيكيين. فكلا الحزبين – تقريباً – مال في فترة من الفترات إلى طلب المساعدة من القوى الخارجية، "بما فيها البريطانيون والأمريكيون والإيرانيون والسوريون

والإسرائيليون والسوفييت" لضمان تحقيق أهدافه الوطنية. كما أن كلاً من الأحزاب المذكورة شهد تغييرات دورية في وجهات نظره على سبيل المناورات التكتيكية، حسب حجم التسوية التي يسعى إليها مع بغداد.

وقد تقاتلت هذه الأحزاب فيما بينها، وتناوبت - مع قادتها - في تبني هذه النزعات المتباينة، خلال فترات مختلفة، وعلى نحو يعيق توحيد أهداف القادة الأكراد الرئيسيين. وفي الحقيقة، يمكن القول إنه كان صعباً على الشعب الكردي بمجمله تكوين رؤية قومية واسعة وشاملة، نظراً لتقسيم هذا الشعب وتوزيع أبنائه بين دول ثلاث تتميز كل واحدة منها بثقافة سياسية وعرقية مختلفة جذرياً عن الأخرى، وتتفق كلها على عدم السماح بظهور أي قيادة كردية، موحدة، أو بإطلاق أي عملية تهدف إلى بناء دولة كردية.

لم يندمج الأكراد قط، خلال التاريخ العراقي، في الحياة السياسية العراقية على نحو فعال. وعلى مدى القرون الخمسة الماضية، خضع معظم الأكراد للهيمنة العثمانية القاسية - الاسمية غالباً - في حين خضع الباقي منهم لسيطرة فارسية محدودة جداً. وقد عزلتهم أقاليمهم ومعاقلهم الجبلية عن أي تدخل مؤثر من قبل أي جهة خارجية. وغالباً ما كان العصيان والتمرد يقفان في وجه المحاولات التي بذلها العثمانيون لفرض سلطتهم هناك. ومن الناحية التاريخية، كان الأكراد العراقيون يميلون سياسياً إلى المناطق الشمالية المعروفة اليوم باسم تركيا وإيران "حيث يعيش معظم إخوانهم"، وليس إلى "بلاد الرافدين" حيث يعيش العرب من سنة وشيعة، الذين لا يربطهم بهم سوى القليل من القواسم المشتركة.

وعلى مدى أكثر من قرن، سطر الأكراد صفحات تاريخهم النضالي الطويل في سبيل الحكم الثاني. غير أن نضالهم لم يكن نضال شعب "موحد" أو حركة "واحدة متضامنة"، تستشعر واقعها وتتوق إلى إقامة كيان خاص بها. والجهود المتقطعة الهادفة إلى نيل أقصى قدر من الاستقلال عن السيطرة التركية والعراقية والإيرانية، وصورة الحكم الذاتي، كانت مشهودة في كل من البلدان الثلاثة، كما أن الانتفاضات الكبرى - وأبرزها تلك التي تفجرت عام 1925 بقيادة "الشيخ سعيد"، في جنوب

شرق تركيا – عكست إحساس الأكراد القوي بانفصالهم العرقي، وبرغبتهم في نيل حرية تقرير المصير، على الرغم من أنها لم تظهر في صورة ما يمكن وصفه "بالنضال القومي". وصحيح أن الاستقلال الوطني نادراً ما كان يمثل هدفاً يمكن تحقيقه على المدى البعيد خلال الأعوام الماضية، إلا أن فكرة "حق تقرير المصير" لم تختف قط، وخاصة بين أوساط المثقفين والمفكرين؛ فالنخبة الكردية التي كانت قد وعدت بحق تقرير المصير عام 1920، لم تتخل عن هذه الفكرة على الرغم من الخضوع للسلطات التركية والعراقية والفارسية طيلة القرن الماضي.

لقد ساهمت الأحداث البارزة التي شهدتها المنطقة خلال العقود الماضية في تقوية إحساس الأكراد بواقعهم الانفصالي، وفي حثهم على النضال من أجل الانسلاخ "عن الدول الثلاث"، وعلاوة على الانتفاضة الكبرى، التي انطلقت عام 1925، كانت هناك انتفاضات أخرى في تركيا (أغرى 1926 ـ 1932، وزيلان 1930) حيث رفعت الشعارات القومية الكردية[5]. وفي إيران، قام الأكراد في أواخر فترة الحرب العالمية الثانية، وبتشجيع من السوفييت، بتأسيس جمهورية "ماهاباد" الانفصالية الكردية التي شارك فيها الزعيم الكردي العراقي الشيخ مصطفى البرزاني، لكن هذه الجمهورية لم تعمر طويلاً. وفي أوائل السبعينيات، وبفضل الدعم الذي حصلوا عليه من قبل الشاه وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، تمكن أكراد العراق من خوض المعارك الناجحة التي أكسبتهم حكماً ذاتياً مسلحاً دام سنوات عديدة، إلى أن قلب شاه إيران سياساته "حيال الأكراد" تلبية لمستلزمات التقارب مع العراق. وبعد سقوط الشاه في عام 1979، وأثناء الاضطرابات التي نتجت عن ذلك في أوائل أيام الثورة الإيرانية، سنحت للأكراد الإيرانيين فرصة جديدة وعظيمة، للمطالبة مجدداً بالحكم الذاتي وللدفاع عن هذا الموقف عسكرياً. ثم أتت الحرب الإيرانية ـ العراقية في الثمانينيات، لتمنح الأكراد الإيرانيين والعراقيين فرصاً أخرى، لتوطيد "واقع" الحكم الذاتي لسنوات طويلة. وفي العراق نفسه، كان هناك تاريخ طويل من الانتفاضات وأعمال العصيان التي انطلقت منذ إنشاء الدولة العراقية الجديدة، فمثلاً:

- سعى الشيخ محمود إلى إقامة حكم ذاتي عندما احتل البريطانيون شمال العراق عام 1918، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

- أعلن الشيخ محمود استقلال الأكراد عام 1919.

- بعد نفي البريطانيين للشيخ محمود، سمحوا له بالعودة للتحريض على القيام بنشاطات معادية للأتراك عام 1922، وهو العام الذي أعلن فيه عن تشكيل حكومته.

- تمرد الشيخ محمود ثانية عام 1930، عندما منح البريطانيون الاستقلال للعراق.

- ساعد سلاح الجو البريطاني العراقيين على إخماد إحدى الانتفاضات التي أطلقتها عشيرة البرزاني عام 1933.

- شن الشيخ مصطفى البرزاني هجمات على مواقع للحكومة العراقية في شمال العراق عام 1934. وفي العام التالي، عمد البرزاني - الذي كان قد نال بعض التنازلات - إلى زيادة مطالبه، وإلى تصعيد الصدامات مع الحكومة، لكن سلاح الجو البريطاني تدخل مجدداً، وتمكنت بريطانيا من كسب دعم بعض العشائر الأخرى ضد البرزاني، مجبرة إياه على الهرب إلى جمهورية "ماهاباد" السوفيتية الكردية.

- اتخذ البرزاني من الاتحاد السوفيتي السابق ملجأ له عام 1947 - بعد أن أصبح معترفاً به كأبرز زعيم كردي قومي في العراق - ليعود إلى العراق بعد سقوط النظام الملكي عام 1958.

- سعى حزب البرزاني "الحزب الديمقراطي الكردستاني" عام 1960، إلى إقامة حكم ذاتي. وفي العام التالي، ردت الحكومة العراقية بهجوم عسكري كان بداية للنزاع الذي لا يزال دائراً حتى اليوم بين بغداد والأكراد. وقد تخللت هذا النزاع فترات من الاتفاقات والهدنات المؤقتة، لكن المشكلة الأساسية - مشكلة الحقوق الكردية - لا تزال قائمة دون حل.

- شهد العراق خلال الفترة ما بين عامي 1974 و 1975، قتالاً عنيفاً بين حكومة بغداد والأكراد، في وقت كان فيه الأكراد يتلقون الدعم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وإسرائيل.

- مع انقطاع الدعم الخارجي للأكراد العراقيين عام 1975، قامت بغداد بسحقهم في إحدى أسوأ الانتكاسات التي عرفها تاريخهم النضالي.

- تجدد النزاع المسلح عام 1976.

- تزامن مع بداية الحرب الإيرانية ـ العراقية عام 1980، بروز فترة طويلة نسبياً من نضال الأكراد لتحقيق الحكم الذاتي، وهي فترة كان الأكراد يتلقون فيها بعض الدعم من إيران.

- انتهت الحرب الإيرانية ـ العراقية عام 1988، وشن صدام هجوماً واسع النطاق على المنطقة التي يقطنها الأكراد العراقيون مستخدماً الأسلحة الكيماوية، فهرب أكثر من ربع مليون كردي إلى تركيا وإيران، ولكن لم يتوقف صدام عن ارتكاب الممارسات القمعية وأعمال القتل الجماعي بحق الأكراد.

- قام صدام بغزو الكويت عام 1990، وفي أعقاب عملية عاصفة الصحراء التي نفذتها قوات الحلفاء، سعى الأكراد مجدداً لإقامة "حكم ذاتي تام". ولكن سحق صدام هذا التحرك، واضطر أكثر من مليون لاجئ إلى الهرب إلى تركيا وإيران[6].

كانت النزعة الانفصالية الكردية في العراق الحديث بين مد وجزر، وأشبه بردود فعل جزئية مباشرة، للمحاولات المتكررة التي بذلتها بغداد، بهدف إضعاف الأكراد سياسياً. وعلى الرغم من أن العراق اعترف دائماً "بوجود" الأكراد و"بتمايزهم الثقافي"، وهو ما لم تفعله تركيا، فإن الحكومة العراقية لم تسمح قط بترجمة هذا الاعتراف إلى سلطة سياسية، قد تنتقص - بأي شكل - من "الروح القومية العربية" في العراق. وخلال المرحلة الليبرالية من سياسة العراق قبل سقوط النظام الملكي، حظي الأكراد بفرص قليلة للنهوض بدور في السياسة العراقية، وقد اندمج بعضهم في

الجسم السياسي العراقي، غير أن معظمهم بقي خارج النظام. وازدادت رغبة بغداد في إخضاع الأكراد، مع غيرهم من العراقيين، لمشيئة الدولة، مع سقوط الملكية عام 1958، وبروز الأنظمة التسلطية والاستبدادية؛ مما استثار مقاومة عنيفة من الجانب الكردي. وأكبر تنازل قدمته الدولة العراقية للأكراد، منذ ذلك الحين، كان الاتفاق الذي تم التوصل إليه عام 1970 بين الأكراد وحزب البعث، بعد فترة طويلة من القتال الضاري. لكن الاتفاق المذكور الذي يضمن للأكراد حقهم في الحكم الذاتي لا يعدو أن يكون حبراً على ورق؛ فقد أجل تنفيذه إلى ما بعد أربع سنوات، لتبرز - بعد سنتين فقط - التوترات والصدامات العنيفة التي أدت قبيل حلول عام 1974 إلى الانهيار التام، ومن ثم إلى نشوب الحرب. ولعل بغداد لم تنو قط تنفيذ الاتفاق بشكل جدي، بل كانت تحاول كسب المزيد من الوقت لاستجماع قواها في وجه قوة الأكراد السياسية[7].

أما اليوم، فقد أدى المزيد من الاعتدال - مع الأكراد، من جانب الحكام البعثيين في بغداد - إلى إحداث تغيير جذري، سواء في رؤية الأكراد أو على صعيد مواقفهم الحالية. وربما أصبح الوقت غير مناسب لإعادة الثقة؛ فهناك نماذج كثيرة من حالة انعدام الثقة بين الجانبين. ومنذ أن أصبحت الدولة العراقية منشغلة بالنزاعات على السلطة في بغداد، أو بالحرب ضد إيران، أو بحرب الخليج الثانية عام 1991، عمد الأكراد إلى استغلال الفرصة للابتعاد بأنفسهم عن الدولة، ولتعميم واقع حكمهم الذاتي، وحتى للعودة إلى الكفاح المسلح بدعم من الأعداء الخارجيين للعراق في معظم الأحيان. لكن بغداد، في مراحل قوتها، كانت قادرة على كبح جماح الحركة الكردية المطالبة بالحكم الذاتي، وسحقها بوسائل القمع المدنية والعسكرية. باختصار، يمكن القول إن الاعتدال من آن لآخر من جهة بغداد لن يؤدي إلا إلى تمكين الأكراد من تعزيز واقع حكمهم الذاتي، في حين أن القمع يقوي عزمهم على نيل أقصى ما يمكن الوصول إليه من الحرية والاستقلال عن سلطة بغداد وسيطرتها.

نادراً ما كان أكراد العراق قادرين على التحكم بمصيرهم، فنجاحاتهم السياسية والعسكرية أتت في الواقع بفعل دعم أو تدخل القوى الخارجية ببرامجها الخاصة المعادية للعراق؛ فقد وجدت هذه القوى في الأكراد الأداة المناسبة للاستخدام ضد

نظام بغداد. وهنا يمكن للمرء أن يستخلص مما ذكرناه أن الأكراد لا بد أن يكونوا قد أدركوا الآن مدى تقلب وغدر مصادر العون الخارجية التي تلجأ إلى استغلال الآمال والتطلعات الكردية، كأداة لإضعاف بغداد، ثم تتخلى عن الأكراد وتتركهم وحيدين لمواجهة أقدارهم، حينما تتغير الظروف السياسية السائدة. والحقيقة أن الأكراد يبدون على علم بالطبيعة المريبة التي تميز مصادر الدعم الخارجي، لكنهم مستعدون، بسبب يأسهم، لقبول أي دعم خارجي يمكنهم الحصول عليه لتحسين وضعهم، ما دامت الفرصة سانحة لذلك؛ وهي سياسة انتهازية يستغل فيها الأكراد الفرص لتوسيع واقع حكمهم الذاتي وتعميمه، كلما كان ذلك ممكناً، وخاصة في غياب أي توقعات بالتوصل إلى تسوية مرضية على المدى البعيد.

إن أبرز فرصة سياسية سنحت للأكراد، منذ إقامة دولة العراق الحديثة، أتت مع هزيمة الجيش العراقي في حرب الخليج الثانية عام 1991. وفي تلك الفترة، لم يكتف الأكراد بالعودة إلى البروز مجدداً، وبإقامة منطقة ذات حكم ذاتي حقيقي في شمال العراق، بل اتخذوا أيضاً الخطوة الجريئة الجديدة التي تمثلت في استيلائهم على المدن الرئيسية في المنطقة - هذه المدن التي خضعت طويلاً لسيطرة الحكومة العراقية - في وقت كان فيه الجيش العراقي منشغلاً بأحداث الجنوب[8]. أما الخطوات الأخرى التي جاءت في مصلحة مطالبة الأكراد بالحكم الذاتي، فتمثلت في هرب أكثر من مليوني لاجئ كردي عراقي إلى تركيا وإيران، مستصرخين هيئة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية اللتين أمنتا لهم حماية عسكرية، ومساعدات إنسانية فورية، من خلال قواتهما الموجودة في تركيا. والمهم هنا هو قيام القوات الأمريكية والدولية بإقامة منطقة "آمنة" للأكراد في شمال العراق.

وأخيراً أجريت انتخابات حرة في منطقة الأكراد في شهر حزيران / يونيو 1992، وقد كانت أول انتخابات يشهدها العراق منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وسابقة تاريخية في مسيرة الأكراد نحو الحكم الذاتي الشامل، وربما نحو الاستقلال الكامل. وتمثل هذه الخطوات مجتمعة مكاسب لا مثيل لها من قبل في تاريخ الأكراد، بينما تعد خسارة فادحة للسيادة العراقية منيت بها؛ بسبب الحسابات الخاطئة لصدام حسين.

دخول العامل التركي الجديد المفاجئ

ترافقت التغيرات الكبيرة في العراق أثناء حرب الخليج الثانية وما بعدها، مع أحداث جسام على الصعيد السياسي في تركيا؛ فلأول مرة في تاريخ جمهورية تركيا الحديثة اعترفت حينئذ حكومة سليمان ديميريل في تشرين الأول / أكتوبر 1991، بناء على دعوة الرئيس التركي السابق تورجوت أوزال، بوجود الأكراد اعترافاً صريحاً ورسمياً ورد فيه لفظ "الأكراد"، بعدما كانت تركيا قد درجت على مدار خمسة عقود على تسميتهم "بأتراك الجبال"؛ وسجل الاعتراف بأن للأكراد لغة خاصة وثقافة عرقية متميزة. واتجهت الحكومة منذ ذلك الحين لانتهاج سياسة ليبرالية أكثر انفتاحاً، تسمح باستخدام اللغة الكردية، وتعترف بدور السياسيين الأكراد الذين يعملون صراحة من منطلقات قومية، ومنهم كثيرون لا يكادون يخفون تطلعاتهم الانفصالية[9].

وجدير بالذكر أن تعداد الأكراد في تركيا لا يقل عن عشرة ملايين نسمة، وهو أكبر تجمع للأكراد في بلد واحد؛ ومن ثم فإن مصيرهم يؤثر تأثيراً مباشراً في الجماعات الكردية الأخرى في العراق وإيران؛ ولأول مرة تصبح القضية الكردية في تركيا مطروحة بصورة لا تخلو من الغموض، ولكن تطورات الأحداث توحي بشكل شبه قاطع بأن أكراد تركيا يتجهون نحو حياة سياسية وثقافية كردية الطابع بشكل واضح، ونحو إيجاد خط سياسي كردي محدد، بينما يسعى بعض الأكراد ليس إلى تحقيق الاستقلال الثقافي فحسب، بل السياسي أيضاً. والمعروف أن أنقرة تميل إلى توسيع نطاق الحقوق الثقافية ليشمل المناطق الكردية، لكنها تقف بحزم ضد مسألة حصول هذه المناطق على الحكم الذاتي، ناهيك عن قيام أي كيانات فيدرالية فيها؛ فهناك أقلية كردية تسعى نحو الانفصال، وبعض أبنائها يناصرون حزب العمال الكردستاني، وهو حركة انفصالية عنيفة ماركسية النزعة تقوم بأعمال عنف في شتى أنحاء تركيا.

في هذا السياق نرى أن السياسات الكردية في العراق لا تدور بمعزل عما حولها، ولكنها مرتبطة بتغيرات سياسية جديدة هائلة لم يسبق لها مثيل في المناطق الشمالية، ولها دلالات مستقبلية كثيرة. فالسياسات التركية الليبرالية تجاه الأكراد تزامنت مع الإجراءات العسكرية الصارمة التي مارسها صدام بحق الأكراد العراقيين، بعد حرب

الخليج الثانية، عقاباً لهم على التحرك الذي قاموا به نحو إقامة الحكم الذاتي. وفي أواخر عام 1991 صرح رئيس الوزراء التركي السابق سليمان ديميريل بأن "تركيا لا تستطيع بعد الآن أن تبقى في موقع المتفرج على الممارسات الوحشية التي ترتكب بحق الأكراد في العراق؛ إذ إن بقاءها كذلك يجعلها غير قادرة على حفظ توازنها الداخلي، ولن تبقى سياسة تركيا الجديدة محايدة حيال موضوع حماية الوجود الكردي الواقعي في العراق"[10].

من خلال هذا التصريح، نلاحظ تعبيراً - للمرة الأولى - عن مصلحة تركيا في الدفاع مستقبلاً عن حقوق الأكراد العراقيين. وهو تحول سياسي كبير يضع تركيا - من حيث المبدأ - في موقع المدافع عن الأكراد "غير الأتراك" في المنطقة، على الرغم من التناقضات الداخلية التي تتسم بها سياسة تركيا المحلية تجاه مواطنيها الأكراد.

لكن تبدو تركيا قلقة جداً إزاء النتائج التي يمكن أن تترتب على قيام كردستان "عراقية" متمتعة بالحكم الذاتي، وهي تعارض بشدة فكرة إقامة كردستان مستقلة في العراق؛ لما قد تحمله هذه الفكرة من مضامين بالنسبة إلى الأكراد الأتراك. وعلى الرغم من الانتخابات التي أجريت في كردستان، ما تزال تركيا حتى الآن ترفض الاعتراف "بالحكومة" الكردية في شمال العراق، وهي تعارض حتى فكرة إنشاء كيان فيدرالي للأكراد[11]. وفي الوقت نفسه، يحاول الزعيمان الكرديان العراقيان البارزان: جلال طالباني ومسعود البرزاني، أن يؤكدا باستمرار، لأنقرة وللعالم بأسره، أن الأكراد العراقيين لا ينوون الانفصال عن العراق. وفي هذا الصدد، حصلت تركيا على تأكيدات مطلقة من قبل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه طالباني تفيد بأن كردستان العراقية يمكنها الارتباط بدولتين فقط من دول العالم، وإذا بقي صدام في السلطة فسيتعين على الأكراد عندئذ "الانضمام إلى تركيا".

وقد وصف طالباني احتمالات الارتباط بسوريا أو إيران بأنها أقل سداداً واستحساناً. ومن الجدير ذكره هنا أن البرزاني، الذي يتزعم "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، أبدى استياء من هذه الملاحظة[12]. وفي الوقت الذي حث فيه طالباني

الشعب التركي على مناقشة موضوع العلاقة المستقبلية المحتملة بين تركيا وكردستان العراقية[13]، بدت الدوائر القومية المتطرفة في تركيا مهتمة "باستعادة" إقليم الموصل وإلحاقه بالأراضي التركية.

وهكذا، نرى أن طالباني سعى جاهداً للتودد إلى أنقرة التي نسق الزعيمان الكرديان سياساتهما معها، بما في ذلك زياراتهما لها على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث. وقد أصدرت أنقرة جواز سفر تركياً لكل من الرجلين؛ بهدف قيامهما بزيارة مشتركة لواشنطن في تموز/ يوليو 1992، كجزء من فريق المنفيين العراقيين الذي كان سيلتقي وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جيمس بيكر". والآن تبدو كل محاولات الانفتاح الكردي على تركيا منسجمة مع الأسلوب السياسي الكردي السابق؛ في أنها تستهدف إضعاف "صدام" والضغط على بغداد، والتأكيد على أن تركيا تواصل التمسك بموقفها المؤيد لبقاء المنطقة المحررة في شمال العراق "منطقة آمنة" في ظل الحماية الأمريكية الدولية. لكن اللافت للانتباه هنا هو أن الملاحظات المذكورة لم يسبق لها مثيل منذ تأسيس الدولة العراقية، وهي تعكس مدى ابتعاد قيادة الأكراد العراقيين عن بغداد.

والآن، يبدو أن تركيا تحاول إظهار المسألة الكردية أبسط من ذي قبل؛ حيث إن فكرة الانفصال أو الاستقلال الكردي، التي كانت مرفوضة في الماضي على نحو لا يقبل الجدل، باتت اليوم قابلة للطرح. أما العلاقة الجديدة بين أنقرة والأكراد العراقيين، فقد اتخذت اليوم طابعاً جديداً غير مسبوق، وأصبح من الصعب النكوص عنها أو تناسيها. ولعل المارد الكردي أطلق من قمقمه في تركيا، مع ما يحمله ذلك من وقع هائل على كيفية تعامل الأتراك مع المشكلة، ومن مضامين جسيمة بالنسبة إلى العراق. وفي ظل ظروف مثلى من الديمقراطية الحقيقية في بغداد - في إطار دولة اتحادية - يمكن أن يعاد تأسيس العلاقات الكردية الجديدة مع بغداد من الناحية النظرية. لكن ما حصل هو أن العلاقات الكردية ـ العراقية انحسرت إلى حد تستحيل عنده إعادتها إلى سابق عهدها، إذا كان لا بد من الحفاظ على وحدة الدولة العراقية.

نلاحظ من خلال ما أوردناه، أن ثمة أحداثاً جديدة ومصيرية قد تُسفر خلال العقود المقبلة عن حملة أكثر إصراراً وتوحداً من قبل الأكراد العراقيين المطالبين بالاستقلال والوحدة. وعلى الرغم من أن حملة كهذه ستوقع في النهاية أضراراً إقليمية تمس كلاً من تركيا والعراق وإيران، فقد بات العالم معتاداً الآن على أن يرى القوميات الناشئة، أو المتجددة، وهي تخلق الحركات الانفصالية في مناطق مختلفة؛ كالاتحاد السوفيتي السابق ويوغوسلافيا والهند والصين وإثيوبيا وكندا. ومن الصعب استبعاد احتمال حدوث تجربة مشابهة لأكراد العراق خلال السنوات المقبلة.

في النهاية، ستضيع جهودنا عبثاً إذا حاولنا أن نبحث عن نزعة كردية - واضحة المعالم - نحو الاندماج الحقيقي في البنية السياسية العراقية؛ فالأكراد لا يسعون إلى التمازج مع غيرهم، شأنهم في ذلك شأن أي شعب يعيش في وطنه. ومهما بلغ حجم الآمال والتطلعات التي قد تكون الدولة العراقية الموحدة قد منت النفس بها في أول عهدها، فقد وصل الجفاء بين الأكراد والنظام العراقي إلى "نقطة اللاعودة" نتيجة عقود من السياسات القمعية. ومن الطبيعي جداً أن توجه المساعي الكردية الأساسية بعزم ومثابرة نحو تحقيق أقصى درجة ممكنة من الحكم الذاتي، فالزمن لم يستطع تبديل هذه النزعة، والممارسات الوحشية التي ارتكبها النظام العراقي لم تزد الأكراد إلا عزماً على الاستقلال عن بغداد. وحتى لو كان سعي الأكراد إلى "الحكم الذاتي التام" بطيئاً بعض الشيء، فإن عودتهم عن قرار المضي في السعي وراء ضالتهم المنشودة تبقى مستبعدة إلى حد بعيد، ويبقى "الاستقلال الذاتي التام" يمثل الخطوة المنطقية الأخيرة بالنسبة للأكراد، إلى أن يتم تحقيقه كاملاً.

من المؤكد أن "الحس الانفصالي" تغذيه مشاعر متبادلة بين الأكراد والعرب. ولطالما نظر العرب إلى الأكراد على أنهم عرق متميز عنصرياً ولغوياً وثقافياً عن المجتمع العربي، وعن الثقافة العراقية الأوسع نطاقاً. وحتى الأيديولوجية البعثية العراقية - التي سعت جاهدة إلى جعل العراق خالياً من أي محاباة عرقية أو طائفية - تقوم في النهاية على ثقافة عروبية سنية في جوهرها، لا تجتذب حتى العرب العراقيين

الشيعة، فضلاً عن الأكراد غير العرب. ومن هنا، لا بد أن يستصعب الأكراد العيش في دولة متشددة في نزعتها العروبية، إلا إذا تمتعت هذه الدولة بحكومة وممارسة ديمقراطيتين، وبصبغة فيدرالية، وبدرجة عالية من التسامح مع الأقليات.

يبقى الأكراد العراقيون مصممين على تحقيق درجة عالية من الحكم الذاتي كأدنى هدف قابل للتحقق. وإن دل استعدادهم لمواجهة القمع الوحشي - من قبل الأنظمة العراقية المتعاقبة - على شيء، فهو يدل على أنهم ينتظرون بفارغ الصبر مجيء حكومة جديدة أكثر تسامحاً. فمن الناحية التكتيكية، يبدو الأكراد مستعدين لعقد الصفقات مع بغداد من أجل إزاحة ضغوط الحكومة عن ظهورهم، ومن أجل تحسين أوضاعهم، ودرء المعاناة التي يمكن أن يسببها لهم أي نظام. وفوق كل اعتبار، يسعى الأكراد "للبقاء"، حتى ولو كان بقاؤهم يعني المهاودة في ما يتعلق بأهدافهم المستقبلية إلى أجل غير مسمى. وإذا كان شكل الاستقلال النهائي وتركيبته واستراتيجيته غير واضحة بعد في أذهان غالبية الأكراد، فإن هدفهم على المدى البعيد أصبح واضحاً في معالمه، في الوقت الذي لا تشير فيه طبيعة الحكومات العراقية المتعاقبة خلال العقود الماضية إلى أن العراق سينتقل من "التسلطية القمعية" إلى وضع يمنح فيه الخيار السياسي للأكراد.

من السهل التفوه بعبارة "كردستان المستقلة"، لكن الواقع يعطي صورة أكثر تعقيداً. وصحيح أن الأكراد لا يمكنهم العيش معزولين في أقصى أجزاء الدول الثلاث المتجاورة، غير أن القدرة على الاستمرار اقتصادياً أصبحت اليوم فكرة سياسية وليست اقتصادية. وما من دولة في العالم اليوم يمكن اعتبارها "مكتفية ذاتياً". كما أن الدولة يمكن أن تستمر بنجاح فقط، إذا كانت قراراتها صائبة بشأن علاقاتها مع بلدان المنطقة. وهكذا، سيعتمد أي كيان كردي على العلاقات التجارية التي سيقيمها مع كل من العراق وتركيا وإيران. ومما يثير العجب أن تركيا، التي كان ينظر إليها على أنها ألد عدو للأكراد، أصبحت تمثل اليوم أحد أفضل الخيارات القائمة أمامهم*، في الوقت

* كتب هذا الكلام قبل قيام تركيا في السنوات الأخيرة بسلسلة من الغزوات المنظمة للمناطق الكردية في شمال العراق، هذه الغزوات التي ما زالت تتتالى حتى تاريخ نشر هذا العدد. المحرر

الذي يجد فيه الأكراد العراقيون الارتباط بالعدد الهائل من سكان تركيا من الأكراد أفضل لهم من الارتباط بعرب بغداد. وفي النهاية، يمكن للمرء أن يتصور "كردستان مستقلة" في ظل ترتيبات فيدرالية أو كونفدرالية مع العراق أو إيران أو تركيا، أو مع البلدان الثلاثة في آن واحد، لكن نجاح ترتيبات كهذه يستلزم أن يكون قد تم التوصل إليها بطريقة حرة، وأن يكون قد تم التفاوض بشأنها على أساس من المساواة؛ فالمثال الذي تحتذيه المبادئ القومية الحديثة لا يقبل بأقل من ذلك.

الخيارات غير المستساغة لبغداد

إذا واصلت المسألة الكردية "القومية-الانفصالية" التحرك على خط بياني صاعد، فسوف تمنى بغداد بخسارة فادحة على صعيد الأرض والسكان، علاوة على حرمانها من عائدات حقول النفط في الموصل التي تحتوي على ما يقارب ثلث احتياطي النفط العراقي. ولهذا السبب نفسه، كان طابع كركوك الكردي أحد أعمق نقاط النزاع بين بغداد والأكراد في كل النقاشات التي دارت حول الحكم الذاتي، على الرغم من أن هذه النقاشات لم تكن لتتعدى الحدود النظرية. ومنذ عام 1971 تسعى بغداد لتعريب المدينة، والمنطقة ككل، عن طريق تكثيف تواجد السكان العرب فيها، ونقل الأكراد منها بالوسائل القسرية، في محاولة منها "لخلق أمر واقع" جديد، ولإحاطة حقول النفط هناك بسكان عرب، بدل السكان الأكراد[14]. غير أن كركوك لم تكن المدينة الوحيدة التي تأثرت بفعل هذه الممارسات، بل إن الآثار نفسها أصابت كلاً من الموصل وخانقين. وحتى لو أذعنت الحكومة الديمقراطية الليبرالية المستقبلية في بغداد للمطلب الكردي المتمثل في إقامة اتحاد فيدرالي أو في الحصول على درجة عالية من الحكم الذاتي، فإن المفاوضات حول الأرض المتنازع عليها لا بد أن تكون مفاوضات حامية؛ إذ إن المنطقة التي تمثل "كردستان" بدقة ليست واضحة المعالم، علاوة على أن السياسات الماضية ساهمت في مسخ الصورة الحقيقية لهذه المنطقة عبر عمليات النقل القسري للسكان الأكراد.

من البديهي أن يرغب الأكراد في السيطرة على أكبر قدر ممكن من منابع النفط في الشمال، من أجل زيادة فرص نجاحهم الاقتصادي، وبغية تعزيز استقلالهم الذاتي.

وفي عام 1977، كانت آبار النفط في شمال العراق - أي في المنطقة التي تضم كردستان، ولكنها لا تنحصر فيها - تحتوي على خمسة عشر مليار برميل من النفط الاحتياطي، مقابل ثمانين مليار برميل في آبار الجنوب[15]، التي تضم حقل "الرميلة"، (خامس أضخم حقول النفط في العالم)[16]. وهذا يعني أنه حتى لو خسرت بغداد كل حقول النفط في الشمال، فإن ضربة كهذه، رغم قوتها، لن تفجع الاقتصاد العراقي؛ نظراً للأهمية البالغة التي تتمتع بها حقول النفط في الجنوب. وعلى كل حال، لن تكون المفاوضات حول حدود كردستان قائمة على طرح مقولة "إما الكل أو لا شيء"، بل لا بد أن يتم التوصل إلى تسوية ما، وخاصة فيما يتعلق بحقول كركوك التي تمتد آبارها الجنوبية إلى ما وراء أي حدود محتسبة للمنطقة المعروفة تقليدياً باسم "كردستان"[17]. ويُذكر هنا أن المصافي المهمة بالنسبة لاقتصاد العراق موجودة في المنطقة أيضاً؛ أي أن شبكة النفط في البلاد ستكون بكاملها يعتمد بعضها على بعض، حتى في ظل الحكم الذاتي. كما تجدر الإشارة إلى أن أحد خطوط الأنابيب الرئيسية التي تنقل النفط العراقي يمر مباشرة عبر كردستان في طريقه إلى تركيا، وهذا يعني أن وضع خط الأنابيب المذكور سيكون ذا أهمية بالغة بالنسبة لبغداد؛ نظراً لأن مهمته لا تنحصر في نقل نفط حقول كركوك فحسب، علاوة على أنه يضخ ما لا يقل عن مليون برميل من النفط يومياً[18].

لا تملك السلطة في العراق، في تعاملها مع المشكلة الكردية، سوى خيارين اثنين، كلاهما مخل بالاستقرار إلى حد بعيد. فأولاً، يمكنها أن تسعى إلى السيطرة على المناطق الكردية بالقوة، فارضة بذلك تركيزاً عسكرياً شبه دائم على مشكلة الأمن القومي في شمال البلاد. وهنا، سيعمل النظام التسلطي الذي يتبنى هذا الخيار على إثارة حالة من الاستياء لدى شيعة الجنوب أيضاً؛ مما سيؤدي إلى زيادة تعقيد الإشكالات التي سيواجهها هذا النظام. أضف إلى ذلك أن ما من حكومة عراقية في بغداد يمكن أن تكون مستقرة أو مؤثرة في المنطقة، على المدى الطويل، إذا التزمت الحفاظ على الآليات القمعية لضبط الأكراد بالقوة.

لكن هذا الأسلوب "البسيط" في التعامل الأمني، والقائم على أساس بسط السلطة المهيمنة للدولة بات معقداً؛ بسبب الممارسات السياسية التركية الجديدة التي يجب أن تكون لها الآن اعتبارات دقيقة للغاية في حسابات بغداد، أكثر من أي وقت مضى. ففي الماضي، سعت أنقرة إلى التعاون غير الرسمي مع بغداد من أجل السيطرة على السكان الأكراد لديهما. لكن الوضع تغير بعد حرب الخليج الثانية، وباتت الأعمال الانتقامية العراقية ضد السكان الأكراد اليوم تستدر قدراً من الاهتمام بالأكراد العراقيين، حتى من جانب أنقرة، وخاصة منذ البدء بالتخطيط لعملية الإغاثة الأمريكية-الدولية التي تهدف إلى ضمان سلامة الأكراد في شمال العراق.

ومن هنا، إذا كان الحفاظ على وحدة الدولة العراقية على رأس جدول أولويات بغداد، فإن التسلطية المتفشية والمطلوبة لتحقيق الخيار العسكري سوف تستمر في إعاقة التنمية المستقبلية في العراق، وتؤدي لانحراف مسارها[19].

من جهة ثانية، سوف يشكل شعور الأكراد بالاستياء خطراً أمنياً دائماً على أي نظام محتمل في بغداد، وذلك بقدر يتناسب مع درجة القمع التي يعتمدها هذا النظام. وكما رأينا سابقاً، كان الأكراد دائماً مثل "طابور خامس" لكل الذين أرادوا إضعاف الدولة العراقية: كإيران، وسوريا، وإسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول عديدة أخرى. إذ طالما كانت المشكلة الكردية مخلة بالاستقرار، وقد تعاظمت شأناً وحدة على مدى العقود الثلاثة الماضية.

أما إذا قام نظام إصلاحي في بغداد - كخيار ثان - ورأى أن الحفاظ على وحدة الدولة وولاء الأكراد لن يتما إلا عبر عملية تحول ليبرالي كبرى، فمن الممكن أن يقبل الأكراد العراقيون - ولفترة محدودة في المستقبل - بحكم ذاتي واسع الصلاحيات، أو باتحاد فيدرالي، كحافز للمحافظة على وحدة العراق. لكن الدولة العراقية التي ستقوم بعملية التحول الليبرالي، سيتعين عليها تقديم المزيد من التنازلات لسكان البلاد الشيعة أيضاً، وهذا يعني أن الشيعة الذين يشكلون 60٪ من سكان العراق، سيتمتعون

بهيمنة داخل الحكومة بعد إجراء الانتخابات في ظل الظروف الليبرالية المفترضة، مُبدلين بذلك واقع هيمنة الأقلية العربية السنية (التي تمثل نحو ربع السكان). ومن شأن هذه التغيرات أن تؤدي إلى اختلالات سياسية واجتماعية كبرى ستغير طابع الدولة العراقية، على نحو قاطع لا رجعة فيه.

وقد تعمد الحكومة الشيعية المفترضة في بادئ الأمر إلى مراقبة الوضع الكردي بعين أكثر تسامحاً بقليل، وأقل تمسكاً بالفوارق القومية، من منطلق التعاون بين الشيعة والأكراد ضد عدوهم المشترك المتمثل في الحكام العرب السنة في بغداد. لكن القاعدة المعروفة تقول إن القوميات المظلومة والمكبوتة تميل إلى تبني مواقف قمعية مماثلة، تجاه القوميات الأخرى، حالما تصل إلى السلطة. وليس هناك من سبب يجعل الشيعة - بعد وصولهم إلى سدة الحكم في العراق - يقبلون ضياع حقول كركوك "ذات الاحتياطي النفطي الضخم"، ولن يقل موقفهم في صلابته عن موقف نظام الأقلية السنية القائم حالياً. وهكذا، فإن النظام الشيعي المفترض سيساوم بإصرار على القضايا ذاتها، رغم استعداده للتفكير جدياً في مسألة منح حكم ذاتي كامل للأكراد؛ أي أن "الانفصال" و"الاستقلال الكلي" للأكراد لا بد أن يخلقا ورطة كبيرة حتى للحكومة الشيعية. لكن، نظراً لما تعرض له الشيعة من قمع على مر التاريخ العراقي، فمن المتوقع أن يكونوا أكثر استعداداً من الناحية النفسية للقبول بتغيير طابع الدولة العراقية؛ خلافاً لما هي عليه الآن الأقلية السنية الحاكمة في بغداد. ومن جهة ثانية، سوف يساهم انفصال الأكراد السنة - بالتأكيد - في ترجيح كفة الشيعة على صعيد التوازن العددي السني- الشيعي في العراق.

بناء على ما أوردناه، يمكن القول إن المشكلة الكردية ستؤثر في الدولة العراقية مستقبلاً أكثر مما أثرت فيها في الماضي، وإن هذه المشكلة لن تساهم إلا في إضعاف الدولة المركزية. ومن الممكن أن يؤدي العنف الداخلي المرافق لحملة ما من الحملات المطالبة بحكم ذاتي كردي في تركيا، إلى قلب السياسات التركية الليبرالية الحالية حيال الأكراد الأتراك، وبالتالي إلى تجديد التعاون المبدئي بين الحكومتين

التركية والعراقية في مجال سعيهما المشترك إلى إخماد هذه الحركة. غير أن سياسة كهذه ستكون مضرة للغاية بموقف الدولة التركية ومكانتها، في الوقت الذي تتطلع فيه الأخيرة إلى ممارسة دور رئيسي في أوربا، علاوة على ما ستسببه هذه السياسة من إضعاف للطابع الديمقراطي الذي تتميز به الدولة التركية بالإجمال. وسيواجه العراق مع سكانه من الأكراد مشكلات أخطر من تلك التي يُتوقع أن تواجهها تركيا؛ وذلك لسبب بسيط هو أن الأكراد الأتراك يشاركون في الحياة التركية على المستوى الفردي، بدرجة تفوق مشاركة الأكراد العراقيين في الحياة العراقية.

الشيعة العراقيون

يشكل الشيعة العرب الخطر الأكبر إزاء هيمنة الأقلية العربية السنية على الدولة العراقية. وهم يمثلون أيضاً العنصر الوطني المرجح توليه السلطة في العراق على المدى البعيد. ونظراً لغلبتهم السكانية (حوالي 55-60٪ من عدد السكان العراقيين)، سيتوصل الشيعة لا محالة إلى الهيمنة على القيادة العراقية المستقبلية؛ لأنهم سيكونون أول المستفيدين من أي عملية انتقالية إلى الحكم النيابي. وهذه العملية ستكون ثورية حقاً؛ لما يرافقها من قلب للنظام العراقي السياسي والاجتماعي.

وعلى الرغم من أن الشيعة العراقيين هم عرب، بالدرجة الأولى، فإنهم يتمتعون بتاريخ طويل من الارتباط الثقافي والديني بإيران؛ إذ إن أقدس مكانين شيعيين في العالم يقعان في مدينتي كربلاء والنجف العراقيتين، وليس في إيران، كما أن حركة انتقال الإيرانيين تاريخياً، عبر الحدود، إلى المناطق الشيعية في العراق، كانت مألوفة جداً؛ نظراً إلى أن البلدين يمثلان امتداداً دينياً وثقافياً متجانساً. وعلى الرغم من أن العائلات الشيعية الفارسية الأصل، وخصوصاً عائلات رجال الدين، مارست أدواراً رئيسية في الحياة الشيعية السياسية العراقية، وصولاً إلى أيامنا هذه، فإن البريطانيين عمدوا إلى طرد كثير من هذه العائلات إلى خارج العراق أثناء الثورات التي شهدتها البلاد خلال العشرينيات، كما فعل صدام أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، عندما قام بطرد أعداد كبيرة، بلغت مئات الآلاف من أبناء العائلات الشيعية الفارسية

الأصل. أما آية الله الخميني، فقد أولى اهتماماً خاصاً لآراء رجال الدين الشيعة العراقيين، ولمعتقداتهم السياسية، عند صياغة نهجه السياسي الخاص.

وعلى الرغم من الروابط الدينية والفكرية التي تُقرب الشيعة العراقيين من إيران، فإن عروبة الشيعة تُمثل جزءاً مهماً من تركيبتهم، ومن رؤيتهم المستقبلية. لكن عقيدتهم الشيعية تمنعهم من الانجذاب بكامل أحاسيسهم إلى الحركات العروبية الرئيسية، نظراً إلى أن هذه الحركات تتميز بطابع سُني ضمني؛ وهذا ما يجعل رؤيتهم السياسية مركبة وجامعة بين الضدين، باعتبارهم ورثة التراث المزدوج الذي يجمع بين العرق العربي والعقيدة الشيعية[20].

ومنذ بداية عهد الانتداب البريطاني على العراق، بدأ الشيعة بالمشاركة في التجربة السياسية العراقية على الرغم من سياسات التمييز والتحامل التي كانت تُمارس دائماً بحقهم. وقد لعب الشيعة دوراً رئيسياً في الانتفاضات المعادية للبريطانيين خلال العشرينيات، وفي الحكومات التي تعاقبت أثناء تلك الفترة. وبعد سقوط النظام الملكي، مثَّل الشيعة أغلبية في قيادة الحزب الشيوعي العراقي، حتى إنهم حافظوا، لفترة قصيرة، على التوازن بين نسبة تمثيلهم في قيادة حزب البعث، ونسبتهم إلى إجمالي عدد السكان في العراق. لكن نسبة تمثيلهم في قيادة البعث تدنت في عام 1963 من 53 إلى 5٪ مع البدء في تطبيق سياسات التطهير الشامل التي من خلالها حُجِّم الحزب الشيوعي إلى حد بعيد، شأنه في ذلك شأن كل أحزاب المعارضة الأخرى؛ مما ساهم أكثر في إضعاف قوة الشيعة السياسية؛ فأصبحت حركة "الدعوة" الأصولية الشيعية أبرز المستفيدين من عملية التطهير هذه، بوصفها أحد المنابر السياسية الشيعية القليلة الباقية للتعبير السياسي[21]. ومنذ ذلك الحين، أفل نجم القوة السياسية الشيعية المنظمة في العراق، وباتت محرومة من أي وسيلة رسمية للتعبير السياسي، إلا من خلال المنظمات الأصولية.

لقد نجح النظام العراقي - عبر الممارسات القمعية الصارمة - في الحد من المعارضة الشيعية العلنية له. وأثناء الحرب الإيرانية-العراقية، اتخذ صدام في أول

الأمر إجراءات قمعية مشددة، بهدف إرهاب الشيعة الذين يمثلون - حسب رأيه - "طابوراً خامساً" محتملاً داخل العراق في الصراع مع إيران. ونظراً إلى أن الشيعة يشكلون الأغلبية الساحقة من صفوف الجنود - ولكن ليس في صفوف الضباط - حسب إرادة القيادة العراقية، وفي إطار الممارسات القمعية المذكورة، أقدم صدام على إعدام محمد باقر الصدر، القائد الديني البارز للشيعة، مع عدد من أفراد عائلته، في الوقت الذي نُفذت فيه مشاريع عامة عديدة في مدينتي النجف وكربلاء، بهدف تطييب خاطر المجتمع المحلي لكسب ولائه العام أثناء الحرب. ومن الجدير بالذكر، أن الشيعة العراقيين ظلوا موالين لبغداد أثناء الحرب ضد إخوانهم الشيعة في إيران؛ مما يؤكد أنه يجب علينا ألا نُسقط من حساباتنا عامل الخوف والترهيب الذي كان أساساً لهذا الولاء، خاصة أن إجراءات السيطرة الأمنية المحلية كانت على أشدها في ذلك الوقت.

ورغم الاستنتاجات الباعثة على الارتياح، التي خلص إليها النظام العراقي في ما يتعلق بارتباط الشيعة بالدولة، لم تظهر المشاعر الشيعية الحقيقية بشكل واضح وجلي إلا في نهاية حرب الخليج الثانية، عندما انطلقت إحدى أضخم الانتفاضات الشيعية التي عرفها تاريخ العراق المعاصر في المنطقة الجنوبية التي تسودها أغلبية شيعية، واستولوا على المدن، واعتقلوا القادة البعثيين وأعدموهم بعد محاكمات عاجلة في صراع يشبه الحرب الأهلية. لكن النظام واصل قمعه للانتفاضة (الشيعية) بوحشية بالغة فاقت الممارسات التي ارتكبها بحق الأكراد[22].

نلاحظ من خلال ما تقدم أن الشيعة باتوا منبوذين إلى حد بعيد من قبل النظام، ومن السهل جداً أن ينفجروا ثانية في انتفاضة أخرى ضد بغداد. لكن رغم كل مظالمهم، لم تكن هناك أي دلائل على أن الشيعة يسعون لإقامة دولة خاصة بهم، وهم لن يرغبوا في الانفصال عن العراق؛ لأنهم "هم العراق" من وجهة نظرهم؛ ولأن الانفصال غير ذي فائدة - خاصة على الصعيد الاقتصادي - بالنسبة لهم، كأكثرية سكانية غالبة في البلاد. ومن الناحيتين، الاقتصادية والجغرافية، نرى أن الشيعة مندمجون إلى حد

بعيد. فمع رحيل التجار العراقيين اليهود إلى إسرائيل عام 1948، احتل الشيعة مركز الصدارة في أسواق بغداد التجارية[23]. وبوصفهم يشكلون 60٪ من إجمالي عدد السكان، بات الشيعة يتطلعون إلى السيطرة على البلاد بأنفسهم، وليس إلى التخلي عنها. إلا أن رغبتهم بالبقاء في العراق - أو بالأحرى في أن "يكونوا العراق" - لا تلغي احتمال قيامهم بعمل تمردي قد يُمكنهم من الاستيلاء على الجنوب الشيعي، ومن إقامة حكم ذاتي محلي هناك لحرمان "صدام" من السيطرة السياسية على المنطقة. ونشير هنا إلى أن خطوة صغيرة في هذا الاتجاه اتُخذت في أواسط عام 1992، مع صدور قرار مجلس الأمن الدولي الذي اعتبر منطقة الجنوب العراقي "منطقة حظر جوي"، الأمر الذي حد جزئياً من سيادة بغداد على المنطقة. غير أن تمرداً كهذا لن يعني الانفصال النهائي الدائم عن بغداد، بل سيكون أشبه بتحرك تكتيكي، وورقة ضغط يمكن استخدامها لتسوية الأمور مع النظام المستقبلي في بغداد، ولنيل السلطة السياسية التي تتناسب وتعدادهم السكاني.

ويمكن للشيعة أن يصعدوا نضالهم خلال السنوات المقبلة، إلى أن يتمكنوا من فرض صوتهم السياسي بشكل كامل. وهنا أيضاً ستجد بغداد نفسها أمام خيارين اثنين:

1. إما أن تحافظ على درجة صارمة من الممارسات القمعية التي من شأنها الحيلولة دون إطلاق أي نشاط سياسي حقيقي، ودون تحقيق أي تمثيل شعبي صادق في السلطة - خاصة للشيعة - إلا من بعض رموزه.

2. وإما أن تفتتح العملية السياسية التي ستضع حداً للهيمنة السياسية العربية السنية، مدمرة بذلك حزب البعث.

ومن البديهي أن يميل "البعث" إلى تبني الخيار الأول، لكن الوقت ليس في صالحه؛ فليس هناك حل وسط: إما الإصلاح والتحول الليبرالي، وإما بروز القوة الشيعية وتناميها.

المعارضة الشيعية

ينقسم الشيعة إلى حزبين رئيسيين، بالإضافة إلى عدد من الأحزاب الأصغر حجماً[24]:

1. "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق"، وهو الأكثر تمثيلاً للنفوذ الإيراني بين الأوساط الشيعية، ويقوده حجة الإسلام محمد باقر الحكيم، الذي يقيم في إيران منذ بدء الحرب الإيرانية-العراقية، وهو يفتقر - في نظر غالبية المراقبين - إلى الصفات القيادية المميزة[25].

ويقول نقاد "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" إن موطن الضعف في المجلس، هو اعتماده على شخصية زعيمه وارتباطه بها بدل الاعتماد على الهيكلية التنظيمية المفتوحة في الأداء؛ مما يوحي بأن المجلس ليس حركة بقدر ما هو منظمة مرتبطة بشخص ما. إلا أن مباركة إيران لهذا الحزب هي التي تمنحه الأهمية التي يتمتع بها؛ فالميول الإيرانية في أوساط بعض شرائح المجتمع الشيعي، خاصة الإسلاميين، هي حقيقة واقعة، وهي موطن ضعف المجلس وقوته في آن معاً. إذ إن غالبية عناصره هم من الشيعة الذين هربوا إلى إيران أثناء الحرب الإيرانية-العراقية، والذين أصبحوا ملتزمين بالنمط العراقي من الرؤية الإيرانية للإسلام السياسي، في الوقت الذي ما تزال فيه هذه الرؤية الإيرانية - التي تتبنى نظرية آية الله الخميني (خط الإمام) المرتكزة على ولاية الفقيه - موضع جدل وخلاف حتى بين أوساط رجال الدين الشيعة أنفسهم.

وعلى الرغم من تعاطف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق مع إيران فإنه حريص على هويته العراقية، ويركز على سياسات العراق أكثر مما يركز على فكرة الحركة الشيعية الدولية. ورغم الروابط التي تربطه بالنظام الإيراني، فقد عُرف عنه أنه ينتهج خطاً براجماتياً بين الجماعات الإسلامية (وقد يكون ذلك انعكاساً لواقعيته السياسية وللمصلحة الإيرانية العليا بالنسبة للعديد من القضايا، مقارنة بالتوجه النظري "للدعوة" التي لا تبالي بالدولة). ويقال إن كثيرين من أعضاء الحزب، وعلى رأسهم زعيمه محمد باقر الحكيم، غير راضين عن تشدد

إيران في التعامل معهم، بوصفهم الجماعة الشيعية الوحيدة التي أعلنت المملكة العربية السعودية عن استعدادها لقبول مشاركتها في المؤتمرات التي عقدت في الرياض حول حركات المعارضة العراقية[26].

ويستمد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق قوته العسكرية من لواء متمركز في إيران يطلق عليه لواء بدر، وقوامه حوالي 20 ألف جندي من القوات العراقية، معظمهم من الشيعة، و300 من الضباط، معظمهم من السنة، وكانت تلك القوة قد تدخلت للمساعدة في الانقضاض على الأكراد إبان الانتفاضة التي اندلعت بعد حرب الخليج الثانية، وتعد مسؤولة عن أعمال قتل عشوائية راح ضحيتها عدد كبير من مسؤولي البعث السنيين في الجنوب. الأمر الذي أدى إلى تأليب السكان السنيين عموماً فيما يتعلق بالانتفاضة التي قامت ضد صدام. واستطاع صدام أن يستغل هذا العامل لصالحه، فقد أوضح للسنة بأن مصيرهم مرتبط بنجاح جهوده لقمع الانتفاضة الشيعية.

وتؤمن بعض المنظمات الشيعية بأن لواء بدر مصدر للقلق بسبب تمركزه في إيران، الأمر الذي يجعله في واقع الأمر تحت النفوذ الإيراني. ورغم أنه ليس قوة كبيرة في حد ذاته، فمن الممكن أن يدير دفة الأمور لصالح المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في اللحظات الفاصلة عند قيام ثورة من الثورات، ومن ثم فإنه يعزز من ثقل المجلس في عملية تحديد السياسات الشيعية في العراق، بما يفوق حجم النفوذ الحقيقي الذي يستمده المجلس من شعبيته الجماهيرية.

وجملة القول إن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ليس بوسعه أن يستولي على السلطة في العراق حتى لو وصل إلى الحكم؛ لأن معظم أعضائه لا يريدون أن يتسلل صوت معبر عن إيران إلى الساحة السياسية في العراق.

2. حزب "الدعوة": وهو الجناح العراقي لجماعة ضخمة تضم عدداً من الأحزاب الإسلامية تحمل الاسم نفسه في عدد من دول الخليج العربية، وتعرف في لبنان باسم الجهاد الإسلامي. والزعيم الروحي لحزب الدعوة هو العالم والمفكر العراقي الكبير الإمام محمد باقر الصدر، الذي أعدم بأمر من صدام عام 1980،

أثناء حملة الترويع الشاملة التي شُنت على المجتمع الشيعي. ومن الجدير بالذكر أن هذا الحزب المتميز بميله الأيديولوجي، له مجموعة مهمة من الكتابات النظرية التي تبين آراءه الخاصة حول الإسلام السياسي. وعلى الرغم من أن الحزب يتبنى فكرة إقامة دولة إسلامية في العراق، فإنه يختلف كثيراً عن "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" في رفضه للرؤية الإيرانية المؤيدة لزعامة رجال الدين؛ فهو يرى دور الطبقة الإكليريكية (علماء الدين) محصوراً في الشؤون الدينية ورعايتها، على نحو تُترك فيه القضايا السياسية للقادة الإسلاميين العلمانيين.

ويتمتع حزب الدعوة بالمقام المرموق الذي يسمو على مراتب كل الأحزاب الإسلامية الأخرى في المجتمع الشيعي العراقي[27]. فهو أقدم حزب إسلامي في العراق، وعناصره الملتزمون بمعتقداتهم بشكل واضح، والذين يدفعون ثمن التزامهم هذا، عانوا الأمرين تحت وطأة السياسات التعسفية التي مارستها الدولة بحقهم على مدى سنوات طويلة. وهو أيضاً "عراقي صرف"، ولا يخضع لأي نفوذ أو تأثير مباشر من قبل أي دولة إقليمية في المنطقة، ويُنظر إليه من قبل غالبية الشعب العراقي على أنه راديكالي وفعال في استخدام العنف والإرهاب.

ولكن، من جهة ثانية، يقال إن جدالاً حاداً يدور في صفوفه حول مناهجه الفكرية وأهدافه النهائية؛ فالجناح الليبرالي يؤمن بأن الديمقراطية متوافقة مع الإسلام، وبأن الدولة الإسلامية السليمة لا يمكن أن تُبنى بالقوة، رغم إرادة الشعب، أو أن تُقام بين ليلة وضحاها؛ إذ إن الإيمان - برأي عناصر الجناح المذكور - لا يمكن أن يفرض عنوة، بل ينمو تدريجياً مع مرور الوقت. ولعل الجو السياسي العنيف الذي عاشه العراق على مدى العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية هو الذي ساهم في جعل حزب الدعوة يتبنى أساليب عنيفة في تعاطيه السياسي؛ فهو لم يقترب بعد من السلطة إلى الحد الذي يضطره إلى قبول حلول سياسية وسطى، إلا أن انخراطه في حركة المعارضة العراقية الأوسع نطاقاً جعله - منذ فترة غير طويلة - يعدل بعض الشيء عن تطرفه في التعامل مع القضايا السياسية.

فضلاً عن هذين الحزبين الإسلاميين البارزين، هناك جناح شيعي علماني مهم - لكنه أقل تنظيماً - يضم عناصر نشطة تسعى بوضوح إلى إقامة دولة علمانية مبنية على أسس ديمقراطية. ومن أهم الأعضاء العاملين في الجناح وأبرزهم، ليث قبة وأحمد شلبي وكنعان مكية. وصحيح أن العلمانيين يدركون أنه سيتعين عليهم التعاون مع الاتجاهات الإسلامية الموجودة في مجتمعهم، غير أنهم ملتزمون بالقيام بذلك في إطار ديمقراطي يحمي حقوق الإنسان، وخاصة حقوق السنة الذين سيخسرون أكثر من غيرهم في ظل النظام السياسي الجديد.

ما من شك في أن جزءاً كبيراً من النشطين الشيعة ينشد تأسيس دولة إسلامية، لكن الأهم من هذا الهدف نفسه هو "الوسيلة الكفيلة بتحقيق ذلك"، و"الصفة التي ستتميز بها هذه الدولة المستقبلية". وفي هذا الصدد، نشير إلى أن تاريخ العمل السياسي الشيعي يكشف - كما شهدنا خلال العقود الماضية - عن التزام محدود ومُشوش بالمثل والممارسات الديمقراطية. وقد دارت مناقشات حول هذه القضايا في أوساط المفكرين الشيعة، الذين كان قسم منهم - حتى في إيران - غير مرتاح لفكرة "حكم رجال الدين" التي تبناها الخميني، بل يؤمن هذا القسم بأن الخميني "اختطف" الثورة بتحويل مسارها نحو وجهات تسلطية وقمعية؛ مما جعل التجاوزات والعيوب التي عانت منها الثورة الإيرانية موضع جدل في أوساط الإسلاميين الشيعة أنفسهم.

وفي الحقيقة، أصبحت مقولة "الانسجام بين الإسلام والديمقراطية" تمثل في الآونة الأخيرة موضوع جدل شائك في الغرب كما في منطقة الشرق الأوسط. ومن الواضح أن مناقشة هذه المقولة لن تكون ممكنة في حدود هذا البحث[28]. لكن السؤال الحساس هنا هو: ما مدى استعداد الأحزاب الإسلامية والفصائل الداخلية فيها للتمسك بمبدأ "العمل السياسي عبر الوسائل الديمقراطية"؟ ومن سوء حظ السياسة العراقية أن جُل المنافسة السياسية، التي جرت على مدى العقود الماضية، قد تم في ظل ظروف بالغة العنف، فقد كان حزب البعث العراقي أبرز الممارسين لها والمساهمين في فرضها. وتكاد هذه السياسة العنيفة تؤكد أن أي منافسة سياسية محتملة لا بد أن تلجأ إلى أسلوب العنف والتآمر، إلا إذا أمكن كسر تلك الحلقة المفرغة.

لكن أبرز خفايا هذه المعادلة الآن هو الأثر الذي خلفته السنوات الطويلة من المعارضة السياسية الخارجية على الجماعات الشيعية المعارضة، خاصة أن المعارضة السنية في المنفى لا تملك فرصة حقيقية لتولي السلطة؛ لأن معظم وسطائها لا يزالون في بغداد، في الوقت الذي لا يمكن فيه للسنة المنفيين أن يمثلوا القوى السنية الحقيقية الموجودة في العراق. أما بالنسبة للشيعة، فنرى أن قيادات معظم جماعاتهم المعارضة موجودة في الخارج، وهي عاكفة على إجراء المشاورات السياسية الجدية مع فصائل المعارضة الأخرى في المنفى، وعلى التنسيق معها في إطار الجهود المشتركة المبذولة في سبيل الإطاحة بصدام. وتشترك هذه القيادات في عملية صنع القرارات المتعلقة بإيجاد حكومة مستقبلية محتملة للعراق، وبالظروف التي في ظلها ستُدار شؤون الدولة. ولا شك في أن الجماعات تأثرت - جزئياً على الأقل - بأجواء النشاطات المشتركة (على صعيد الاجتماع والتخطيط والتنسيق)، وبأنها باتت عالمة تماماً بأهداف ومُثُل وشخصيات الجماعات غير الإسلامية، وحتى غير الشيعية الأخرى.

ومن الممكن جداً أن تعود اللعبة العراقية إلى سابق عهدها من الصراع الكلاسيكي العنيف على السلطة حالما يتم التخلص من صدام، لكن كلما طالت فترة العمل المشترك بين الجماعات المعارضة، تحسنت فرصة نجاح التركيبة السياسية العراقية المستقبلية في تحقيق قدر أكبر من التوافق بين الجماعات العرقية والطائفية في البلاد، علماً بأن واقع التركيبة السياسية المختلطة للشعب العراقي لا يخفى على أي من الفرق المعارضة. وهذا يعني أن هناك فرصة معقولة لتميل الحكومة العراقية المقبلة - التي تعمل القيادة الشيعية في التخطيط لها حالياً - نحو تبني نظام حكم تعددي ومنفتح، أكثر مما هو معتاد في ظروف الاستيلاء على السلطة بواسطة العنف أو الانقلاب، حسب قواعد لعبة الصراع على السلطة. ومن جهة ثانية، فإن تعاون المعارضة مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة، واعتمادها عليهما بشكل جزئي في الإطاحة بنظام البعث في العراق، يوحيان بأنه ستترتب عليها بعض الديون السياسية للمجتمع الدولي حال سقوط حزب البعث. وهذه العوامل ستساهم على الأقل في تعقيد - وليس في إلغاء - خيار العودة إلى الاستبداد العنيف. وأخيراً، نستطيع

القول إن ما يمكن أن يخشاه الشيعة في ظل التعددية والمشاركة في الحكم هو أقل بكثير مما يمكن أن تخشاه أي جماعة أخرى؛ وذلك لأنهم يمثلون أغلبية السكان في البلاد. ونضيف أنه لا يمكن أن تكون هناك حركة شيعية موحدة في ظل أي ظروف؛ فالأهداف والأساليب تتباين بشدة بين فريق وآخر، في الوقت الذي قد يعجز فيه أي منهم عن بلوغ المستوى الذي يُمكنه من الاستئثار بالسلطة.

إلا أن المجتمع الشيعي العراقي يحتوي اليوم على بعض الأفكار السياسية الجديدة والإبداعية المتميزة في العالم العربي، وهي أفكار متحررة من كثير من الأنماط السياسية القديمة المستهلكة من قبل القوميين العرب، ولا بد من أن يكون لها دور بالغ الأهمية، يظهر في الجانب الثقافي للسياسة العربية المعاصرة.

البدائل الأيديولوجية بالنسبة للعراق

من خلال ما أوردناه، ندرك أن المشكلة الكردية باتت تمثل عامل ضعضعة مستمرة لاستقرار أي حكومة مستقبلية في العراق. كما أن المجتمع الشيعي سيبقى أيضاً عنصراً مخلاً بالاستقرار، إلى أن يحصل على حقه المشروع في أن يكون له صوت مسموع ومؤثر في الحكومة العراقية. ومن هنا، فإن أياً من السيناريوهات الأيديولوجية المحتملة الثلاثة التالية، لمستقبل العراق، لا بد من أن يمثل مشكلة على درجة كبيرة من التعقيد بالنسبة لاستقرار الدولة العراقية وقوتها وتماسكها.

- أولاً، سيؤدي قيام حكومة قومية عربية أيديولوجية - على غرار تلك التي حكمت العراق طيلة أكثر من ثلاثين عاماً - إلى نبذ الأكراد الذين يشكلون ربع السكان، كما سيؤدي - بشكل غير مباشر - إلى إقصاء الأكثرية الغالبة من الشيعة؛ لما تنطوي عليه هذه الأيديولوجية من سيطرة للسنة. وحكومة من هذا النوع ستعمد - دون شك - إلى إقصاء هذين المجتمعين (اللذين يمثلان نحو 80٪ من سكان البلاد) عن المشاركة في مسيرة التنمية الوطنية مستقبلاً. أضف إلى ذلك، أن الأيديولوجية القومية، ذات الطابع العروبي الراديكالي، طالما تضمنت مصادر العداء للغرب، ولها مبرراتها في ذلك العداء[29]؛ مما يعني أن عقلية هذه الحكومة لن تختلف عن

عقلية الحكومات السابقة – ذات النزعة العروبية – التي طالما خلقت مشكلات في وجه التعاون الاقتصادي والسياسي المستقبلي مع الغرب، ومع البلدان العربية الأكثر اعتدالاً. كما أن الحكومات المذكورة غالباً ما كانت تأخذ شكل الأنظمة الاستبدادية التي حجبت فعلاً آمال الوحدة في العالم العربي. أما بشكلها الديمقراطي، فمن الممكن أن تكون الأيديولوجية العروبية ملائمة لدولة متجانسة العناصر نسبياً، وليس لدولة متعددة الأعراق أو الطوائف كالدولة العراقية التي لن تخلف الأيديولوجية العروبية الديمقراطية لها إلا مزيداً من المشكلات الملحة.

من جهة ثانية، تميل الأيديولوجية العروبية أيضاً إلى إقحام العراق في منافسة حادة للغاية مع الأنظمة القومية العربية "القوية" الأخرى التي تطمح إلى قيادة العالم العربي. والدليل على ذلك هو أن هاجس المنافسة التي دامت عقوداً عديدة بين سوريا والعراق – على الرغم من السنوات التي يفترض أنها شهدت تقارباً أيديولوجياً بعثياً – جعل الدولتين في حالة من العداء شبه المستديم. كما أن العلاقات العراقية ـ المصرية شهدت هي الأخرى فترات صعبة بسبب تصعيد المنافسة بين البلدين. لكن هذا لا يعني أن الدول العربية لا تملك الحق الكامل، أو لا تجد مصلحة مبررة، في التشجيع على إقامة صلات متينة بينها؛ نظراً لما تتقاسمه هذه البلدان من لغة وثقافة وهموم مشتركة. أما عندما تتخذ أيديولوجية الدولة طابع "النزعة القتالية العدائية" (نحن في صف، وهم في صف آخر) فسرعان ما تتحول لغة التعامل بين هذه البلدان إلى لهجة حادة ومنكرة.

في النهاية، لم تؤد العروبة – أو الحركات القومية العربية – إلى التفريق بين الغرب والشرق فحسب، بل فرقت أيضاً بين دولة عربية وأخرى، وبين الملكية المحافظة والراديكالية الاستبدادية، وحتى بين نظام راديكالي وآخر. وقد فشلت القومية العربية الراديكالية، كأيديولوجية قتالية عدائية وليس كإحساس مشترك بالمجتمع الإقليمي، في تحقيق أي إنجاز دائم من شأنه دعم المجتمع العربي وتعزيز التعاون بين أطرافه.

من هنا، نستنتج أن استمرار "العروبة ذات النزعة القتالية" لن يدعم موقف الدولة العراقية على المدى الطويل، بل سيزيد من حدة التوترات الداخلية، ومن خطورة هذه الدولة على البلدان المجاورة لها؛ مما يعزز إمكانية نشوب نزاع دولي، ويشجع القوى الأخرى على محاولة التحكم بالانقسامات الداخلية في العراق.

- النظام البديل الثاني لمستقبل العراق هو نظام قائم على الأصولية الإسلامية؛ لكن أي نظام ديني التوجه - سواء أكان سنياً أم شيعياً - سرعان ما سيعمد إلى إقصاء أحد الطرفين: الطرف الشيعي أو الطرف السني من الدولة، مقسماً بذلك البلد إلى قسمين. أي أن الأصولية ستكون بذرة للمقاومة والعصيان، ولن تكون صيغة للحفاظ على الدولة العراقية قوية ومتماسكة ومستقرة. أما المضامين التفصيلية للسياسة الخارجية في ظل نظام عراقي أصولي، فسوف نناقشها لاحقاً.

- البديل الثالث هو النظام الليبرالي؛ وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الدولة العراقية، إذا ما اعتنقت مبادئ التعددية والمشاركة في الحكم، فإن عليها أن تتيح للأكراد والشيعة مشاركة سياسية تفوق ما نراه الآن؛ أي أن التحول إلى الليبرالية سيمثل في النهاية الصيغة الكفيلة بإقامة دولة أكثر استقراراً، وسيكون المسار الأفضل لعملية التطوير السياسي الإقليمي على المدى الطويل؛ فالدولة التي تخضع لعملية التحول الليبرالي لا يمكنها بالتأكيد أن تتحول إلى حامية قومية قوية (كما فعل العراق)؛ وذلك لأن التعددية - بحد ذاتها - ستحول دون اتخاذ مواقف أيديولوجية راديكالية إزاء القضايا القومية والإقليمية. وسوف تقوم أيديولوجية الدولة العراقية التعددية - الخاضعة لعملية التحول الليبرالي - على أساس الوطنية العراقية المحلية، التي تقوم بدورها على اعتداد العراقيين بانتمائهم إلى الحضارة المشتركة المستمدة من التراث الغني لبلاد ما بين النهرين - وهي حضارة لا تستثني من حيث المبدأ أي جماعة عرقية أو دينية. في حين أن حزب البعث الذي تحدث مبدئياً عن دولة متعددة الأعراق والديانات، لم يحرص في ممارسته الداخلية إلا على جعل السلطة حكراً على الأقلية السنية. ولا ندعي بأي حال من الأحوال هنا أن العراق

لن يتمكن أبداً من تأسيس دولة متماسكة. فقد تمكنت دول أخرى عديدة من البقاء والاستمرار على الرغم من أن سكانها يمثلون مزيجاً من جماعات عرقية ودينية مختلفة، وعلى الرغم من أنها تشهد - في مرحلة ما بعد الحرب الباردة - محاولات انفصالية خطيرة من قبل جماعات قومية أو إقليمية أو طائفية. ولعل التاريخ العراقي المؤسف، خلال العقود العديدة الماضية، حكم على العراق بنوع من الانقسام كما حدث للاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا، ما لم تتخذ التدابير الفعالة التي من شأنها تخليص الدول التي لا تعتمد على القوة والقمع بقدر ما تعتمد على انفتاح نظمها على الأساليب الديمقراطية. فالتحول الليبرالي جاء متأخراً جداً في الاتحاد السوفيتي، ولم يساهم إلا في شحذ العمليات الانفصالية، فهل فات الأوان ليقبل الأكراد عن طيب خاطر بالبقاء جزءاً من الدولة العراقية؟ وكيف يمكن للجراح أن تلتئم؟ وأما السؤال المصيري الذي سيطرح نفسه خلال العقد المقبل، فهو: "هل سيقوى العراق على البقاء كدولة موحدة؟".

مهما يكن شكل الدولة العراقية أو مميزاتها، فإن هذه الدراسة ترى أن كل بدائل العراق المستقبلية تقريباً توحي بقيام دولة أقل قدرة على بسط سيطرتها في المنطقة مما كان عليه الحال في العقود القليلة الماضية. وهذا لا يعني أن العراق سيكون عاجزاً بالمطلق عن القيام بذلك؛ إذ يبقى البديل الاستبدادي الحصين وحده السبيل لتجميع قوته المؤقتة لبسط سطوته السياسية والعسكرية على الصعيد الإقليمي، كما فعل صدام حسين، لكن الدولة العربية السُنية القائمة على أساس حكم الأقلية، والتي تركز جل اهتمامها على نشر سطوتها في الخارج، ستبقى فريسة سهلة للتناقضات الداخلية المتأصلة ومشاعر الاستياء والنزاعات الدائمة على الحقوق السياسية. وستؤدي هذه الأمور مجتمعة على المدى البعيد، إلى زعزعة قوة الدولة التي تدير شؤونها الأقلية السنية. وحتى العراق القادر على بسط سطوة قومية قصيرة الأمد، على الصعيد الإقليمي، سيبقى مصدر خوف للبلدان المجاورة وللقوى العالمية الأخرى؛ لكن قدرته على تجميع مقومات السلطة الاستبدادية أو الشمولية ستزداد ضموراً مع مرور الوقت، في ظل الظروف العالمية المتغيرة التي تعزز موقف الأكراد وموقف الشيعة المضطهدين. وفي ضوء هذا الطرح، يمكن القول إن الدولة العراقية ليس مقرراً لها أن

تحافظ على قوة مركزية هائلة كسمة من سماتها المميزة، لكن في غياب عملية التحول الديمقراطي، يمكننا أن نستنتج أن العراق سيبقى دوماً القوة الإقليمية العدائية في المنطقة؛ لأن تجميع طاقاته، والمحافظة على وحدته يستلزمان درجة عالية من السلطة الاستبدادية المركزية، بالإضافة إلى الإقدام على اتخاذ خطوات خارجية غير محسوبة.

ثالثاً: البدائل المتوقعة

للنظام الذي سيأتي بعد صدام

يناقش هذا الفصل الطرق التي سيصل بها نظام صدام إلى نهاية عهده. كما سيتعرض إلى أنواع الأنظمة التي يمكن أن تحل محله، وإلى الصفات التي قد تتميز بها سياسة كل من هذه الأنظمة.

لقد صرفت السياسة الأمريكية جزءاً كبيراً من اهتمامها إلى دراسة شخصية "صدام حسين" ووجوده؛ هذا الرجل الذي يتحمل مسؤولية شخصية عن الحربين اللتين وقعتا في الخليج خلال العقد الفائت، والذي مثلت هيمنته على آلية السلطة في العراق سابقة جديدة في ما يتعلق بقدرة الأنظمة غير الشيوعية، في العالم العربي والعالم الثالث عامة، على البقاء والاستمرار، رغم ما يقارب سبعة أعوام من العقوبات الاقتصادية الدولية الصارمة المفروضة على العراق، وبعد الهزيمة العسكرية التي مني بها في حرب الخليج الثانية. فقدرة صدام على البقاء والاستمرار - خلافاً للنماذج المعهودة في تاريخ السياسة العربية - هي التي تجعل من نظامه مصدر قلق في المستقبل[1]. وإذا بقيت هذه النماذج من السلطة الشخصية موجودة في ظل الظروف الفظيعة السائدة، فلا بد أن يكون ذلك نذير شؤم لمستقبل التحول الليبرالي في منطقة الشرق الأوسط.

تفترض هذه الدراسة، على الرغم مما ذكرناه، أن صدام لن يبقى إلى آخر العقد الحالي؛ إذ إن جسامة أخطائه، وفظاعة الكوارث التي ألحقها بالمنطقة عامة وبشعبه خاصة، إلى جانب الثمن الباهظ الذي سيستمر العراق في دفعه ما دام صدام في السلطة - في الوقت الذي يبدو فيه المجتمع الدولي مصراً على تغيير الأمور - تمثل عوامل معيقة لقدرته على الإمساك بزمام السلطة لفترة أطول. وبالرغم من فظاعة الصفات المميزة لقواته الأمنية وللدائرة المؤيدة له من أفراد عائلته، لا يبدو أن سلطته

تعتمد على ركائز مؤسساتية إلى الحد الذي بلغه الحكم الشيوعي؛ إذ إن حكم الفرد الموسوم بعدد كبير من الأخطاء المفجعة لا يكون قادراً - من الناحية المنطقية - على الصمود لفترة أطول. وفي الوقت الذي تركز فيه دراستنا هذه على المستقبل البعيد الأمد للعراق، تبقى طريقة سقوط صدام ذات أثر مباشر أكثر فعالية في طبيعة النظام الذي سيخلفه، وفي السياسة العراقية المستقبلية. لكن، ما هي خيارات التغيير؟ ومن البديهي أن رحيل صدام بات مرغوباً من قبل الجميع، ولكن، مع أي شيء تكون المقارنة ؟

خلال فترة الحرب الباردة، كان يمكن من الناحية النظرية افتراض حلول شخص "شيوعي" أو موال لروسيا محل صدام حسين، مما كان سيخلق وضعاً استراتيجياً أسوأ بالنسبة إلى الغرب. لكن هذا لم يبق شأناً شاغلاً اليوم، ويظهر أن العراق سينتهي به الأمر إلى حكم "صدام آخر أكثر ذكاء"، ويتمتع بالبراعة التكتيكية التي يتمتع بها الرئيس السوري حافظ الأسد؛ الأمر الذي سيجعله أكثر أهمية في نظر الغرب. ولكن لو كان صدام أكثر ذكاء لما شن الحربين الشاملتين الخاطئتين، وباختصار يمكن القول إنه يصعب تصور مجيء خلف أسوأ من صدام، إلا إذا تبنى المرء التبرير الميكيافيلي الذي يتبناه بعضهم في منطقة الشرق الأوسط، ويقول إن من مصلحة واشنطن الإبقاء على "البعبع" كذريعة للسماح للولايات المتحدة الأمريكية بإدخال نفوذها السياسي والعسكري إلى المنطقة، والسيطرة عليها وعلى مقدراتها النفطية تحت شعار حماية الدول الخليجية الأخرى.

ما هي طريقة سقوط صدام؟ لا يمكننا معرفة توقيت سقوط صدام، لكن سقوطه قد يحدث على الأغلب عند قيام أحد أعوانه المقربين بتصفيته دون سابق إنذار، وبالتأكيد، دون سابق معرفة من قبل القوى الخارجية. كما أن اغتيال صدام قد يتطلب عملاً أشبه بالعمل الانتحاري؛ إذ إن التورط في التخطيط المسبق لمكيدة تستهدف حياته لن يقل خطورة عن العمليات السابقة التي انتهت بهلاك منفذيها. وسيكون أي فرد يقوم بانقلاب متيقناً من أن تقرب الانقلابيين الآخرين منه، ليس إلا "اختباراً

للولاء" قد صممه صدام حسين، وخطط له بنفسه. ومن هنا، يبدو أن تنفيذ عملية اغتيال صدام على يد شخص واحد يأمل أن يؤدي عمله هذا إلى استقطاب الحلفاء إلى ناحيته، هو الوسيلة الناجحة الوحيدة للقيام بذلك. لكن المجازفة خطيرة للغاية؛ لأن القاتل نفسه سيكون عرضة للإعدام الفوري على أيدي مناوئين آخرين منافسين على السلطة، باعتباره "خائناً" يستحق القتل.

يوحي السيناريو المذكور بأن تصفية صدام ستكون - على الأغلب - على يد أحد المقربين منه. والمعروف عنه أنه لطالما اعتبر وجود أفراد أسرته وعشيرته ضمن حدود دائرته الداخلية، وفي مراكز التعامل المباشر مع المسؤوليات اليومية، سبباً كافياً لإقناعهم بأن "سقوط صدام" يعني "سقوطهم" أيضاً. لكن هذا التعليل المنطقي ليس مقنعاً تماماً؛ فقد يرى أفراد عشيرته أن سقوطهم جميعاً مع صدام سيغدو أمراً محتماً إذا لم يسارعوا هم إلى تصفيته، وأن توليهم عملية اغتياله بأنفسهم هو الأمر الوحيد الذي يضمن لهم الفرصة لضبط تطور الأحداث بعد سقوطه. ومهما يكن الأمر فإن التحليل والافتراض يوحيان بمستقبل مضطرب غير محدد الملامح للعراق.

ومن المتوقع أن يبقى الجيش هو القوة الأساسية الفاصلة لحكم البلاد، مهما تقلبت الظروف فيها. وبغض النظر عن الطريقة التي تتم بها تصفية صدام، من الممكن أن يتحرك الجيش ضد الخلف الذي يتولى الانقلاب عليه، إلا إذا كان هذا الخلف مسيطراً سيطرة تامة على القوات المسلحة، كما أن هناك فرصاً كبيرة لاستعادة الجيش للسيطرة، حالما يرفع الخلف العسكري أو المدني يده - ولو قليلاً - عن قيادة الجيش.

فما هي إذاً السيناريوهات البديلة لنظام ما بعد صدام؟

"الصدَّامية" من دون صدام

ما هي مميزات "الصدَّامية" التي يمكن أن تبقى بعد سقوط صدام؟

من الصعب أن نفرق بين السياسة والرجل، فالصدامية ليست سياسة بقدر ما هي أسلوب قائم على القوة والترهيب في العراق، ويعتمد على توظيف الأجهزة الأمنية

السرية المتسلطة، كما أنه أسلوب قائم على الطموح إلى إطلاق قوة العراق خارج حدوده، من خلال التهديد بالسيطرة على المنطقة. وعلى الصعيد المحلي، تضمنت سياسة صدام الرغبة في تنمية البلاد اقتصادياً على نحو يعزز النظام والدولة دون المساس بالسلطة، كما تضمنت أيضاً هدفاً أساسياً يتمثل في تحسين الجوانب المادية لحياة كل المواطنين بالتساوي، بشرط ألا يكونوا ممن يهددون وجود النظام. فالهدف هو بناء "عراق جديد" لكن "العراق الجديد" الذي يطمح صدام إلى بنائه هو عراق "النظام" الذي تسخر له كل الموارد البشرية والمادية. وعلى عكس ما تُمليه الأيديولوجية البعثية، فرض صدام معبودية شخصيته القيادية إلى حد يفوق بكثير ما يتمتع به القذافي أو الأسد من سيطرة على أحاسيس مواطنيهما. وصحيح أن أي خلف قوي يمكنه – من حيث المبدأ – أن يتبنى قواعد الحكم ذاتها، لكن مستوى ممارسته للقوة يجب أن يظل طاغياً إلى أبعد الحدود، وأي خلل في الأداء سيؤدي إلى التمرد أو الانقلاب. فصدام يمتطي ظهر النمر الذي يصعب الترجل عنه، ومعظم الرؤساء العراقيين ظلوا في مناصبهم حتى نهاية حياتهم.

يعتبر التطاول وسوء التقدير هما من أبرز حماقات صدام. وقد تمثل سوء تقديره السياسي أولاً – وبشكل فظيع – في حماقة الهجوم الذي شنه على إيران، ومن ثم على الكويت، وكل الأخطاء السياسية التكتيكية التي ارتكبها في سياق هاتين الحربين كانت لها انعكاساتها السياسية الخطيرة والهائلة. هذا في الوقت الذي كان يستطيع فيه أي حاكم آخر عازم على إقحام النفوذ العراقي في المنطقة، أن ينفذ أهدافه المنشودة متجنباً التورط في الحربين المذكورتين، وموفراً على العراق وعلى منطقة الخليج ككل، ما شهداه من معاناة وأسى. ويمكن القول باختصار إن "صداماً أذكى" ما كان ليفعل كل ما فعله صدام الحالي، بل كان سيسعى إلى تحقيق أهدافه بوسائل أفضل وأقل ضرراً.

ومع ذلك، لن يكون بمقدور عائلة صدام وعشيرته تغيير الطابع الاستبدادي التسلطي للنظام بشكل واضح وملموس. وحتى إذا تجنبوا الأخطاء المدمرة التي ارتكبها "صدام" على صعيد السياسة الخارجية، فسوف يظلون مثقلين بجرائم الماضي إلى درجة تجعلهم عاجزين عن البقاء في السلطة لفترة طويلة، رغم محاولتهم

تخفيف الإجراءات القمعية، وتهدئة مخاوف العراقيين. ولكن مثل هذه المحاولات لن تعدو أن تكون تهيئة الفرصة للانقلاب المقبل، الذي سيتولاه الجيش الحاقد على صدام؛ لما ارتكبه من أخطاء؛ ولما سببه من دمار للبلاد، وفوق كل ذلك؛ لما فرضه من تسييس للجيش؛ ولما ارتكبه من عثرات عسكرية هائلة الأبعاد، ومن إذلال للعشرات من أبرز قواد الجيش العراقي واعتقالهم وإعدامهم. أما على الصعيد الخارجي، فلن تستمر عشيرة صدام في مواصلة موقفه المتحدي للعالم الخارجي؛ لأن أحد أهم الأسباب الداعية لتصفية صدام من الداخل هي أن سياساته مجلبة للكوارث والمصائب على العراق، وأن شخصه رمز لاستمرارية الضغوطات الاقتصادية والعسكرية الكبيرة الممارسة على البلاد من قبل القوى الخارجية. وهكذا، فإن الهدف الرئيسي لخلفاء صدام - بمن فيهم أفراد عائلته - سيكون استعادة قدرة الدولة على الاستمرار بنجاح، يضمن استقرار النظام وإنقاذه من أي مخاطر داخلية محتملة.

من خلال ما أوردناه، ندرك أنه لا يزال هناك خلاف دائر حول مقولة إن "الصدَّامية من دون صدام" سوف تعتمد التدابير التسلطية والقمعية الداخلية نفسها، لكن ليس النوع نفسه من السياسات الخارجية والعالمية التي زعزعت استقرار المنطقة، وألحقت الكثير من الضرر بالعراق. فأي خلف للرئيس العراقي لا بد من أن يجعل هم "إزالة عبء الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن عن كاهله" في أول سلم أولوياته السياسية؛ إذ إن التعاون مع القوى العالمية يمثل شرطاً أساسياً لإنهاء الحظر الاقتصادي، ولإزالة القيود الأخرى المفروضة على البلاد. وفي الوقت الذي سيرغب فيه أي رئيس عراقي في المحافظة على قوة العراق المسلحة، نجد أن الثمن السياسي الذي يدفعه العراق لقاء مواصلة مشاريع أبحاثه وإنتاج الأسلحة غير التقليدية بات باهظاً إلى حد لا يحتمل، وسيبقى كذلك لعدة أعوام مقبلة على الأقل. وهذا يعني أنه من الأفضل لأي رئيس عراقي أن يذعن لمطالب المجتمع الدولي، وأن يسعى إلى إنهاء الحظر واستعادة الحالة السوية، وإلى تحسين الاقتصاد، والانصراف عن هاجس زيادة القوة العسكرية.

من جهة ثانية، ستحافظ عشيرة صدام - بحكم الواجب - على أيديولوجية حزب البعث، وعلى مظهره الدولي، من الناحية المبدئية على الأقل. فمن غير هذا الحزب، تغدو عشيرته فاقدة لأي مسوغ مبدئي أو أيديولوجي لاستمرارها في السلطة، كما أن آلية الحزب والجيش مرتبطة بأيديولوجية البعث التي لا يمكن الاستغناء عنها. وفي ظل خلافة من هذا النوع، قد لا يكون العراق أخف وطأة - في وجوده الأيديولوجي - على المنطقة وعلى العالم العربي ككل، لكنه ربما يكون أكثر رحمة في رسم سياساته الواقعية.

ومن هنا، ليس من الضروري أن يكون خيار "الصدامية من دون صدام" خياراً سيئاً - كما يبدو لبعضهم - نظراً إلى أنه يوحي بقدر أكبر من التعقل في الأداء، في ظل الحكم التسلطي نفسه والعزم على زيادة حجم القوة العراقية. والتعقل هو كل شيء، فرعونة صدام كانت أسوأ خصاله الشخصية. ومع ذلك، لا تمثل "الصدامية من دون صدام" الحل الأمثل - على المدى الطويل - لمشكلة العراق السياسية الداخلية المحيرة، ولا لمشكلة البحث عن مخرج من الحكم التسلطي الغاشم المسيطر على البلاد، لكنها قد تلغي بعض الأوجه السيئة لمسلك النظام الصدّامي اليوم من وجهة النظر الدولية.

حزب البعث "يستعيد" السلطة

هل يقدر حزب البعث على "استعادة" السلطة من صدام؟

من الصعب أن نفرق بين صدام وعشيرته من جهة، وبين حزب البعث من جهة ثانية. فصدام - في الحقيقة - هو "الحزب" و"القائد" المسيطر على كل آليات حزبه، كما أن الحزب يبدو محدوداً في استقلالية وجوده بعيداً عن صدام، ومطبوعاً بنظام ولائه الشخصي له؛ إذ إن هذه المميزات كانت ولا تزال علة وجود الحزب في السلطة، والسبب وراء كونه موضع ريبة؛ لشدة ارتباطه بصدام وتلازمه معه.

وفي هذه الدراسة، سوف نعتمد طرحاً أساسياً يفترض عجز حزب البعث عن إصلاح نفسه؛ إذ لا يزال هناك جدال دائر حول ما إذا كان الحزب قادراً على العودة إلى

أي نوع من استقلالية الوجود بمعزل عن وصمات "الصدامية"، فضلاً عن قدرته على تغيير طبيعته. وكما كانت الحال بالنسبة إلى الأحزاب الشيوعية في مختلف بلدان العالم، يصعب علينا أن نتصور قيام حزب البعث بإصلاح نفسه متحولاً إلى أداة ديمقراطية أكثر انفتاحاً. فمنذ انطلاقته، كان البعث في العراق - على وجه التحديد - حزباً سرياً ذا طبيعة تآمرية، يستولي على السلطة بالقوة ليكسب أتباعاً ساقهم طموحهم إلى الانجذاب نحو مراكز السلطة القائمة على أرض الواقع. وكما نجح النظام الشيوعي في استقطاب الأنصار بأعداد هائلة، وفي المحافظة على "ستالين" دائم في السلطة، كذلك ساهم حزب البعث بالعراق في إفراز صدام حسين وبقائه، وإن كان ذلك قد تم عن غير قصد وعن غير سابق إصرار من قبل الحزب نفسه. لكن تطبيع البعث بما يوافق هوى صدام يضمن عجز الحزب عن إصلاح نفسه وعن تخفيف ممارسات الضبط والهيمنة دون تعريض نفسه للخطر، وهذا ما حدث للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق عندما حاول إصلاح نفسه في الوقت الذي كان لا يزال فيه ممسكاً بزمام السلطة.

هناك علامات استفهام كثيرة حول قدرة حزب البعث في العراق على البقاء والاستمرار بنجاح على المدى الطويل. فعندما برزت أيديولوجيته إلى حيز الوجود في سوريا، عام 1944، كانت تمثل مزيجاً من نزعتين أيديولوجيتين متنافستين موجودتين سابقاً في العالم العربي: "القومية العربية" من جهة، و"الإصلاحية الثورية اليسارية" التي كانت - من الجهة الثانية - تنظر إلى الثورة الاجتماعية، وليس إلى الشعارات القومية، على أنها مفتاح التطور المستقبلي للعالم العربي ككل؛ فجمعت البعثية بين هاتين الفكرتين لتخرج بفكرة أن الاشتراكية الثورية هي وحدها القادرة على تحقيق أحلام القوميين العرب.

لكن الحزب لم يتمتع قط بقدر من النجاح على الصعيد الشعبي العراقي، فمال إلى تنفيذ مهامه بشكل سري. ومن المؤكد أن حاجته إلى العمل السري نبعت - إلى حد ما - من واقع الطبيعة القمعية التي ميزت النظام العراقي منذ أوائل الخمسينيات؛ إذ إن نجاح البعث في الوصول إلى السلطة، خلال الفترة 1963 ـ 1968،

كان يعتمد اعتماداً كلياً على الانقلابات، ومن ثم على قمع كل الحركات المعارضة الأخرى.

لكن مجرد أن يكون البعث حزباً أيديولوجياً في نشأته وفلسفته، لا يعني وجوب فهمه حسب الشروط الأيديولوجية. فالأيديولوجية البعثية تتسم بالمرونة والغموض إلى درجة تجعلها صالحة لتكون مركبة للنزاعات الانشقاقية القائمة على أسس شخصية وليس أيديولوجية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن أبرز قادة الحزب، منذ توليهم السلطة، لم يكونوا أيديولوجيين، بمن فيهم صدام حسين. فلا الحزب نفسه، ولا الصراعات الداخلية التي وقعت بين صفوفه، يمكن فهمها عن طريق دراسة أيديولوجية البعث أو مناظراته، إذ إن هذه الأيديولوجية تكيف نفسها مع ما تمليه السلطة هناك. وقد قادت تجربة الثلاثين عاماً من حكم البعث في العراق العديد من المراقبين إلى اعتبار أن الحزب أوجد في الحقيقة بلداً متماسكاً مع مرور الوقت، وأن عراقاً جديداً برز إلى حيز الوجود، على الرغم من ظروف المعاناة المشتركة التي ساهمت في خلق أمة مميزة، وخاصة أثناء الحرب العراقية-الإيرانية. لكن الأحداث، بعد حرب الخليج الثانية، بدأت توحي بأن حس الانتماء إلى أمة واحدة - عند المواطنين العراقيين - قد لا يعدو كونه وهماً لما ظهر من اختلاف في الرؤية بين الشطرين الكردي والشيعي من هذه الأمة، وبينهما وبين حزب البعث. وقد علق كنعان مكية[2] (المعارض العراقي في المنفى) على ذلك بأن حزب البعث في العراق ورغم كل ما صدر عنه من مقولات منمقة ورنانة، لم يساهم في تعزيز وحدة هذه الأمة بقدر ما ساهم في زيادة انقسامها وتفرقها.

> لقد أدت عملية تحديث المجتمع في ظل النظام البعثي إلى تقوية النعرة الطائفية في وقت حاول فيه القادة البعثيون محو الهوية الشيعية للعراقيين. وقد بدأ نوع جديد من الطائفية ينمو انطلاقاً من القاعدة نحو الأعلى . . . . وهذا النوع يختلف عن سابقه بكونه نابعاً من حالة انعدام الثقة بين أبناء الشعب، وليس من الروابط الاجتماعية التلقائية التي تميزت بها العلاقات السنية-الشيعية في العراق طيلة قرون عديدة. لم يعد بإمكان المرء أن يثق بأي شخص في ظل نظام صدام، لكن شكه في من حوله من

> أفراد أسرته وطائفته يبقى أقل من شكه في أبناء الطوائف الأخرى . . . واليوم، أصبحت الطائفية وسيلة لمنح الأفراد المروعين والمشتتين نوعاً من الهوية الفئوية في "المجتمع الجديد" الذي لم يختاروه بأنفسهم، والذي كان القادة البعثيون منشغلين في عملية إحداثه داخل العراق. ومع اختفاء المجتمع المدني، الذي استبدل به تنظيم حزبي لا معنى له، عاد الشعب إلى التقوقع ضمن حدود مجموعاته وتقسيماته الأولية كشكل من أشكال الأمن - أو الدفاع عن النفس - في وجه الموجة البعثية الخانقة التي تكتنفه . . . . فالطائفية أصبحت حبل النجاة الوحيد بالنسبة للكثيرين من أبناء الشعب العراقي . . . .[3]

ونظراً للتاريخ الدموي والقمعي لحزب البعث في العراق، يصعب علينا أن نتصور تأييداً كبيراً له بين أوساط الشعب العراقي إذا مُنح هذا الشعب حرية الاختيار. فالبعث لا يمكنه الاعتماد على بطاقات الاقتراع ليفوز في أي انتخابات مستقبلية. لكن، كغيره من الأحزاب الشيوعية في أوربا الشرقية، تمكن البعث مع مرور الوقت من تحقيق سيطرة محكمة على غالبية مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية منها. وليس من السهل أن يتخلى البعث عن هذه المراكز والامتيازات؛ فالكوادر البعثية قد تبقى مهيمنة داخل المؤسسات الوطنية لفترة طويلة، حتى ولو كان العنوان مختلفاً، كما بقيت الأحزاب الشيوعية مهيمنة في أوربا الشرقية؛ وذلك لأن نخبة جيل كامل من العراقيين باتت مستوعبة ومجندة في الحزب وفي القيادة المستمدة منه. غير أن ارتباطاتهم يغلب عليها الطابع المؤسساتي وليس الأيديولوجي؛ مما يعني أن أعمال الانتقام وسفك الدماء ستحدث بمجرد أن يفقد البعث سيطرته على الحكم في بغداد، وأن العناصر العراقية البعثية الأخرى سرعان ما ستتكر هذه الأعمال أملاً في الاستيلاء على السلطة على أساس الكفاءة أو الخبرة.

لقد خلّفت الولاية الطويلة لحزب البعث تراثاً أيديولوجياً آخر؛ فعلى الرغم من السمعة السيئة التي اشتهر بها البعث في العراق - حزباً وقيادة - نتيجة السياسة القمعية التي مارسها، لا يمكن أن تموت "العروبة" و"القومية العربية" و"الاشتراكية" بمجرد انتهاء هذا الحزب. ولا بد أن يستدعي الفراغ الأيديولوجي الحاصل ظهور برنامج قومي-عربي-اشتراكي، أو متميز بإحدى هذه الأيديولوجيات على نحو

مستقل. وإذا انهار البعث في العراق فعلاً، كما انهارت الأحزاب الشيوعية الأوربية الشرقية التي اشتهرت بسمعتها الرديئة بسبب سوء إدارتها لشؤون السلطة، سيكون من الصعوبة بمكان التنبؤ بطبيعة القوى الأيديولوجية التي ستحل محله؛ "فالعروبة الناصرية الجديدة" - التي طالما نافست "البعث" - ستمثل بطبيعة الحال أحد التيارات الفكرية الجديدة، و "الديمقراطية الاشتراكية" - ذات الطراز الغربي - ستمثل تياراً آخر، إلى جانب التيارين المحليين الآخرين المتمثلين في "القومية العراقية" و "الأصولية الإسلامية".

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو : كيف ستتمكن أي قوة من القوى المذكورة من الاستيلاء فعلاً على السلطة، في الوقت الذي سيبقى فيه الجيش الأداة الرئيسية التي لا بد أن تعتمد عليها أي تيارات أيديولوجية محتملة تطمح إلى قيادة البلاد ؟

سيكون من الأفضل إذاً، من المنظور العراقي المستقبلي، سقوط حزب البعث حال سقوط صدام. فتاريخ هذا الحزب عاجز عن تغيير مساره بسهولة، مع أنه لم يكن ليتحول إلى ما أصبح عليه الآن لولا إصرار صدام على إذابة حزبه في قالب شخصه، وعلى تحويل مبادئه الأيديولوجية - غير الواضحة المعالم - إلى أداة لتنفيذ مآربه الشخصية ولتسويغ استمراره على رأس السلطة. لكن البعث تحول إلى ما هو عليه الآن، أي أنه أصبح المسؤول عن صدام، وعن الفساد الذي لحق بالنظام العراقي، كما أصبح ذا سمعة رديئة بسبب ما اشتهر به من إدارة البلاد بطرق شديدة القسوة. هذا بالإضافة إلى أن وجوده في السلطة لا يمكن أن يستمر إلا بالقوة والقمع، في الوقت الذي لم تعد سيطرته على السلطة في مصلحة العراق، ولا في مصلحة المنطقة ككل.

الجيش ممسكاً بزمام السلطة

يمكن القول إن موت صدام المفاجئ سيأتي - بشكل شبه مؤكد - على يد أحد الأعوان الثقات، أو أحد العاملين ضمن الدائرة الداخلية المحيطة به؛ إذ إن الآخرين عاجزون عن الاقتراب منه بالقدر الذي يسمح لهم بتصفيته، كما أن القيام بانقلاب ضده يبدو أمراً مستعصياً؛ نظراً لكثافة الأجهزة الأمنية العاملة على حمايته،

وللمشكلات والعقبات التي تعترض سبيل من يحاول التحرك ضد صدام في بغداد. وهذا يعني أن سقوطه سيأتي - على الأغلب - نتيجة "فرصة تكتيكية عابرة" وليس نتيجة "مكيدة مدبرة بعناية". لكن التصفية المبدئية لصدام من قبل أحد أفراد حاشيته توحي "بسيناريو" أقرب إلى "الصدامية من دون صدام". أما التغيير الشامل، وإزالة كامل عشيرة صدام التكريتية من السلطة، وربما حتى إنهاء حزب البعث في العراق، فلا بد أن يستلزم تحرك الجيش نفسه خلال فترة انتقال السلطة من يد صدام إلى يد مغتصبها المباشر قبل نشوء أي روابط ولاء شخصية بين الخلف وأجهزة الحكم. أي أن الغاصب المباشر من بين الأعوان المقربين من صدام، يمكنه أن يرث هذه الأجهزة كما هي، غير أن المرحلة الانتقالية ستتخللها عوامل حيرة واضطراب لفترة محدودة تمنح الجيش الفرصة للتحرك.

لطالما كان تحرك الجيش عاملاً أساسياً محدداً لمعظم التغييرات الحكومية التي شهدها تاريخ العراق الحديث. لكن اللافت للنظر هنا هو الارتباط الوثيق بين الجيش والبعث على مدى السنوات الطويلة من عهد صدام، فكيف نفرق بين الحزب والجيش؟

لقد تم اختبار ضباط الجيش العراقي جيداً - على مر السنين - للتأكد من ولائهم الشخصي لصدام. وعلى الرغم من أن هذا الالتزام كان - مبدئياً - باسم حزب البعث وأيديولوجيته وحكمه، إلا أنه موجه في الحقيقة نحو شخص صدام فحسب، وليس نحو غيره من الأشخاص البارزين في الحزب. كما أن ولاء الضباط لا يُسيره الحرص على مناصبهم وامتيازاتهم، والخوف من فقدان هذه الامتيازات، والخطر الذي قد يهددهم في ظل أي عملية تطهير محتملة. وهكذا، نرى أن التزام كبار الضباط العراقيين مرتبط إلى حد بعيد ببقاء صدام، وبمجرد زوال القيادة الصدامية سيزول معها ما تبقى من ولاء لحزب البعث.

وصحيح أن البعث في العراق حزب أيديولوجي، لكن أيديولوجيته ليست القوة الدافعة وراء سلطته. وعندما تزول قوة القادة العسكريين المخلصين سوف يتلاشى

إخلاصهم بمجرد أن تحل قيادتهم. وهذا ينبهنا - باختصار - إلى خطأ الافتراض القائل بأن الضباط الذين تم اختيارهم بعناية، والموالين اليوم للبعث، سيحافظون غداً على نهجهم الأيديولوجي البعثي بعد سقوط صدام واستيلاء العناصر العسكرية على السلطة في البلاد؛ بل على العكس، فهناك أسباب منطقية تدعو إلى الاعتقاد بأن استيلاء عسكرياً صرفاً على السلطة، من أيدي قيادة صدام المدنية، سيفرز - على الأغلب - قيادة براجماتية جديدة غير أيديولوجية في ظاهرها.

لا يمكن للجيش "كمؤسسة" أن يحترم ما فعلته القيادة البعثية المتمثلة في شخص صدام بالعراق، على مدى العقود العديدة الماضية، ولا أن يفخر بقيادة صدام العسكرية أثناء الحربين الماضيتين المدمرتين، اللتين خضع العسكريون فيهما لعملية تطهير منظمة، وحُرمت المواهب العسكرية من المكافأة والتقدير، بل كان ينظر إليها على أنها خطر يهدد النظام، كما تعرض عشرات القادة العسكريين للإهانة والاعتقال والإعدام من قبل صدام. لكن الجيش - الذي هو "رمز الأمة" - بات مشبوهاً بسبب ارتباطه الوثيق بالبعث طوال السنين الماضية، وبسبب تورطه في الحروب الخارجية المرهقة وفي الممارسات الوحشية ضد العراقيين، هذه الممارسات التي تضمنت استخدام الغازات السامة، واستغلال "الحرس الجمهوري" من قبل البعث كأداة للعمل السياسي ضد العناصر العسكرية الأقل ولاء في نظر النظام. وعلى الرغم من أن عناصر الجيش "المؤتمنة" نفسها قد تطيح بصدام، وبالنظام البعثي دون تردد، إلا أن إمكانية تحول الجيش إلى نواة لنظام جديد أكثر ليبرالية تبدو مسألة صعبة التصور. وإذا استعرضنا تاريخ العراق السياسي نرى أن شخصية القائد كانت دائماً تؤدي الدور الرئيسي الغالب على أدوار الآخرين، غير أن شخصية الزعيم الانقلابي المقبل وآراءه تبقى مبهمة وأسلوبه أيضاً غير واضح، وذا تأثير بالغ في طبيعة النظام المستقبلي ومميزاته؛ مما سيُصعب جداً تحليل طبيعة هذا النظام العسكري المفترض ومميزاته. ولكن نظراً إلى هيمنة الطابع العربي السُني على الطائفة البارزة من ضباط الجيش، يمكننا القول إن الجيش العراقي سيميل إلى تمثيل اتجاه قومي عربي، وإلى إبراز معارضة قوية لكل ما يهدد السيطرة السنية على الحكومة، وعلى المؤسسة العسكرية،

أو يهدد الطبيعة الموحدة للدولة العراقية؛ أي أنه لن تكون ثمة مهاودة فيما يتعلق بمسألة منح حكم ذاتي كامل للأكراد، أو إيجاد أي نوع من الترتيبات الفيدرالية التي قد تغدو ضرورية في العراق إذا كان لا بد من تعايش أبنائه بسلام ووئام، لا بل قد تنظر هذه الحكومة إلى مجرد مناقشة هذه المشكلات والاحتمالات، على أنها جزء من مجهود غربي يسعى إلى تجزئة العراق؛ بهدف حرمانه من أي فرصة أخرى للبروز مجدداً كقوة ذات شأن في الساحة العربية.

وهكذا، ستكون القيادة العسكرية أكثر حساسية حيال سياسات العالم العربي، وأقل ميلاً إلى تأسيس "قومية عراقية محلية" بين أجزاء الدولة المستقبلية. لكن أي قائد متبصر يدرك بجدية الواقع العرقي والطائفي والتاريخي للعراق، سوف يستنتج أن الصيغة التقليدية للسياسة العراقية لم تعد صالحة للاستخدام، ولا قادرة على تسيير شؤون البلاد بنجاح. غير أن تاريخ العراق خلال العقود القليلة الماضية يوحي بأن القائد العسكري المستقبلي يجب أن يكون رجلاً قوياً، وإلا فلن يقوى على الاستمرار لفترة طويلة، ولا بأي شكل من الأشكال. وإذا كان لا بد من حركة تطور وترقٍّ بعيداً عن الحكم التسلطي، فلا شك في أنها ستنبُع من استعداد قائد عسكري فريد غير معروف - أكثر ليبرالية - للعمل مع الساسة الليبراليين ولإجراء انتخابات حرة في البلاد(4). وفي الوقت الذي قد يُبدي فيه بعض الممسكين بزمام السلطة استعدادهم للتخلي عن مناصبهم في سبيل غاية سامية - كالليبرالية على سبيل المثال - يمكن أن يلتفت القائد الذكي والمتمتع بالعقل إلى أن مشروعيته واستمرارية حكمه قد تعتمد على تقاسم السلطة مع مجموعة واسعة من العناصر التي تمثل سكان البلاد. وهو ما يمثل السبيل التقليدي إلى القيادة المدنية الناشئة عن حكم عسكري؛ لكن، من غير الواقعي أن يأمل المرء في الوصول قريباً إلى مآل كهذا في العراق. فوجود قائد عسكري عازم على إعادة زمام السلطة إلى أيدي حكومة مدنية ليس متوافراً هناك، خاصة وأن حوافز هذا النوع من التطور لا تزال محدودة جداً. أضف إلى ذلك أن الجيش نفسه كان المساهم الأول في خلق حالة عدم الاستقرار السياسي عبر الانقلابات والأعمال القمعية المتكررة، وهو لن يقتنع بالقيام بدور سياسي محايد وغير

فاعل إلا في ظل عملية إعادة تنظيم جذرية للنظام السياسي، علماً بأن تنفيذ العملية المذكورة لا يمكن أن يتم إلا تحت رقابة دولية مشددة بانتظار انتخاب قيادة سياسية جديدة للبلاد. ومن المهم أيضاً أن نتذكر أن فئة الضباط في الجيش العراقي تسيطر عليها الأقلية العربية السنية، وأن هذه الفئة ليس لديها ما يحفزها على دعم نظام من شأنه إضعاف مراكز سلطتها وحرمانها من الامتيازات التي تتمتع بها. وإذا كان لا بد من إخضاع السياسة العراقية لعملية التحول الليبرالي، فسيعجز الجيش - حتى في حال تحييده - عن أن يبقى الأداة الجبارة المعتادة؛ لأنه سيعود بالتأكيد إلى الاستيلاء على السلطة من القيادة المدنية حالما تسمح له الظروف بذلك، هذا بالإضافة إلى أنه سيكون من الصعب جداً على الحكومة العراقية أن تقلص حجم قواتها المسلحة ما دام خطر الحرب مع إيران قائماً.

إذاً فالمشكلة العراقية المحيرة تتلخص في كيفية إنجاز الإصلاح السياسي، وإقامة حكومة نيابية مدنية، في الوقت الذي لا يزال فيه الجيش القوي بكامل سلطته. وكيف يمكن كسر سُنّة التدخل العسكري المتواصل، والدعم العسكري المستمر للنظام التسلطي، سواء أكان النظام بعثياً أم غير بعثي؟

من المؤسف أن تاريخ الجيش والنظام العراقيين يوحيان بأن الضغوط الخارجية هي أداة التغيير الأكثر فعالية في كسر دوامة السيطرة السياسية؛ فاستمرار فرض العقوبات الدولية هو المصدر الخارجي الحقيقي الوحيد للضغط على العراق، ولجعله يدفع ثمناً باهظاً بانتظار سقوط نظام صدام، وموافقة الجيش على السماح بإجراء انتخابات حرة تحت الإشراف الدولي. عندها فقط، يمكن لحكومة نيابية مدنية أن تحظى بفرصة للنجاح. وقد أثبت التاريخ أن إسقاط الأنظمة العسكرية أسهل من أسقاط الأنظمة المدنية؛ وهذا يعود عموماً إلى أن الأولى أقل مكراً ودهاء من الناحية السياسية، وأقل أيديولوجية من حيث الطبيعة والمواصفات، وإلى أنها تمتلك قدراً أقل من الشرعية؛ ولأنها غالباً ما ترى عظم المشكلات وفداحتها فوق إمكانياتها ورغباتها في التعامل معها خلال فترة طويلة أو غير محددة من الزمن. وسوف نناقش المشكلات المترتبة على هذا الأسلوب في التعاطي مناقشة تفصيلية في الخاتمة.

الشيعة في السلطة

نظراً إلى أن الشيعة يمثلون حوالي 60٪ من إجمالي عدد سكان العراق، فإنهم القوة الوحيدة التي يُتوقع أن تتولى السلطة في العراق على المدى الطويل. لكن صانعي السياسة الأمريكيين، الذين تضرروا بسبب الثورة الإسلامية في إيران وما أطلقته من الموجات العدائية القوية والفعالة ضد الأمريكيين، يظهرون قلقاً شديداً حيال السكان الشيعة العراقيين وتأثيرهم المستقبلي في المنطقة. والحقيقة هي أن الاحتمال الضئيل لاقتطاع منطقة شيعية منشقة، أو لدخول إيران إلى الأجزاء الشيعية في العراق في أعقاب حرب الخليج الثانية، كان عاملاً أساسياً من بين العوامل التي حثت صانعي السياسة الأمريكيين على عدم التدخل، عندما كان صدام يسحق الانتفاضة الشيعية التي قامت في وجه النظام العراقي بعد حرب الخليج الثانية.

فما هي إذاً السياسات التي قد يتبعها الشيعة فعلاً بعد أن يصبح لهم صوت مسموع على منبر السياسة العراقية في المستقبل؟

أولاً، وكما أوردنا في الفصل الأول من هذه الدراسة، لن يسعى الشيعة إلى الانفصال عن العراق، بل سيسعون إلى امتلاك نفوذ مهيمن فيه.

ثانياً، من الضروري أن نفرق بين الشيعة ذوي التوجه العلماني من جهة، وبين أولئك الشيعة المعروفين بتوجههم الديني، من جهة ثانية.

ونظراً إلى المسار الذي سلكه التاريخ العراقي، بقي الشيعة محرومين من الكثير من خيارات مزاولة السياسة عبر الأحزاب العلمانية. فقد رفضهم حزب البعث بقوة، في الوقت الذي عانوا فيه من الممارسات القمعية الصارمة داخل الحزب الشيوعي العراقي الذي مثل أحد أهم معاقل الشيعة في البلاد. ومن هنا، لا نفاجأ إذا رأينا أن غالبية الأحزاب الشيعية النشيطة اليوم، هي أحزاب دينية أو أصولية في طبيعتها. لكن الحركات الأصولية لم تكن لتحظى - في ظل ظروف اعتيادية - بأي هيمنة، أو شبه هيمنة، على صعيد الأفضلية السياسية للمجتمع الشيعي. وحينما يُفتح باب المزاولة السياسية في ظل نظام سياسي أكثر تحرراً، فسوف تحدث انقسامات بين الشيعة

أصحاب التوجه العلماني من جهة، والديني من جهة ثانية؛ أما بالنسبة لمقومات بروز كيان شيعي أصولي له رؤية موحدة في مستقبل العراق البعيد، فما تزال معدومة هي الأخرى. كما أن المرحلة الأولى من المزاولة السياسية الشيعية الحرة المفترضة ستشهد - بالتأكيد - تعاوناً بين العلمانيين والمتدينين في المجتمع الشيعي، من أجل أن يتعافى هذا المجتمع نفسه أولاً، ومن ثم من أجل إنشاء المؤسسات السياسية القادرة على تمثيل التطلعات السياسية الشيعية المستقبلية التي طالما حُرموا منها.

ومما لا ريب فيه، أن كثيراً من الشيعة سيكون لهم شأن خاص مع إيران. ولا شك في أن ارتباط الأصوليين بها سيكون أقوى من ارتباط العلمانيين. كما أن هذه المسألة قد تتحول إلى نقطة أساسية للنزاع بين الشيعة حال امتلاكهم النفوذ المهيمن على حلبة السياسة العراقية. فكيف يجب أن يكون شكل هذه السياسة العراقية حيال إيران، في الوقت الذي سيكون فيه لدى كثير من الشيعة العراقيين اهتمام طبيعي بها، رغم عروبتهم، نظراً إلى الروابط الدينية التاريخية المأثورة بين أبناء البلدين؟ علماً بأن الروابط الطائفية في الشرق الأوسط لطالما نافست بقوة - إن لم نقل تفوقت على - الروابط العرقية والقومية، كما يشهد تاريخ المنطقة[5].

إذا وصل الأصوليون الشيعة إلى السلطة، فسوف يسعون على الأغلب إلى التعاون مع إيران في بعض أوجه السياسة الخارجية، بدءاً بتركيز الاهتمام الرئيسي المشترك على المجتمعات الشيعية في الخليج وفي لبنان، هذه المجتمعات التي غالباً ما كانت تعوِّل على دعم إيران - ذات المذهب الشيعي - لها. ومن المعقول جداً أن يحمل الشيعة العراقيون والإيرانيون إحساساً مشتركاً بالنفور من المملكة العربية السعودية التي تمثل بالنسبة لهم مركز "الإسْلام السُني المعادي للشيعة". لكن الشيعة العراقيين - وحتى الأصوليين - لن يستمروا في تلقي الأوامر من إيران إلى الأبد؛ وبوصفهم عراقيين عرباً، سوف يرفضون أي تعامل متشدد معهم من جانب طهران، بل قد يصل بهم الأمر في النهاية إلى نوع من المنافسة الإقليمية لها. ونشير هنا إلى أنه بعد وفاة المرجع الشيعي "آية الله الخوئي"، في شهر آب/ أغسطس 1992، بدأت إيران

بمحاولة نقل مركز السلطة الدينية للإسلام الشيعي من مقره التقليدي في مدينة النجف العراقية إلى مدينة "قم" في إيران، مثيرة بذلك غضب الشيعة العراقيين. وقد ساهم تخريب صدام للنجف وللمؤسسات الشيعية العراقية الأخرى في تسهيل تدخل الإيرانيين وصولتهم في هذه اللعبة السلطوية.

يمكن القول إن هناك حالياً بعض العناصر الأصولية الشيعية الغاضبة من السياسات الإيرانية حيال العراق، وهي تستشهد مبررة غضبها هذا بالتشجيع الإيراني القوي على ممارسة العنف ضد السُنة في جنوب العراق أثناء الانتفاضة الشيعية؛ مما أدى إلى إقصاء المجتمع السُني عن المشاركة في الحركات المعادية لصدام. كما تستشهد بسلبية إيران التامة حيال الممارسات الوحشية اللاحقة التي قمع بها صدام العصيان الشيعي، وباستكانتها، حتى عندما أقدم صدام حسين على قصف المقامات المقدسة في النجف وكربلاء. ومن جهة ثانية، ينتقد الأصوليون الشيعة إيران على رعاية مصالحها الوطنية الخاصة دون مساعدة الشيعة العراقيين وقت الشدائد، وحتى "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" بات يتململ تحت وطأة الضغوط التي تمارسها عليه طهران بغية الحد من نشاطاته. ويبقى علينا أن نشير إلى أن الكثيرين من الشيعة العراقيين لا يؤيدون حتى المبدأ الإيراني القائل بوجوب إقامة حكم على أساس ديني.

وعلى الرغم من أن أسوأ "السيناريوهات" المحتملة يفترض إمكانية التعاون بين "عراق جديد" خاضع للهيمنة الشيعية وبين إيران الإسلامية، على نحو يضر بالمصالح الغربية، على المدى القصير، إلا أن احتمال إقامة "تحالف مقدس" معاد للغرب بين إيران والعراق على المدى الطويل يجب ألا يُعتبر نتيجة محتومة؛ فالمنافسة التقليدية بين إيران وبلاد ما بين النهرين ستبقى عاملاً قوياً مؤثراً في هذا الصدد. وكلما اقترب العراق من إيران، تضررت علاقاته بالعالم العربي ككل، الأمر الذي لن يكون حتى الشيعة العراقيون مستعدين للقبول به. ومع ذلك، فإن عامل الحسم في حل هذه المسألة سيتوقف - إلى حد ما - على درجة نزوع الغرب نفسه، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تأطير السياسات الإقليمية المستقبلية في إطار "التضاد الغربي

ـ الإسرائيلي» ، وهو الانشقاق الذي قد يساعد على دخول الشيعة العراقيين والإيرانيين في قضية «عداء مشترك للغرب» .

لكن العراق إذا سيطر عليه نظام شيعي أصولي لن يكون مستقراً على الصعيد الداخلي؛ إذ إن الحقوق الدينية للسنة العرب والأكراد لن تكون مصونة في دولة قائمة على النهج الفلسفي الشيعي للشريعة الإسلامية؛ فالدول الدينية معروفة بمنحها «المواطنة من الدرجة الثانية» فحسب لأولئك الذين لا يعتنقون دين الدولة. ومن هنا، يصعب على المرء أن يتصور كيف يمكن للعرب السُنة أن يرضوا بالحكم الشيعي الأصولي عن طيب خاطر، وخاصة عندما يكون هذا الحكم ذا طابع غير ديمقراطي. غير أن بعض أفراد المجتمع الشيعي العراقي يدركون أن ما أضر بالشيعة من خلل في التوازن الطائفي للدولة العراقية، لا بد من أن يعقِّد علاقاتهم المستقبلية بالأكراد، وبالمجتمع العربي السني. ولا تزال الفرصة سانحة أمام حركات المعارضة العراقية في المنفى لمناقشة هذه المواضيع مقدماً، بعيداً عن ضغوط الحياة السياسية اليومية التي ستبدأ مع توليها السلطة.

من جهة ثانية، قد يكون لتولي نظام شيعي «علماني» السلطة في العراق مستقبلاً، أثر مثبت للاستقرار في البلاد على المدى الطويل، خلافاً لما يخشاه الغرب. إذ إن نقل السلطة من أيدي الأقلية السُنية العربية الحاكمة إلى أيدي نظام يمثل الأغلبية الشيعية لن يكون عملية سهلة، لما ينطوي عليه من تحويل - أو بالأحرى قلب كامل وشامل - لموازين القوى السياسية القائمة حالياً. وهذا يعني أن طريقة العمل الديمقراطية هي العملية المثلى، والأكثر مشروعية، التي يمكن من خلالها التفاوض حول هذه الخطوة الانتقالية البالغة الخطورة؛ أي أن تولي الشيعة مقاليد الحكم سيتم على الأغلب في سياق العملية الديمقراطية؛ لافتقارهم إلى الوسيلة التي تمكنهم من القيام بانقلاب عسكري ضد القيادة السُنية المحصنة من ضباط الجيش. ولذلك، فعلى الرغم من أن الشيعة يمثلون القيادة العراقية المستقبلية - على المدى الطويل - فإنهم لن يكونوا الخلف المباشر لنظام صدام ما لم تجر انتخابات حرة، أو مفاوضات بينهم وبين من

يستولي على الحكم من بعده. وحتى يتمكن العراق حقاً من توزيع السلطة بين الأكراد والعرب السُنّة والشيعة، لا بد من أن يكون أكثر اعتدالاً بكثير مما هو عليه الآن في ظل حكم أقلية، كأقلية "البعث" البعيدة كل البعد عن فكرة المساواة السياسية، إلا تحت القسر والإكراه. كما أن الحاجة إلى إقامة التوازن بين المصالح النسبية للمجتمعات الثلاثة، ستخلق مجموعة معادلات سياسية أكثر توازناً وتبصراً من السياسة التي عرفها العراق طيلة عقود عدة. وحتى إذا انفصل الأكراد فعلاً، فإن الشيعة لن ينفصلوا، بل سيسعون – مضطرين – إلى تسوية المسألة مع النخبة العربية السُنّية[6]. أضف إلى ذلك أن "حكومة يهيمن عليها الشيعة" ستكون أقل انجذاباً نحو القضايا القومية من الأنظمة العراقية السابقة، فالعروبة هي شـــأن "سُني" إلى حد بعيد[7]، لكن نظاماً عراقياً علمانياً يغلب عليه الشيعة سيكون "عراقياً بحتاً" في توجهاته، وأقل ميلاً إلى المغامرة على الصعيد السياسي العربي، وربما يكون التعامل معه أسهل بكثير من التعامل مع البعث العراقي الحاكم حالياً.

لكن من الناحية المبدئية، قد يغدو النظام الخاضع للسيطرة الشيعية مضطرباً أيضاً إذا صمم الشيعة على استثناء النخبة السُنّية من المشاركة في السلطة، كما فعل السُنّة مع الشيعة طوال عقود عدة. وفي هذه الحالة سيناضل السُنّة باستمرار في سبيل استعادة السلطة، حتى ولو اقتضى الأمر استخدام الوسائل العسكرية[8]؛ مما يعني أن السيطرة على الجيش ستكون مهمة جداً في النزاع على السلطة إذا لم تجد الحكومة النيابية مكاناً لها في الحياة السياسية العراقية. وحتى اليوم، تمكن السُنّة من السيطرة كلياً على فئة الضباط في الجيش، رغم العدد الكبير من الشيعة في صفوف المجندين، غير أن النظام الشيعي المفترض سيسعى على الأغلب إلى قلب واقع الهيمنة السُنّية على قيادة الجيش وضباطه عند توليه السلطة.

وستتمثل مشكلة الشيعة الأساسية، خلال العقد المقبل، في إنشاء وتطوير الحركات أو الأحزاب السياسية العلمانية التي تمكنهم من المراهنة على دور ما في السياسات العراقية المستقبلية. وهم الآن ممثلون تمثيلاً قوياً في الحزبين الشيعيين الأصوليين الرئيسيين الموجودين حالياً؛ لكن الشيعة أصحاب التوجه العلماني

سينجذبون على الأغلب إلى الأحزاب الأيديولوجية ذات الطابع اللاديني أو اللاعرقي (في الوقت الذي تميل فيه الأحزاب العروبية إلى كونها سُنية بالدرجة الأولى).

وبمعزل عن تمثيلهم في الحركات الإسلامية الراديكالية، يبدو من الصعب جداً تبين الطابع "الحقيقي" للسياسة الشيعية في العراق في ظل السنوات الطويلة من الحكم البعثي القمعي. غير أن تحديد هذه الاتجاهات السياسية المختلفة أو تصنيفها في أوساط الشيعة سيكون مهماً جداً، بل سيزداد أهمية في العقد المقبل مع تحرك هذه الجماعات والأحزاب لممارسة دور قيادي على الساحة السياسية العراقية. كما أن معارضة السُنة لظهور الشيعة وترقيهم ستكون معارضة شديدة جداً؛ لأن الخسارة ستكون مزدوجة: خسارة على الصعيد السياسي، وانكفاء عن المكانة الاجتماعية. وأخيراً، يمكن القول إن السياسة العراقية لا يمكن أن تصبح متحضرة، أو مستقرة، أو ديمقراطية، إلا إذا شارك الشيعة في النظام الحاكم على نحو يتلاءم وتعدادهم السكاني في البلاد.

الأكراد

في الوقت الذي يمثل فيه الأكراد عنصراً رئيسياً من عناصر حركة المعارضة العراقية، يبدو أنهم سيظلون عاجزين عن الوصول إلى السلطة في العراق. فهم يتحركون وفق برنامج تتلخص أهدافه في تحقيق الاستقلال أو نيل حكم ذاتي غير منقوص. ولذلك فلن يتم تناولهم في هذا الفصل الذي يعالج موضوع البدائل المستقبلية فيما يتعلق بالقيادة العراقية.

الحركة الشيوعية

كان الشيوعيون العراقيون أقوى حركة سياسية في العراق، وهم يمثلون اليوم الحزب المعارض الوحيد الذي تمكن من اجتذاب قاعدة شعبية واسعة، متعددة الطوائف، تضم عناصر من كل الجماعات العرقية والمذهبية. ولا يجدر بنا أن نستثني "الحزب الشيوعي العراقي" (الذي أسس عام 1933، بقيادة عزيز محمد عبدالرزاق الصافي) من مناقشتنا لمختلف الجوانب السياسية العراقية، حتى وإن كانت قوته قد تراجعت تراجعاً ملموساً خلال العقد الفائت [9].

صحيح أن الحديث عن الأحزاب الشيوعية قد يبدو غريباً بعد موت الشيوعية وانهيار الدولة السوفيتية، لكن لا بد من الإشارة إلى أن الشيوعيين لطالما مثلوا واقعاً حياً على أرض السياسة العراقية الحديثة، فالحزب الشيوعي العراقي كان أضخم حزب شيوعي في العالم العربي، والقوة البارزة التي يعتد بها، والتي لم تفقد دورها كباقي الأحزاب على الساحة السياسية العراقية، إلا بعد أن أقدم صدام حسين على اعتقال الآلاف من عناصر هذا الحزب وتعذيبهم واغتيالهم أو نفيهم[10].

واليوم بات من الصعب جداً أن نعرف ما يمثله الشيوعيون في العراق، أو بالأحرى في أي بلد من بلدان العالم الثالث؛ فعلى الرغم من أهمية النفوذ الذي مارسته موسكو، فإنها لم تنحت هذه الأحزاب من مقلع واحد. كما أن عناصر استمرار الأحزاب المذكورة لم تزل بزوال الشيوعية من موطنها الأول. ولا تزال العوامل المحلية التي قادت إلى ولادة وتطور أضخم الأحزاب الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط موجودة – إلى حد ما – حتى اليوم. أضف إلى ذلك أن هذه العوامل لن تزول حتى ولو زال الحزب نفسه، نتيجة ما لحق بالشيوعية من فقدان للمصداقية.

لكن، ما هي العوامل التي كانت وراء جاذبية هذا الحزب ؟

أولاً، تمكن الحزب الشيوعي العراقي من استقطاب "الأقليات المنبوذة" (من قبل الأحزاب القومية العربية "غير المضيافة" لغير العرب، و"غير المتحمسة" حتى للعرب الشيعة) كالأكراد والشيعة والمسيحيين؛ لأن الطابع العالمي للحزب يبتعد عن المحاباة العرقية أو الدينية.

ثانياً، وبتوجيه من موسكو أثناء الحرب العالمية الثانية، دعم الشيوعيون العراقيون سياسات بريطانيا الحربية في العراق نتيجة التحالف البريطاني-السوفيتي في فترة الحرب؛ مما دفع النظام الخاضع لسيطرة بريطانيا لينظر بعين العطف إلى تنامي قوة الحزب الشيوعي حتى ما بعد الحرب بفترة غير قصيرة.

ثالثاً، راقت أهداف الحزب الإصلاحية لأولئك الذين يعرفون نقائص السياسات التقليدية، وخاصة أصحاب الفكر والثقافة منهم، الذين انجذبوا إلى هذا الحزب

باعتباره شكلاً من أشكال الإصلاح القائم على "أسس غربية" إلى حد ما. وقد لجأ الكثيرون من أولئك الشيعة المتدينين إلى التعبير عن آرائهم ومواقفهم السياسية من خلال الحركة الأصولية. لكن الأمر الذي يستوقف الانتباه هو أن الشيعة العراقيين تمكنوا من السيطرة على قيادة الحزب الشيوعي في غضون السنوات القليلة التي أعقبت الإطاحة بالنظام الملكي عام 1958، غير أن هذه السيطرة ضعفت لاحقاً بفعل العوائق والويلات التي ألحقها البعثيون بهذا الحزب خلال السبعينيات، والتي أثرت في الشيعة أكثر من أي طائفة أخرى بالعراق(11).

كما أن الاهتمام بالشيوعية بالعراق لم يكن شأن الأقلية فحسب؛ إذ إن العمال الذين تدنت مستويات معيشتهم إلى حد لا يطاق أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، أو الذين أعجبوا بالشيوعية في أوائل عصر التصنيع وظهور الطبقات الفقيرة في المدن، اجتذبتهم الصفة البروليتارية (العمالية) للحزب. وخلال الخمسينيات لم يكن لدى هؤلاء العمال أي مصدر دعم معنوي آخر لمواساة أحزانهم. وقد وسع الشيوعيون نطاق حملاتهم لتشمل أيضاً المناطق الريفية، وسعوا إلى استقطاب الفلاحين وتنظيمهم بكثافة وفعالية، وعنف أحياناً(12). وبعد الإطاحة بالنظام الملكي العراقي، بات الشيوعيون أضخم قوة سياسية موحدة في البلاد. ويُعلق أحد الباحثين على ذلك بقوله: إن الجماهير كانت متعاطفة مع أهداف ومثل الحزب الشيوعي أكثر مما كانت متعاطفة مع أي من الأحزاب أو الأيديولوجيات الأخرى(13). في حين يعلق باحث آخر قائلاً: إن الحزب الشيوعي نال مكانة من الدرجة الأولى بين أوساط أهل الفكر والعمال، وإن هذه المكانة الرفيعة بقيت محفوظة رغم الاضطهاد والجور(14).

لكن الشيوعيين كانوا مرفوضين ومعارضين بشدة من قبل الناصريين والبعثيين، الذين اعتبروا الشيوعية اتجاهاً عالمياً "طبقياً" و ليست اتجاهاً "قومياً"، كما اعتبروها معادية للقومية العربية، و "للدين" الذي يمثل دعامة رئيسية من دعائمها. وقد اضطر نظام "عبدالكريم قاسم" إلى العمل مع الشيوعيين عن قرب حتى عام 1963 رغم استيائه منهم؛ لأنهم كانوا حلفاء مهمين له، ونظراً لقوتهم التي لم يكن من الممكن تجاهلها.

وطوال العقود التالية، كانت قوة الشيوعيين عرضة للهجمات القوية والمعلنة؛ بسبب الممارسات القمعية التي اتبعها البعث من جهة؛ ولأن نظامي "قاسم" و"البعث" - من جهة ثانية - أوليا اهتماماً أكبر لمسألة تحسين المستوى المعيشي للطبقات الدنيا من المجتمع العراقي، مضيقين بذلك نطاق التفرد الشيوعي السابق على صعيد القضايا الاجتماعية. وعلى الرغم من النكسة التي مني بها الحزب، يجدر بنا الاعتراف بأنه إذا لم يجد أولئك ذوو النزعة العلمانية العالمية الإصلاحية الطبقية المعادية للإمبريالية وسيلة للتعبير عن آرائهم ومواقفهم في الحزب الشيوعي، فلا شك أنهم سيجدونها في حزب آخر. وربما لن يتمكن أي من الأحزاب العراقية الأخرى من تمثيل هذا النوع من الائتلاف الذي يمثله الشيوعيون؛ وعلى أي حال، فإن العناصر المختلفة التي كونت الحزب الشيوعي سينتهي بها الأمر إلى الانقسام والانضمام إلى الحركات السياسية الأخرى التي تعد بتحقيق ولو جزء من الأهداف نفسها التي يتبناها الحزب الشيوعي. وصحيح أن الأصوليين ليسوا علمانيين، وأنهم لن يقبلوا إلا المسلمين الشيعة أو السنة في صفوفهم، لكنهم يركزون على ما تركز عليه الشيوعية من "إصلاح" و"عداء للإمبريالية" و"تحقيق للعدالة الاجتماعية". أما العلمانيون والماركسيون وغير المسلمين، فسيتعين عليهم البحث عن حركات أخرى.

واليوم في الوقت الذي يتحول فيه معظم شيوعيي العالم إلى الإصلاح الديمقراطي الاجتماعي "الأوربي الطراز"، يمكن للشيوعيين العراقيين السابقين أن يتمكنوا من أداء دور في حزب البعث، إذا ما خضع للإصلاح. غير أن سمعة حزب البعث الحالي في العراق تردت تماماً في نظر هؤلاء الشيوعيين بسبب ما ارتكبه من أخطاء شنيعة وممارسات قمعية فظيعة. وإذا لم يسع الشيوعيون الجدد إلى إعادة تكوين بعث جديد، فسوف يجدون أنفسهم في حالة بحث مستمر عن نوع آخر من الأحزاب الإصلاحية الراديكالية المعادية للإمبريالية، والتي لا تقوم على أسس طائفية أو عرقية. فإذا استمرت النظرة الرافضة للبعث خلال فترة ما بعد صدام، فقد ينشأ على الأغلب حزب اشتراكي جديد قادر على استيعاب الشيوعيين القدامى، وعلى مواءمة الدوافع التي أوجدتهم، بما فيها مشاعر الارتياب حيال المحاولات الغربية الهادفة إلى الهيمنة

على المنطقة. وفي هذه المرحلة، سيكون من الصعب جداً التنبؤ بمن سيملأ الفراغ الذي سيخلفه موت الشيوعية، لكن الأمر المؤكد هو "أن هناك رسالة في العراق ستظل تبحث عن مركبة تقلها، حتى ولو مات الحزب القديم

المعارضة الخارجية

لا تملك المعارضة الخارجية المقدرة على الاستيلاء على السلطة في العراق بمفردها، وهي تفتقر إلى القوات العسكرية القادرة على القيام بأي انقلاب عسكري ناجح ضد النظام الحاكم هناك. وسبب ضعفها هذا يعود إلى تداعي العلاقات التي تربط بين عناصرها المتفرقة والموزعة على نحو عشرين حزباً ومنظمة، علماً بأن عدد هذه المنظمات والأحزاب يختلف باختلاف طريقة إحصائها، ويعتمد على وضع التحالفات الحالية القائمة بينها. وحتى المنظمات التي تسمى "بالمنظمات الجامعة" تبدو مجزأة، على الرغم من أنها تحقق تقدماً ملموساً ومعتبراً على طريق الوحدة، "فاللجنة العراقية للوفاق الوطني" المتمركزة في دمشق، كانت "المجموعة الجامعة" الرئيسية التي ضمت كل الحركات المعارضة من كل الطوائف والمذاهب السياسية طيلة السنوات القليلة الماضية، وهي موجهة من قبل "لجنة العمل المشترك". وفي أواسط شهر تموز/ يوليو 1992، عقد مؤتمر للمعارضة في فيينا بهدف تأسيس منظمة موحدة جديدة[15]. وقد كان مكان انعقاد المؤتمر مهماً لما عبر عنه من سعي المعارضة إلى تحرير نفسها من الغشاوة السياسية الخانقة التي تحيط بها – عادة – في كل اجتماع يعقد بدمشق أو حتى في الرياض، وذلك نظراً للمواقف السياسية الواضحة لكل من السعودية وسوريا تجاه العراق. وفي فيينا تم تأسيس "مجلس وطني عراقي" مهمته العمل على تنسيق استراتيجية معارضة موحدة ضد صدام ولإبلاغ رسالة للقوى الغربية – وبالتحديد واشنطن – مفادها أن المجموعات المعارضة قادرة على التوحد في سبيل تحقيق هدف مشترك. لكن غالبية المنظمات العربية الراديكالية القومية والشيوعية، والعديد من المنظمات الأصولية، بقيت بعيدة. وقبل نهاية شهر آب/ أغسطس من العام نفسه تمكن "المجلس الوطني العراقي" من عقد اجتماع في العاصمة الأمريكية واشنطن مع وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر، اشترط

خلاله هذا الأخير تشكيل وفد موحد متوافق قبل لقاء المعارضة العراقية على المستوى الوزاري؛ ومن الجدير بالذكر، أن كل الأعضاء البارزين في المعارضة العراقية مُثلوا في هذا الوفد (وإن كان بعضهم قد مُثل بطريقة غير مباشرة). غير أن واشنطن أعلنت مسبقاً عدم رغبتها في التعامل مع حزب الدعوة، نظراً للأعمال الإرهابية التي ارتكبها في الماضي - وخاصة عبر فرعه في الكويت - ضد الدبلوماسيين الأمريكيين أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية.

وفي أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1992، عقدت المعارضة أهم اجتماع لها في كردستان ـ العراق، حيث حضر ممثلون عن كل الأحزاب والجماعات، باستثناء عدد قليل من المجموعات العربية السُنية القومية. وقد اتفق الحاضرون - الذين حققوا باجتماعهم هذا أعلى درجة من التوحد - على تشكيل "مجلس عام" للشعب العراقي وعلى إيجاد مستويين من لجان القادة.

إلا أن قلة من المجموعات المعارضة الغفيرة تتمتع بمكانة مهمة على الصعيد السياسي، وهي: حزبان كرديان، وحزبان شيعيان أصوليان، والشيعة العلمانيون، وبعض المجموعات السُنية، وربما الشيوعيون[16].

أما مجموعات المعارضة السُنية، فمن الصعب جداً معرفة الصفات والمميزات الخاصة بها، إذ إن العديد من قادتها (كاللواء حسن النقيب، الذي يقيم في سوريا، واللواء عارف عبدالرزاق، وهو رئيس وزراء سابق وقائد سلاح الجو السابق، ويقيم في القاهرة منذ وقت طويل، وغيرهما من الذين يقيمون في المملكة العربية السعودية) يميلون إلى تمثيل الرؤى السياسية الخاصة بالبلدان التي يقيمون فيها. وعلى الرغم من كونهم وطنيين عراقيين، بل عروبيين في رؤيتهم أحياناً، إلا أنهم ناقمون على حزب البعث، ويأملون في تلقي مساعدة الدول المضيفة لهم على إحداث تغيير في العراق. ومن جهة ثانية، نرى السُنّة مختلفين فيما بينهم على صعيد وجهات النظر السياسية، في حين أن الكثيرين منهم انضموا إلى منظمات أخرى معارضة في المنفى؛ لذلك فالجماعات المعارضة السُنية التي يعتد بها قليلة؛ حيث إن عامتهم يجدون صعوبة بالغة في التفكير واقعياً في المستقبل الذي يخبئ - من الناحية التحليلية - تقليصاً كبيراً

لدورهم السياسي، واحتمال نهاية عهد الدولة الموحدة. كما أن كثيراً من السُنة العرب المنفيين يبدون راغبين عن التفكير جدياً بمستقبل العراق خارج الحدود التقليدية المستهلكة وغير الواقعية لفكرة القومية العربية.

ولا نفاجأ إذا عرفنا أن وجهات النظر العروبية ممثلة في مجموعتين سُنيتين أساسيتين، هما:

- فرع حزب البعث الموالي لسوريا، بزعامة مهدي العبيدي، والذي كان على خلاف مع حزب البعث العراقي طيلة عقدين من الزمن.
- جماعة منشقة عن حزب البعث العراقي الحالي.

كما تضم المعارضة أيضاً منظمتين ليبراليتين مواليتين للغرب، هما:

- "حركة العراق الحر"، التي يرأسها سعد صالح جبر، ابن وزير الخارجية الشيعي الأسبق، الذي عمل إبان العهد الملكي. وهو يقيم في لندن، ويتزعم في الوقت نفسه المجموعة الشيعية العلمانية الوحيدة المعروفة باسم "حزب الأمة".
- "جبهة الإنقاذ العراقية"، التي يقودها صلاح العلي، المقيم في المملكة العربية السعودية.

وهناك أيضاً "الحزب التركماني" العرقي الذي يمثل السكان التركمان المقيمين بغالبيتهم في الإقليم الكردي الذي يتطلع إلى الدعم التركي. بالإضافة إلى "التكتل العشائري" الذي يقوده سامي غزارة المأجون.

ولا أمل للمعارضة في الوصول إلى السلطة، إلا إذا منح فريق أو آخر من فرقائها فرصة المشاركة في السلطة من قبل الجيش العراقي، بعد الانقلاب العسكري؛ بغية إضفاء صبغة شرعية على الحكومة العسكرية التي سوف تستولى على الحكم بعد صدام. كما أن المعارضة الخارجية يمكن أن تشارك أيضاً في الانتخابات إذا دعاها الجيش للقيام بذلك، لكن سيناريو من هذا النوع لا يمكن أن يتم إلا في جو من الضغط

والرقابة الدوليين. ومن جهة ثانية، يمكن لبعض المنظمات المعارضة الأخرى أن تساهم في إثارة وتحريض المعارضة داخل العراق - الأكراد والشيعة بالتحديد - وخاصة عندما تكون مدعومة من جانب قوى خارجية، كإيران، أو السعودية، أو الولايات المتحدة الأمريكية. لكن هذه الصلات الأجنبية يمكن أن تسقط سمعة المعارضة في نظر بعض السكان المحليين، أضف إلى ذلك أن عامة الشعب العراقي سترغب عن تكرار أعمال التمرد والعصيان الخطيرة، بناء على تشجيع أنصار خارجيين "غير موثوقين"، خاصة بعد تقاعس الولايات المتحدة وحلفائها عن نُصرة الانتفاضة الداخلية التي أطلقها الشيعة والأكراد في نهاية حرب الخليج الثانية ما بين شباط/ فبراير-آذار/ مارس 1991؛ الأمر الذي أدى إلى تصفية الآلاف من المعارضين العراقيين.

إن القوة الأساسية للمعارضة الخارجية هي "القوة الرمزية" التي يدل وجودها على اتساع نطاق معارضة صدام في كل قطاعات الحياة في العراق، وذلك على الرغم من هيمنته الحالية على كل شؤون الحياة اليومية وظروفها في البلاد. ويشير الصحافيون الأجانب إلى أن العراقيين المقيمين في الداخل باتوا يجرؤون - منذ نهاية حرب الخليج الثانية - على انتقاد النظام في مجالسهم وأحاديثهم الخاصة، وهو ما كانوا يخشون القيام به قبل سنين خلت. وإن دل ذلك على شيء، فإنه يدل على تراجع سطوة صدام النفسية على شعبه رغم بقاء سطوته الواقعية على حالها، وكلما استمرت قدرة المعارضة الخارجية على إطلاق الانتقادات الكلامية القوية المعادية لصدام على المستوى العالمي ازدادت سخافة مزاعمه القيادية حتى في أوساط مؤيديه. ويوماً بعد يوم، تغدو صورة الوضع العراقي أكثر وضوحاً وجلاء؛ فصدام ليس له مستقبل، وهو يضحي بمستقبل بلاده، ويقضي عليه شيئاً فشيئاً، من أجل أن يبقى على رأس السلطة، وكلما بقيت المعارضة الخارجية قادرة على لقاء القادة الأجانب، وعلى كسب المزيد من الاهتمام والقبول الدوليين، تعاظم تأثيرها الإجمالي في مسألة تقويض شرعية صدام.

في هذه المرحلة، تبدو المعارضة منقسمة - على نطاق واسع - إلى جماعات ضمن أيديولوجيات مختلفة، وكل منها أيضاً منقسم في حد ذاته. ومن البديهي أن

"الوحدة" لا تمثل مظهراً قوياً من مظاهر حركة المعارضة العراقية المخترقة بشكل كثيف من قبل أجهزة صدام الأمنية، لكن المجموعات المعارضة حققت مع الوقت تقدماً ملموساً على طريق توحيد الصفوف والتحدث بلسان واحد على الرغم من كل الصدوع التاريخية التي فرقت بينها؛ ويعد هذا تطور ذو دلالات بالغة الأهمية. ومن الأهمية بمكان أن نلقي نظرة على نطاق تفرق وتنوع هذه المجموعات؛ لما قد يزودنا ذلك من معرفة بها، وبوجهات نظرها القائمة في المجتمع العراقي، والمؤثرة في مستقبل البلاد.

كل هذه المجموعات تمثل - من حيث المبدأ - المداد العرقي والأيديولوجي الذي يمكن أن يرسم شكل النظام السياسي العراقي المنفتح في المستقبل. وقد يبدو مظهر هذه الأحزاب والحركات الكثيرة مؤشراً على الانقسامات القائمة داخل الكيان السياسي العراقي، لكنها من جهة ثانية، تبقى المرآة الحقيقية التي تعكس - إلى حد ما - الآراء والتوجهات وحتى الشخصيات التي سيتعين على أي مجتمع أو حكومة عراقيين في المستقبل أن يتفاعلا معها، رغم ما قد تُسببه من إعاقة للعمل السياسي الموحد؛ وذلك لأن وجود هذه الأحزاب بحد ذاته يؤمن الوسيلة النافعة لسبر الاتجاهات والتوجهات السياسية العراقية، وتقديرها تقديراً صحيحاً.

أما فيما يتعلق بفوائد وجود هذه الأحزاب في المنفى، فيمكننا القول إن إحدى أبرز الفوائد السياسية المترتبة على ذلك هي تلك التي تتمثل في "تأثير" ظروف النفي المشتركة على المعارضة "الخارجية"؛ إذ إن هذه الظروف هي التي تخلق لدى أحزاب المنفى الحاجة إلى التسامح فيما بينها، وإلى فهم الأهداف والبرامج السياسية المتضاربة القائمة وتنسيقها. وفي ظل الأجواء شبه الشمولية السائدة داخل العراق، يسهل على الجماعات السياسية ذات المصالح المتنافسة أن تتعامى عن التطلعات والاتجاهات السياسية لدى غيرها من الجماعات الموجودة في البلاد. لكن التاريخ العراقي لم يشهد من قبل نظيراً للمعارضة الخارجية الحالية من حيث الضخامة وقوة التعبير الخطابي، فالمساعي اليوم باتت أكثر جدية وعزماً، في وقت أصبح فيه أمل المعارضة أكبر في الاقتراب من إقامة نظام سياسي جديد في بغداد، وإذا ما نجحت

هذه المعارضة في العودة إلى بغداد، وفي المشاركة في الانتخابات والحكم، فسوف تكون أكثر تسامحاً فيما بينها من أي وقت مضى، خاصة وأن مفاسد حكم الحزب التسلطي الواحد أثرت في الشعب العراقي أكثر مما أثرت في غيره من شعوب العالم العربي.

رابعاً : التوقعات الاقتصادية

يواجه العراق اليوم مهمة شاقة، وهي "إعادة البناء" في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ لكن في بلد يحرص نظامه على إحاطة الأرقام والمعلومات الرسمية بهالة من السرية، سيكون من الصعب جداً الحكم على ما ينتظر هذا النظام من تحديات اقتصادية في المستقبل. ونظراً للغموض الذي يحيط بمستقبل العراق اليوم، فإن تحليل الاتجاهات الاقتصادية العراقية بعيدة المدى يبقى مجرد تخمين غير دقيق، غير أنه لا يزال من الممكن توضيح بعض النقاط القليلة المهمة المتعلقة بمستقبل البلاد الاقتصادي.

أولاً، أرست الحرب الإيرانية ـ العراقية عبئاً اقتصادياً هائلاً على كاهل الدولة، وقد قدر أحد الاقتصاديين النفقات المالية التي تكبدتها بغداد، في حرب الأعوام الثمانية مع إيران، بنحو 452.6 مليار دولار، بما في ذلك قيمة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، والخسائر التي تكبدها العراق على صعيد عائداته النفطية، وإجمالي إنتاجه القومي وما إلى ذلك [1].

وبالإضافة إلى هذا، كان العراق قد حمَّل نفسه، قبل غزو الكويت، ديوناً خارجية بلغت قيمتها نحو 80 مليار دولار، ونصفها تقريباً ديون مستحقة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي لم تتوقع بغداد أي مطالبة جدية منها بهذه المبالغ. لكن المبلغ الباقي (30ـ35 مليار دولار) كان على شكل ديون قصيرة الأمد لأوربا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ولا بد من دفعه إذا كان العراق يأمل في الحصول على أي مساعدة اقتصادية مستقبلية من الغرب. وبعد الحرب الإيرانية ـ العراقية، أثقلت عملية إنفاق الدخل في تمويل مشاريع التسلح ذات التقنية العالية المستوى، كاهل

البلاد بدين آخر بلغت قيمته 10 مليارات دولار، حتى قبل أن يقدم صدام على غزو الكويت[2].

لقد تضاعفت خسائر الحرب الإيرانية ـ العراقية مرات عدة بعد حرب الخليج الثانية التي كانت أكثر تخريباً وإضراراً رغم قصر مدتها، والتي يجب إجراء حسابات دقيقة أخرى لتكاليفها الحقيقية، علاوة على ما سيترتب عليها من عمليات ترميم شاملة ومكثفة على جميع المستويات. لكن رغم الصعوبة التي تنطوي عليها عملية حسابية كهذه، تقدر إحدى الدراسات التقويمية تكاليف إعادة البناء في العراق بنحو 100 مليار دولار، 70٪ منها يتعين دفعها بالعملة الصعبة. ومع نهاية حرب الخليج الثانية، أبلغت الحكومة العراقية الأمم المتحدة بأن قيمة ديونها الخارجية للمؤسسات الغربية تبلغ 42.1 مليار دولار[3]، الأمر الذي سيثقل كاهل العراق في إعادة بناء في العراق اقتصاده خلال العقد المقبل، في الوقت الذي ستتضاعف فيه فداحة الكارثة عند مطالبة العراق بدفع 30 ٪ من قيمة عائداته النفطية كتعويضات تودع في أحد الصناديق التابعة للأمم المتحدة.

باختصار، يمكن القول إن التوقعات الاقتصادية العراقيـة للسنـوات العشر المقبلة لا تزال تخمينية إلى حد بعيد، خاصة وأن مستقبل نظام صدام نفسه ما يزال غير معروف. أما السؤال الذي يطرح نفسه هنا، فهو : كيف سيتصل العراق بسواه من دول العالم الخارجي ؟ وهل سيتحرك في فترة ما بعد صدام باتجاه الإصلاح، والاعتدال، والاستقرار، والعلاقات التعاونية مع جيرانه؟ وهل سيسعى إلى كسب دعم المجتمع الاقتصادي الدولي وتعاونه، أم أنه سيبقى شارداً ومنكباً على تنفيذ برنامجه المعادي للغرب، والقائم على أساس القمع الداخلي وبسط السطوة العسكرية المكلفة في الخارج ؟

كل يوم يبقى فيه صدام على رأس السلطة، سيساهم في حرمان العراق من ملايين الدولارات النفطية التي يمكن في الحالات العادية أن تمول الدولة ومجتمعها وبنيتها التحتية. وما دام صدام – أو حتى حزب البعث – موجوداً في السلطة، فسوف يستمر

الجيش في استهلاك حصة تزيد على حقه النسبي في موازنة الدولة، في إطار السياسة التي يتبعها النظام لتأمين بقائه. في الوقت الذي تكاد تنعدم فيه احتمالات ظهور نظام ليبرالي قادر على تحقيق تحول اقتصادي مهم خلال السنوات الثلاث المقبلة، والذي تبدو فيه هذه التغيرات مرهونة إلى حد بعيد بسيناريوهات التدخل الغربي.

من البديهي أن اقتصاد العراق لن يقدر حتى على البدء بالتحسن قبل رفع العقوبات الدولية المفروضة عليه، وهذا لن يحدث - في الأغلب - قبل سقوط صدام. كما أن الوضع الاقتصادي لن يشهد أي تحسن تلقائي إلا إذا ظهرت القيادة العراقية الجديدة في مظهر بعيد كل البعد عن طراز صدام وسياساته. وفي حال عدم رفع العقوبات في المستقبل المنظور - على نحو يفرج عن الاقتصاد العراقي ولو بعض الشيء - فإن صورة هذا الاقتصاد ستبقى كئيبة على المدى المتوسط.

لكن لنفترض أنه تمت الإطاحة بصدام غداً في بغداد، وأقيمت حكومة ديمقراطية تعاونية مكان نظامه - مما سيؤدي بالتالي إلى إسقاط كل العقوبات والمطالب التعويضية كبادرة حسن نية - فإن معدل النمو المتوقع في الأعوام القليلة القادمة سيبقى متدنياً إلى درجة أن العراق، في عام 2005، سيعجز عن بلوغ معدل "إجمالي الناتج المحلي" الحقيقي عام 1980، كما سيعجز في عام 2016 عن بلوغ ما حققه في عام 1980 بالنسبة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وفي ظل أكثر الظروف سلبية (وهي الظروف التي نفترض فيها استعادة العراق لعائداته النفطية في ظل استمرار نظام صدام أو نظام شبيه له يخصص 25٪ من عائدات النفط لتمويل المشتريات العسكرية، بعد خصم 30٪ من قيمة هذه العائدات لدفع التعويضات الملزمة بها بلاده)، في ظل هذه الظروف "سينخفض إجمالي الناتج المحلي، ومعدل نصيب الفرد منه إلى ما دون الصفر خاصة في ظل الظروف الراهنة، مما يعني أن معدلي العام 1980 لن يتحققا في المستقبل المنظور، ولا بأي شكل من الأشكال، وأن نسبة الاستيراد إلى "إجمالي الناتج المحلي" ستنخفض بشدة، وأن مستوى المعيشة سيستمر في التدهور[4].

في ضوء هذه القيود سيبقى العراق - على الأغلب - دولة محرومة بالمعنى الاقتصادي، طوال العقد المقبل، وستبقى المبالغ المالية المخصصة لسد الاحتياجات

العسكرية والمدنية محدودة جداً؛ بسبب ضخامة التكاليف لعملية إعادة البناء. ومن جهة ثانية، سيترتب على العراق دفع الديون للبلدان غير العربية، قبل أن يصبح قادراً على الاستفادة من القروض والضمانات الاقتصادية الامتيازية وغيرها من أشكال المساعدة والتعاون الدولية.

وكبلد محروم اقتصادياً (بالنسبة إلى الدول النفطية الأخرى)، من الممكن جداً أن يبقى العراق دولة "مُعْسرة" طيلة العقد المقبل، مع ما لهذا التعبير غير الدقيق من مضامين نفسية واقتصادية بالغة الأهمية؛ وإذا لم يظهر مصلح يستطيع أن يعلن على الملأ تبرؤه من الماضي وعزمه على تغيير طابع السياسة العراقية واتجاهها، فإن الدولة ستبقى – على الأغلب – ميالة إلى الانتقام من بقية دول العالم العربي، وستظل منعزلة عنه ومحبطة؛ لعجزها عن بسط السطوة التي تعتقد أنها جديرة بها.

لكن، في ظل أفضل السيناريوهات المحتملة، قد يؤدي هذا الوضع إلى مراجعة جذرية للأسس التي تقوم عليها السياسة العراقية، وربما يؤدي إلى التخلي عن العروبة كأيديولوجية، كبداية للتحول نحو الوطنية المحلية التي تعطي الأولوية للعراق، والتي تتنكر لمبدأ "الوحدة العربية" الذي أدى إلى ظهور السياسات المتسمة بروح المغامرة الخارجية. وسلوك كهذا قد يبشر ببداية عهد جديد من السياسات المدروسة الهادفة إلى إعادة بناء الاقتصاد المدني، وإلى ترسيخ قدر أكبر من الاستقرار المحلي. لكن إصلاحاً أيديولوجياً كهذا مُستبعد جداً ما لم يظهر النظام الديمقراطي المنشود.

لا تستلزم السياسات الاقتصادية المستقبلية الناجحة حسن النية الدولية والعودة إلى الاندماج في المجتمع الدولي فحسب، بل تقتضي أيضاً تصحيحاً للأخطاء الاقتصادية السابقة من قبل نظام العراق. وهنا لا بد من اتباع سياسة أكثر انفتاحاً مع شركات النفط الأجنبية، وذلك لبلوغ أعلى درجة ممكنة من الاستثمار الموجه إلى زيادة حجم الإنتاج والتصدير؛ بغية التعويض ولو عن جزء من الأضرار التي لحقت بالصناعة النفطية طوال العقود القليلة الماضية بسبب السياسات الراديكالية التي سمحت بتجميد هذه الصناعة؛ مما أفقد العراق ما كان يملكه من حصص في الأسواق لصالح البلدان

الأخرى المنتجة للنفط في الخليج. ويحتاج العراق أيضاً إلى مراجعة "قانون الإصلاح الزراعي" الذي انتزع الأراضي من أيدي أصحابها، وسبب الانخفاض في معدل الإنتاج؛ مما اضطر العراق إلى استيراد 80٪ من المواد الغذائية التي يحتاجها. أما بالنسبة إلى الدينار العراقي، فيجب أن يعاد تقويمه على نحو يسمح للبلاد بأن تندمج في نظام السوق العالمية الحرة[5].

لكن الوضع الاقتصادي للعراق - على المدى البعيد جداً - يبدو أكثر إيجابية. بل إن الاقتصاد العراقي، من الناحية المبدئية، يعتبر من أبرز الاقتصادات الواعدة في المنطقة، نظراً إلى أن ما يملكه من احتياطي نفطي هائل يحتل المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط؛ وهذا الاحتياطي سيحافظ على ضخامته حتى ولو خسر العراق آبار النفط الشمالية لصالح الأكراد، علماً أن آبار المنطقة الشمالية تحتوي على خمسي الاحتياطي النفطي العراقي الإجمالي تقريباً. ومن جهة ثانية، يتمتع العراق بوفرة في الموارد المائية (قياساً بغالبية بلدان العالم العربي)، وبتعداد سكاني ضخم، إلى جانب نسبة مرتفعة من التعليم الأولي. غير أن السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه، هو: متى ستسمح المعتقدات والاتجاهات السياسية للعراق بتنمية اقتصاده الواعد بشكل فعال؟

خامساً : العراق والعالم

يحظى الوضع السياسي الداخلي في العراق باهتمام خاص، بالنسبة إلى بقية العالم؛ لما له من تأثير في السلوك العراقي حيال البلدان المجاورة له، وحيال المنطقة ككل. ولا بد أن تتأثر السياسة العراقية الخارجية إلى حد بعيد بنوع النظام الذي سيمسك بزمام السلطة في البلاد، سواء أكان نظاماً تسلطياً أيديولوجياً، ذا طابع سُنّي متزمت، أم كان ليبرالياً متسامحاً، ذا تمثيل شامل لكل الشرائح السكانية. ونذكر في هذا الصدد أن الطابع السابق الذي تميز به نظام البعث أثر بشكل واضح في دول الجوار، من خلال دعم "الجبهات الليبرالية" الراديكالية، خاصة في شبه الجزيرة العربية خلال الستينيات والسبعينيات، وأدى إلى فرض الحرب على اثنتين من دول المنطقة (إيران والكويت)، وتسبب في تدفق بضعة ملايين من اللاجئين إلى خمسة من البلدان المجاورة. أما بالنسبة إلى السياسات الخليجية والإقليمية، بمجملها، فسوف تتأثر شؤونها ومصالحها وأهدافها بتوجهات الحكومة العراقية؛ مما يؤدي إلى التساؤل: هل سيبقى العراق القوة الأساسية ذات الأهمية الكبرى في الخليج خلال العقد المقبل وبعده؟ وما هو نوع السياسة التي يمكن أن يتبعها العراق؟ وكيف سيكون تأثيرها؟

لكي نجيب عن هذه الأسئلة، سنبدأ أولاً بدراسة علاقات العراق مع أبرز منافسيه الإقليميين: "إيران".

العراق وإيران

ترسم معطيات الجغرافيا السياسية في منطقة الخليج إيحاء قوياً بأن قدر إيران أن تكون المناوئ الدائم لبغداد. وهاتان الدولتان تمثلان الخط الكبير الفاصل بين

الثقافتين الفارسية والعربية السامية، اللتين تعارضتا طوال بضعة آلاف من السنين، هذا الخط الذي بات يفصل اليوم بين الدولتين الأقوى والأكثر بروزاً وإصراراً في الخليج. لكن إيران كثيراً ما نظرت إلى نفسها على أنها القوة الأكثر تفوقاً في منطقة الخليج، بعدد سكانها ومساحتها اللذين يبلغان ثلاثة أضعاف ما يقابلهما عند العراق، وبامتداد سواحلها الخليجية التي تبلغ آلاف الكيلومترات (مقابل ما لا يزيد على عشرين ميلاً من الامتداد الساحلي العراقي المطل على الخليج). أضف إلى ذلك تفوق الإيرانيين على العراقيين في الثقافة والحنكة السياسيتين، وتاريخ تطورهم السياسي الأطول، وقاعدتهم الصناعية الأكثر تطوراً، إلى جانب تفوقهم في مجال المهارات والاختصاصات والحرف.

لقد خاضت إيران حرب الخليج الأولى معتمدة اعتماداً شبه تام على مواردها الذاتية، ومحافظة على اقتصادها وصناعاتها المتماسكة طوال الحرب، ومستخدمة حتى أبسط الوسائل وأرخصها. لكن الوضع مختلف تماماً بالنسبة إلى العراق الذي استورد كل احتياجاته تقريباً، وحمَّل كاهله ديناً تزيد قيمته على مئة مليار دولار، وما يزال معتمداً إلى حد بعيد على المشاريع الجاهزة التي تملي تبعية بالغة للمصادر الخارجية. والحقيقة هي أن انتصار العراق في الحرب الإيرانية - العراقية كان بفضل الدعم الذي حصل عليه من قبل العالم بأكمله؛ بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، والاتحاد السوفيتي السابق، والعالم العربي، في حين أن إيران لم يكن لديها أي حلفاء، ولم تستطع أن تتدبر إلا بعض صفقات الاستيراد العسكرية (من الصين وكوريا الشمالية بالدرجة الأولى)، لكنها لم تحمل كاهلها أي ديون، وهي مقتنعة اليوم بأنها "القوة المهيمنة" في الخليج بالمعنيين السياسي والعسكري.

ومن هنا، نرى أن البلدين مقدّر لهما أن يعيشا علاقة عدائية قائمة على انعدام ثقة كل منهما بنوايا الآخر، وأن يسعيا إلى كسب الامتيازات من طرف واحد مع تطور الأوضاع السياسية في الخليج[1].

كانت إيران الرابح الأكبر عام 1991، بما أسفرت عنه حرب الخليج الثانية من تدمير لأفضل ما يملك صدام من قوة عسكرية؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبية في حجم

القوة العسكرية الإيرانية التي تمكنت بذلك من أن تبدأ بالعودة إلى مكانة شبه مكافئة للمكانة العسكرية العراقية، خلال فترة أقصر بكثير مما كانت تأمل عند انتهاء الحرب بين إيران والعراق عام 1988، في الوقت الذي تحولت فيه أنظار العالم إلى العراق باعتباره يمثل الجهة المعتدية التي تهدد المنطقة بالخطر.

إلا أن العقد الماضي قد شهد تطابقاً بين العديد من الرؤى الاستراتيجية المشتركة لدى إيران والعراق؛ إذ إن كلا منهما بدا مصراً على إبعاد القوى الخارجية عن منطقة الخليج العربي (إلا في المناسبة الوحيدة التي رحب فيها العراق، تحت تأثير الظروف البالغة الصعوبة، بتدخل القوى الغربية من أجل إنهاء الحرب بين البلدين). فكلاهما يؤمن بأن الشؤون الخليجية يجب أن تقرر من قبل الدول الخليجية وحدها، وكلاهما يتخذ موقفاً راديكالياً ثابتاً حيال القضية الفلسطينية، ويؤمن بوجوب عدم تقديم أي تنازلات لإسرائيل (وإن كانت إيران تفوق العراق في راديكاليتها في هذه القضية).

وبالإضافة إلى ذلك، يندد كل من البلدين بالأنظمة السياسية في الدول المجاورة له[2]، على الرغم من أن صدام خفف من حدة لهجته أثناء الحرب الإيرانية-العراقية ليعتمد - إلى حد بعيد - على الدعم المالي والمعنوي الذي حصل عليه من الدول المجاورة. واليوم، وبعد انتهاء الحرب، عادت بغداد إلى التنديد بدول الخليج - بلهجة أشد عنفاً - لاستنجادها بالولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق.

من جهة ثانية، يشترك كل من العراق وإيران في وجود خلافات وحزازيات مع الدول المجاورة لهما، كما يلتقيان في رغبتهما بظهور أنظمة ذات سياسات أكثر راديكالية وعداء للغرب مكان الأنظمة القائمة. وترغب الدولتان في استخدام النفط كأداة سياسية لمعادلة قوة بلدان الخليج، في مجال التعامل مع الغرب. وفي الوقت الذي تعاديان فيه الولايات المتحدة الأمريكية، فإنهما تسعيان إلى إضعاف تواجدها في منطقة الخليج وفي العالم الإسلامي بشكل عام. كما تشترك بغداد وطهران في القلق على الصعيدين، الداخلي: إزاء التطلعات السياسية للأكراد، والخارجي: إزاء القوة التركية الآخذة في التعاظم.

وهنا، لا بد من أن نطرح السؤال التالي :

نظراً لتقارب وجهات النظر المتعلقة بالعديد من القضايا الاستراتيجية المشتركة، هل من الممكن أن يجد العراق من المبررات المنطقية ما يكفي لجعله يتخذ موقفاً مشتركاً مع إيران ضد الغرب، أو ضد أهداف إقليمية أخرى؟

لقد حاول صدام في الحقيقة، أن "يجس نبض" الإيرانيين خلال الأشهر الأولى من غزوه الكويت، وأراد أن يعرف ما إذا كان من الممكن تجنيد الدعم الإيراني في جبهة مشتركة ضد الغرب. لكن إيران لم تحمل عرضه هذا على محمل الجد، إلا في حدود التندر بنزوع أمريكا إلى التدخل العسكري في المنطقة. غير أن للدولتين مصلحة مشتركة في التعاون - بعد رفع الحظر عن العراق - على زيادة أسعار النفط، في محاولة لإحباط المساعي السعودية الرامية إلى إبقاء هذه الأسعار منخفضة نسبياً. ومن جهة ثانية، يمكن للبلدين أن يعملا على الحد من فعالية القوة التركية، وعلى إشاعة أجواء عدم الاستقرار في المنطقة، مما ينعكس بصورة مباشرة على جاراتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أي يمكنهما - باختصار - أن يتفقا على انتهاج سياسة موحدة هدفها إضعاف وإنهاء وجود الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها في منطقة الخليج العربي.

وتعد القائمة التي تضم مجالات محتملة للتعاون بين البلدين قائمة طويلة ومثيرة للاهتمام. إلا أن المنافسة الجغرافية ـ السياسية المتأصلة بينهما ستحد من نطاق التعاون والتنسيق المحتمل على الصعيد السياسي. فكل دولة منهما تسعى إلى التفوق على الأخرى، وفي الوقت الذي تسعيان فيه إلى زعزعة الاستقرار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن أياً منهما لن ترغب في رؤية الأخرى وهي تستغل - من جانب واحد - فرصة ظهور أنظمة جديدة سعياً وراء توجهات جغرافية سياسية جديدة. ومن المتوقع أن تلعب إيران "بالورقة الشيعية" في منطقة الخليج[3]، في حين أن الاتجاه العروبي الحالي للعراق سيمثل على الأغلب المعارضة القوية التي ستقف في وجه هذه النزعة.

وأخيراً، تبدو كل دولة منهما متخوفة من نوايا الأخرى على المدى الطويل؛ فالجهود المبذولة من قبل كل منهما في مجال التسلح وبناء الترسانة العسكرية تستهدف أولاً وآخراً الدولة الأخرى، بوصفها أبرز عدو محتمل. كما تخشى إيران - بالدرجة الأولى - أن يتبنى العراق سياسة "عروبية" تهدف إلى تحييد دورها وتركها معزولة في الخليج، وفي العالم العربي ككل. وأبرز ما يدل على ذلك هو مغالاة إيران في علاقاتها مع سوريا، أملاً في تثبيت أقدامها على حلبة السياسة العربية، وسعياً إلى موازنة الثقل العراقي. و بالمقابل، ينظر العراق إلى سوريا على أنها "المنازع" على الزعامة العربية، في الوقت الذي سيعتبر فيه العراق التحالف مع إيران مضراً بمصالحه، إذا ما انطوى على التخلي عن الدور الذي طالما لعبه كعضو قيادي بارز في العالم العربي؛ وعلى المدى الأبعد، سيؤكد العراق أكثر أهمية موقعه من البلدان العربية الأخرى، مقلصاً بذلك النطاق الواسع لاحتمالات التعاون الاستراتيجي مع إيران.

من هنا، نرى أن توقعات التعاون العراقي مع إيران تبقى محدودة؛ لأن التنافس يبدو مقدراً على البلدين من وجهة نظر الجغرافيا-السياسية. لكن يجدر بنا ألا نلغي احتمال تعاونهما لفترة قصيرة - قد تمتد عاماً واحداً أو نحو ذلك - بهدف الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل في المنطقة. فحتى التحالف القصير الأمد قد تكون له آثار ضارة على بعض حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية أو مصالحها في المنطقة، بما في ذلك ممارسة الضغوط الرامية إلى خلق جبهة خليجية موحدة ضد الوجود العسكري الأمريكي هناك. وهذا التعاون لن يعتمد بالضرورة على وصول الشيعة إلى السلطة في العراق، رغم أن وضعاً كهذا من شأنه تعزيز إمكانيات التعاون الإيراني-العراقي إلى حد بعيد، على الأقل لفترة محدودة من الزمن.

ومع ذلك، نكون مخطئين إذا افترضنا أن العراق وإيران سيتعين عليهما المناوأة الجغرافية-السياسية الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن أي دولة منهما يمكن لها - في مرحلة من المراحل - أن تختار الانعطاف نحو علاقة سياسية واقتصادية أكثر تقارباً مع الغرب، أو مع الولايات المتحدة الأمريكية، محسنة بذلك موقعها الاستراتيجي قبالة الدولة الأخرى؛ مما يعني أن التحرك نحو الاعتدال من جانب أي

منهما لن يسفر إلا عن زيادة حدة المنافسة. لكن أياً من الدولتين لا تبدي استعداداً للتخلي عن شكها في نوايا الغرب، وفي ميله الغريزي إلى التدخل العسكري في شؤون المنطقة[4].

ومن الممكن أن يؤدي إنهاء الموقف الأيديولوجي الراديكالي لكلا النظامين إلى تحسين العلاقات بينهما، رغم استبعاد إمكانية القضاء نهائياً على العامل التقليدي لمنافستهما الجغرافية ـ السياسية. فعندما كان العراق وإيران محكومين من قبل نظامين ملكيين، كانت علاقاتهما سليمة جداً، رغم سطحيتها؛ مما يعني أن قيام حكومتين ليبراليتين معتدلتين في هذين البلدين لن يحسن العلاقات على المستوى الثنائي فحسب، بل من شأنه أيضاً أن يحسن علاقاتهما مع كل الدول الخليجية المجاورة.

الكويت والخليج

لقد زعم العراق مراراً أحقيته في ضم الكويت، بدءاً بالملك "غازي" الذي وصف النظام في الكويت في عام 1937 بأنه "إقطاعي ومتخلف عن عصره"[5]، ومروراً بمزاعم عام 1961 التي استنهضت البريطانيين وجامعة الدول العربية، وحثتهم على التدخل لحماية الكويت من أي غزو محتمل، على الرغم من عدم تحرك الجيش العراقي، وانتهاء بالغزو الأخير الذي توج فترة طويلة شهدت مزاعم دورية حول حق العراق في ضم الأراضي الكويتية، رغم عدم محاولة النظام العراقي استخدام القوة العسكرية قبل عام 1990. ومن الجدير بالذكر، أن سجل المزاعم هذا يمثل حقيقة جغرافية ـ سياسية لافتة للنظر، توحي بأن العراق قد يعيد الكرَّة في مرحلة مستقبلية ما[6].

من جهة ثانية، فإن عنف وفورية ردع المجتمع الدولي للعراق (خلال فترة 1990 ـ 1991) تعبر عن اعتراف صريح باستقلال الكويت الدائم. ومن الممكن جداً أن تكون أهمية "الملف" الكويتي قد تعاظمت، إلى درجة أن أي محاولة ضم مستقبلية لا بد أن تعيد إلى الأذهان ذكريات الماضي إلى حد يستثير الاهتمام الدولي بالقدر الذي يقطع الطريق على أي محاولة من هذا النوع من جانب النظام العراقي. لكن مهما بلغت

الدقة في هذه الفرضية، فإنها ليست الضمانة الكافية التي يمكن للحكومة الكويتية أن تجعل منها أساساً لسياساتها الأمنية.

ومن المؤكد أن الكويت ستحسب حساباً للمستقبل البعيد، عن طريق ترتيب مجموعة من الضمانات الأمنية الثنائية مع عدد من الدول، حفاظاً على سلامة أراضيها من أي غزو عراقي محتمل؛ إذ إن التوتر بينها وبين العراق لن يبقى قوياً لفترة طويلة من الزمن فحسب، بل إن عامل الوقت قد يساهم على الأغلب في زيادة حدته أكثر فأكثر. كما أن المواطنين الكويتيين من كل الفئات يكنون للعراقيين استياء عميقاً بسبب الأعمال التي ارتكبوها أثناء فترة الاحتلال. كل ذلك في الوقت الذي يعيش فيه العراق أزمة صعبة آخذة في التفاقم، تتمثل في زيادة تقليص حرية وصوله إلى مياه الخليج؛ الأمر الذي سيحد كثيراً من قدرته على تنفيذ أي ضربة عسكرية مستقبلية في منطقة الخليج، وخاصة مع عدم امتلاكه القوة البحرية مقارنة بإيران.

ومع مرور الوقت، سيتحول العامل الأساسي لتفاقم مشكلات الجغرافيا السياسية على صعيد العلاقات العراقية-الكويتية، من "مزاعم الأحقية في أراضي الكويت" إلى "التنازع على حرية الوصول إلى مياه الخليج". ومما لا شك فيه أن أي حكومة عراقية ستعمد إلى الضغط على الكويت، مرة أخرى؛ أملاً في زيادة طول سواحلها أو في الحصول على حق استئجار جزيرتي "وربة" و"بوبيان"؛ إذ إن التخلي عن مدخل ملائم إلى الخليج سيظل مستبعداً إلى أقصى الحدود. لكن الغزو العراقي المفاجئ للكويت عام 1990، أسهم إلى حد بعيد في تقليص فرصة التنازل من جانب الكويتيين في هذا الصدد؛ وذلك لأن منح العراقيين أي تنازلات إقليمية على الخط الساحلي لن يؤدي إلا إلى تعزيز قدرة العراق على الإحاطة بالكويت، وغزوها بسرعة، واحتلالها ثانية، أو ينطوي على حرمان الكويت من حرية الوصول إلى مياه الخليج. ونظراً للتجربة التاريخية للكويت، سترغب أي حكومة كويتية عن المجازفة الجغرافية-الاستراتيجية بمساعدة العراق على تقوية قدراته البحرية على مقربة من سواحلها. والفائدة الوحيدة التي يمكن أن يحصل عليها الكويتيون هي "سلامة النوايا العراقية"

التي لا تعدو أن تكون سلعة ذات قيمة مرية وسريعة الزوال في هذه المرحلة من مراحل التطور الوطني العراقي.

وقبل الحرب، كان الوضع الحدودي عاملاً كافياً لإثارة المشكلات بينهما. لكن لجنة الحدود التابعة للأمم المتحدة تقترح الآن وضع المراسي البحرية العسكرية والتجارية في ميناء "أم قصر" تحت السيطرة الكويتية، وهذا هو الميناء الوحيد المهم لدى العراق. مما سيكسب الكويتيين هيمنة فعلية على المنفذ العراقي الوحيد إلى مياه الخليج[7]. وهذا وضع من شأنه إثارة الاضطرابات وخلق الأسباب الكافية لإشعال نار الحرب المستقبلية التي تبدو الكويت غافلة عنها في الوقت الحالي.

خلال العقد المقبل أو العقدين المقبلين، ستزداد العلاقة العراقية ـ الكويتية تعقيداً؛ بسبب احتمال حدوث تغيير كبير في النظامين، الكويتي والعراقي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الكويت تأثرت "بتجربة الغزو"، فقد كانت الكويت دائماً تسمح بقدر أكبر من حرية الصحافة والتعبير؛ إلى درجة فاقت المألوف لدى أي نظام خليجي آخر؛ مما أوجد لدى النظام الكويتي حالة تسامح دوري مع انتخابات برلمانية محدودة الطابع الديمقراطي. فقد ازدادت الضغوط من أجل التغيير والتحويل الليبرالي بعد حرب الخليج الثانية، ومن المتوقع أن تشهد الكويت تحولاً تدريجياً عن النظام الملكي الشمولي، إلى نظام حكم نيابي أكثر ليبرالية، يتسم بانتخابات أكثر حرية، وببرلمان أقوى، كما يطالب بتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في الانتخابات العمومية مع تقليص نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية. وباختصار، يمكن القول إن غزو الكويت ساهم في تصعيد الضغوط المطالبة بالتغيير داخل البلاد، بعد استمرار فترة الغزو لسبعة أشهر، وظهور المقاومة الشعبية السرية في الكويت التي قاتلت العراقيين أثناء فترة الاحتلال، وبعد زوال الفوارق الاجتماعية بفعل واقع الاحتلال نفسه.

وهذه العملية قد تترك آثاراً عديدة في طبيعة العلاقات الكويتية ـ العراقية:

أولاً: سوف تتسبب الاضطرابات السياسية المحتومة داخل الكويت في خلق ظروف مواتية لتدخل جهات خارجية (كالعراق)، وعبثها في الشؤون السياسية

الداخلية للبلاد. ويمكن أن تعمد بغداد إلى ترويج دعاية معادية للنظام الحالي، وإلى تقديم دعم سري للقوى السياسية الراديكالية في البلاد، بالشكل الذي يخدم أهدافها المنشودة. كما أن الخط الموالي للعراق لن يلاقي صدىً - بالتأكيد - إلا لدى قلة من الكويتيين فحسب، غير أن "النداء العروبي"، أو الخط الإصلاحي أو الثوري الذي يهدف إلى استثارة أبناء الطبقة المسحوقة، لا بد أن يلقى مؤيدين كثيرين بين أوساط الشعب الكويتي. وفي المجال نفسه، يمكن لإيران - بالطبع - أن تستغل مظالم الشيعة الكويتيين الذين يشكلون نسبة كبيرة من السكان، لكي تدعم الحركات الإسلامية الأخرى التي لديها العديد من التحفظات على الأوضاع السائدة.

ثانياً، سيتعين على شيعة الكويت الظهور على نحو أكثر بروزاً في السياسات العراقية-الكويتية في المستقبل. وسوف يتعاظم دور الشيعة على صعيد السياسة الكويتية مع توسع عملية التحول الليبرالي. فهم اليوم يشكلون 25٪ من إجمالي عدد مواطني الكويت (ونحو 25٪ أيضاً من إجمالي عدد السكان غير المواطنين). كما أن كثيراً من شيعة الكويت تربطهم علاقات عشائرية بالقبائل الشيعية التي تعيش وراء الحدود في العراق. وهذا يعني أن شيعة الدولتين مرتبطون فيما بينهم بعلاقات عضوية معينة؛ لا بد من أن يكون لها تأثير في تطور العلاقات بين البلدين.

لكن ارتباطاً كهذا (بالأغلبية الشيعية في العراق) سيكون مصدر اضطراب مستمر للنخبة السُنية في الكويت، بقدر ما سيكون مهماً - دون أدنى شك - بالنسبة للشيعة العراقيين، وخاصة إذا كانوا سيصلون في النهاية إلى السلطة في بغداد. كما أن أهمية ارتباط الشيعة الكويتيين بالشيعة العراقيين ستفوق من بعض النواحي أهمية ارتباطهم بإيران؛ وذلك لعروبتهم؛ وللصلات العشائرية المباشرة التي تمثل رابطة مشتركة بينهم في كثير من الحالات؛ لأن مستقبل السياسات العراقية سيتميز بهيمنة متزايدة من قبل الشيعة في كلتا الدولتين؛ من حيث إكسابهم قدراً أكبر من النفوذ والسلطة، على الرغم من أن الشيعة الكويتيين لا يزالون يشكلون أقلية في البلاد.

ومن جهة أخرى، ليس من الضروري أن تكون العلاقات ذات طابع عدائي؛ إذ إن تطور الكويت تدريجياً على طريق الديمقراطية والتمثيل الحكومي العادل في أجهزة

الحكم، ستجعل منها نموذجاً للتغيير والإصلاح على عتبة العراق؛ مما سيقطع الطريق على الاتهام العراقي التقليدي القائل بأن "الكويت لطالما كانت إقطاعية بطابعها". وبالمقابل، إذا اتجهت الكويت نحو الصراع المحلي البشع بين السُنّة والشيعة، أو بين المواطنين الكويتيين وغيرهم من السكان غير الكويتيين، أو بقيت نموذجاً للطبقة المنعمة التي تحتكر الثروة في المنطقة، وتستورد الأيدي العاملة من الخارج، فسوف تغدو أكثر هشاشة في وجه الهجمة الأيديولوجية من جانب الأيديولوجيات اليسارية البعثية أو العروبية أو الاشتراكية، وفي وجه الانتقادات الخطابية اللاذعة من جانب الإسلاميين فيما يتعلق بالأوضاع السائدة، على كافة المستويات.

وأخيراً، ستفتح التغييرات (أو حتى مقاومة هذه التغييرات) في الكويت الباب واسعاً أمام المنافسة على النفوذ من كل الأطراف الناشطة في منطقة الخليج. ذلك أن السير نحو الديمقراطية، أو نحو انقلاب عسكري ضد النظام الكويتي، سوف يجتذب محاولات التأثير العراقية والإيرانية والغربية، كلاً ببرنامج مميز ومختلف. فسوف ترغب القوى الغربية في بقاء النظام الملكي، وفي السيطرة على موضوع التعددية، وفي تقليص الدور الشيعي السياسي إلى أبعد الحدود؛ وسوف يسعى الإيرانيون إلى تحسين موقع الشيعة في الكويت، وإلى زعزعة استقرار النظام فيها، مع السعي في آن معاً إلى إبراز القوى الدينية الأكثر راديكالية، سُنية وشيعية؛ أما العراقيون، فسوف يزعمون - تبعاً لطبيعة القوى التي ستتسلم السلطة في بغداد - أنهم يسعون إلى إنهاء الملكية (الكويتية)؛ وذلك لأنه من وجهة نظرهم أن النظام الديمقراطي أو العسكري الذي سيدعمونه قد يميل بالسياسة الكويتية نحو اتجاهات أقل قابلية للتأثر بالتهديدات العراقية من النظام الحالي.

دول الخليج

سوف تعكس علاقات العراق مع بقية دول الخليج العربية بعض المتغيرات التي تميز الوضع الكويتي. فالأغلبية الشيعية البحرينية ستكون موضع اهتمام كبير من جانب الشيعة العراقيين والإيرانيين على حد سواء. كما أن المتغيرات السياسية - سواء

تمت عبر الإصلاح أو التحول الديمقراطي أو الانقلاب العسكري - لا بد لها من أن تفتح الباب أمام فرص مماثلة للقوى الإقليمية؛ كي تستغلها لمصلحتها الخاصة إذا كانت ترغب في ذلك. لكن العراق لا يملك حدوداً مشتركة مع دول الخليج الأخرى (باستثناء السعودية)؛ مما يلغي تقريباً إمكانية التدخل العسكري المباشر من جانبه، علماً أن محاولات الإفساد والعبث السياسية العراقية - السرية والعلنية - تبقى قائمة اليوم بقدر ما كانت موجودة خلال الستينيات والسبعينيات، وخاصة في ظل الظروف الاجتماعية، والتحولات السياسية المتغيرة.

وفي الوقت الراهن، تشترك كل قيادات الدول الخليجية في رؤى سياسية متشابهة تقريباً، ومستقاة بالدرجة الأولى من الرغبة في الحفاظ على الأنظمة السياسية القائمة وعلى الأوضاع السائدة في المنطقة.

ومن هنا، يمكن القول إن الخطر الذي يهدد العراق به الدول الخليجية الأخرى - باستثناء الكويت - هو خطر سياسي وأيديولوجي أكثر مما هو خطر عسكري.

العراق والمملكة العربية السعودية

ما زال العراق يمثل تهديدات عسكرية وسياسية محتملة للمملكة العربية السعودية؛ وهذا التهديد العسكري لم يعد مجرد تهديد نظري كما كان قبل حرب الخليج الثانية؛ مما يقلل من إمكانية شن هجوم عسكري آخر؛ لذا فإن الاستعدادات لمواجهته أصبحت أكثر واقعية.

وأي غزو واحتلال للمملكة العربية السعودية، من قبل العراق، سيستلزم أيضاً غزو الكويت؛ مما يجعل الأمن السعودي مرتبطاً بشكل مباشر بأمن الكويت. لكن مبررات غزو السعودية أكثر تعقيداً من تلك التي اعتمدها النظام العراقي عندما قرر مهاجمة الكويت، التي طالما زعم أن له حقاً في ضمها لأراضيه. وفي ظل التنبه الدولي لأوضاع الكويت، إلى جانب الترقب المستمر والمتجدد لنوايا العراق ونشاطاته

السابقة، يبدو أن تكرار تجربة غزو عام 1990 للكويت أمر مستبعد؛ لما ينطوي عليه من صعوبات يتعذر التغلب عليها. وهذه المرة أيضاً، يبدو العالم مدركاً تماماً ما يفكر فيه العراق من أن الأمور بالنسبة له كانت ستبدو أفضل لو أن غزوه امتد للمملكة العربية السعودية أيضاً أثناء غزوه الكويت.

من جهة ثانية، تساهم مطالب مجلس الأمن الدولي المتعلقة بطبيعة التسوية العراقية لما بعد الحرب في تعقيد إمكانية تجهيز العراق قوات هائلة في المنطقة دون أن يثير اهتماماً دولياً بالغاً، أو أن تكشف نشاطاته من قبل الرقابة الاستخباراتية. وهذا يعني أن التحضير والتجييش واختلاق المبررات لأي هجوم يستهدف الكويت أو السعودية سيكون أصعب بكثير في المرة المقبلة، لكنه لا يعني الإلغاء مطلقاً لاحتمال قيام العراق بغزو فعلي للكويت - كما حدث في صيف عام 1990 في الوقت الذي كان فيه المراقبون الدوليون، وحتى الكويتيون، يستبعدون احتمالاً كهذا - على الرغم من أن العراق خسر إلى غير رجعة عنصر المفاجأة الذي ستكون له أهمية بالغة في حال تكرار سيناريو مماثل.

وبعد إيران، تبقى المملكة العربية السعودية أبرز منازع للعراق؛ إذ إن ما تتمتع به من ثروات وقدرات عسكرية، وما تتسم به من انتهاج سياسة متحفظة وفي ظل تحالفها مع القوى الغربية، إلى جانب موقعها القيادي على صعيد سياسات تحديد أسعار النفط الخليجي، تشكل الأسس التي ستقوم عليها العلاقة التنافسية بينها وبين بغداد. والآن، لم يعد التهديد العسكري العراقي مجرد افتراض نظري، فمن المؤكد أن الرياض لن تقوم بأي عمل من شأنه تسهيل عملية تنامي قوة العراق ونفوذه مجدداً في الخليج ما دامت هناك حكومة راديكالية؛ بل ستمضي الرياض في دعمها استقلال الكويت أكثر من أي وقت مضى، وذلك لما تمثله الأخيرة من حاجز ردع استراتيجي مهم بالنسبة إليها. وقد أطلقت الرياض إشارات؛ على أنها باتت أقل اهتماماً بشعارات "العروبة" وبأساليب التعامل مع السياسات العربية، معلنة بذلك رفضها لأبرز أوجه السياسة العراقية.

أضحت الرياض لا تعتبر "عراق صدام" الدولة "الشقيقة" التي يجب أن تولي اهتماماً كبيراً لمصالحها ولصلاح الأحوال فيها، فقد انقطعت بينهما صلات الود والمجاملة، ليبرز صدع عميق يستحيل رأبه إلا بعد سقوط صدام. أما بالنسبة لاستمرار حزب البعث نفسه، فيبدو موقف الرياض منطوياً على تناقض الضدين، وهي ترى في بقائه فائدة وحيدة تتمثل في ضمان عدم استيلاء الشيعة على السلطة في بغداد، وبالتالي عدم "وقوعها تحت سيطرة إيران"[8]. وهذا يوجب على الرياض بالطبع أن تركز اهتمامها – على المدى الطويل – على حفظ قوة العراق كعنصر توازن مهم في المثلث الاستراتيجي مع إيران. غير أن بقاء الخطر العراقي الذي يهدد المملكة العربية السعودية يجعل من الصعب على المرء أن يتصور أن المحافظة على الإقليم الكردي في العراق – على سبيل المثال – يمكن أن تكون هدفاً أساسياً من الأهداف السياسية للمملكة. ولن تسعى الرياض إلى إضعاف العراق بحد ذاته، بل سينحصر اهتمامها في مدى إسهام هذا الضعف في تعزيز قوة إيران ومكانتها.

من جهة ثانية، يُتوقع أن تواصل الرياض دعم المعارضة الخارجية العراقية بالاشتراك مع دول إقليمية أخرى كسوريا وإيران. وحتى الآن، ما زال السعوديون يجاهرون بدعمهم للمعارضة، وحتى بتشاورهم مع القادة الأصوليين العراقيين الشيعة أمثال "محمد باقر الحكيم" الذي يخضع للنفوذ الإيراني إلى حد بعيد[9]. وإنما يدل ذلك على أن الرياض ماضية في سياستها المعادية لصدام على المدى البعيد إلى أن يتم إحداث تغيير جذري في العراق. أما السؤال البالغ الأهمية بالنسبة إلى الرياض، فهو: أي الدولتين تمثل الخطر الأعظم على استمرار وجود النظام الملكي السعودي واستقراره: العراق أم إيران؟ والإجابة عن هذا السؤال هي أن العراق هو الذي يمثل الخطر الأعظم على المدى الطويل؛ وذلك لأن السابقة التاريخية لغزو الكويت – في ظل واقع مجاورة الأخيرة للمملكة العربية السعودية – ترجح احتمال تعرض الرياض لمواجهة عسكرية مع العراق، وليس مع إيران، التي يمكنها أن تهاجم السعودية بالطائرات والصواريخ، لكن لا يمكنها أن تغزو المملكة أو تحتلها؛ مما يعني أن

الخطر من جانب إيران هو خطر أيديولوجي بالدرجة الأولى؛ فالجمهورية الإسلامية الإيرانية تناوئ المملكة فيما يتصل بالاعتبارات الدينية.

تحدت بغداد، من جهتها، مصداقية "عروبة" الرياض طيلة السنوات الماضية. لكن التهديد الأيديولوجي الإيراني لا يقل خطورة في النهاية عن التهديد العسكري (من جانب العراق). أضف إلى ذلك أن إيران ستدعم دون شك سياسات العراق النفطية الرامية إلى رفع الأسعار ما أمكن، خلال العقد المقبل، بغية تسديد ديون بغداد الهائلة، وتلبية احتياجاتها في مجال إعادة البناء. هذا في الوقت الذي كررت فيه القيادة السعودية الحالية دعمها الثابت لفكرة الإبقاء على أسعار النفط معتدلة عند الحد الذي يوافق الاستخدام الأفضل لاحتياطيها النفطي الضخم.

على صعيد آخر، ستبقى إيران قادرة على التغلغل في أوساط الأقلية الشيعية في المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من أن الشيعة محرومون من السلطة في العراق، إلا أن التطور السياسي المستقبلي للمجتمع الشيعي العراقي سيكون ذا تأثير بالغ في علاقات العراق بالمملكة العربية السعودية وفي علاقاته بالكويت. كما أن نصف المليون شيعي الذين يسكنون منطقة آبار النفط الواقعة شرق السعودية سيصبحون موضع اهتمام سياسي من قبل بغداد وطهران، وعرضة للتحكم المحتمل من جانبهما؛ أي أنه سيظل مفروضاً على الرياض - لفترة غير قصيرة - أن تتصدى بحزم للقلاقل التي قد تحدثها الجماعات الشيعية، المدعومة من الخارج، في المجتمع السعودي. خاصة إذا قصرت عن تلبية النداءات المطالبة بالإصلاح الداخلي وبالمزيد من التحول نحو الليبرالية. وحتى إذا وصل الشيعة العراقيون إلى السلطة في ظل نظام إصلاحي أكثر اعتدالاً، سيبقى العراق مهتماً بالوضع والمكانة السياسيين للشيعة في الإقليم الشرقي من المملكة العربية السعودية.

العراق وترتيبات الأمن الخليجي

ستبقى ترتيبات الحفاظ على أمن الدول الخليجية العربية مهمة رئيسية عظيمة الشأن، بالنسبة إلى صانعي السياسة الشرق أوسطية خلال العقد المقبل من الزمن، ومن البديهي أن يلقى هذا الموضوع اهتماماً بالغاً من جانب العراق أيضاً.

وفي الماضي، كان أمن الخليج مضموناً ومكفولاً من قبل القوى الخارجية التي كانت تتدخل بانتظام، بغية المحافظة على الاستقرار الذي طالما كان مجلبة للمصالح بالنسبة إليها. فقد مارس البريطانيون الدور الأمني الأبرز طيلة أكثر من مئة سنة، لتخلفهم بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1971، مع إتمام الانسحاب البريطاني من البلاد. وقد اعتمد الأمريكيون - إلى حد بعيد - على مفهوم "العمودين" الذي أدت المملكة العربية السعودية وشاه إيران دوراً مشتركاً "كشرطيين في منطقة الخليج"، غير أن هذا المفهوم، الذي لم يكن وافياً بالغرض قط، وخاصة في وجه الخطرين الداخلي والسوفيتي، انهار بسرعة مع سقوط الشاه عام 1979.

بعد ذلك، أصبحت ترتيبات الأمن الخليجية البديلة تقتضي سياسة قائمة على أساس توازن القوى الإقليمية عن طريق إنشاء التحالفات والائتلافات العربية المخصصة للوقوف في وجه الخطر القائم آنياً. وحتى جامعة الدول العربية لم تكن عقيمة في سعيها، بالإجماع، إلى المساعدة على إسقاط تهديد الزعيم العراقي عبدالكريم قاسم بضم الكويت عام 1961، علماً بأن سعيها كان تحت غطاء من الدعم البريطاني القوي. واليوم، تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دور الضامن الرئيسي القائم على أساس الترتيبات أحادية الطرف مع دول الخليج العربية، لكن طبيعة الخطر الذي يهدد أمن الخليج بالإجمال تبدلت نوعاً ما، مع نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر السوفيتي، مما أسفر عن تقليص حجم الأخطار في منطقة الخليج، وجعلها محصورة في أطرها المحلية فحسب.

من جهة ثانية، تبدو ترتيبات أمن الخليج معقدة في طبيعتها إلى حد بعيد، ويمكن أن نلخص معضلة هذا الأمن في السؤال التالي: من يضمن؟ ماذا يضمن؟ وضد من؟ فأعداء دول المنطقة - دولة الكويت بالتحديد - كثيرون، إضافة إلى أنهم عرضة للتقلب بين جبهة وأخرى. فعلى مدى الأعوام الأربعين الماضية، تولدت الأخطار أولاً من جانب العراق، ثم من جانب إيران، ثم عادت لتبرز من جهة العراق ثانية، بعد أن ظهرت لفترات متواترة من جانب بعض الدول العربية الأخرى. ومن يدري؟ فقد تعود هذه الأخطار إلى الظهور يوماً ما من جهة أو جهات أخرى.

وبغض النظر عن حجم التحديات ونوعها، يمكن القول إن القوى الخارجية باتت تلوح بصورة هائلة في أفق السياسات الإقليمية، عبر تدخلها المستمر والمنظم، مثيرة في معظم الأوقات استياء الشعوب وسخطها في غالبية الدول العربية الأخرى. وقد ساعد نمط التدخل على خلق نوع من الشعور بالاضطهاد على صعيد السياسة الإقليمية، وعلى استمرار الإحساس بالاستياء لدى السكان المحليين إزاء التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة، والتي تمس دولهم. والشعب العراقي الذي يعاني الأمرين بسبب ممارسات نظام صدام الفاسد، ليواجه بعدها الموت أمام آلة الحرب الأجنبية، هو خير مثال على هذه المحنة الرهيبة. وفي الوقت الذي تنعدم فيه الوسيلة السريعة لخلق نظام سياسي أكثر استقراراً في المنطقة، نرى أن تحقيق الاستقرار السياسي الإقليمي على المدى الطويل يصبح أكثر صعوبة بسبب التدخلات الأجنبية المتكررة. ومع مرور الزمن، لا بد من أن يصبح أمن الخليج هو شأن الأطراف الإقليمية نفسها ومسؤوليتها.

إن فكرة الاستقرار الإقليمي ليست فكرة جديدة. ومن بين القوى الخليجية الكبرى الثلاث، يتفق العراق وإيران – على الأقل – على أن أمن الخليج يجب أن يوكل إلى دول الخليج نفسها. لكن رأيهما هذا يقوم على أساس إدراكهما حقيقة أن سلطتهما ونفوذهما في هذه المنطقة، لا يقدر على تهديدهما إلا التدخل الأجنبي الذي يهدد دورهما كقوتين مسيطرتين على الصعيد المحلي. ولكن، حتى العراق لم يرفض التدخل الأجنبي، أثناء الحرب الإيرانية-العراقية، عندما أصبح في وضع دفاعي حرج بعد ما ارتكب صدام أخطاء فادحة في حسابات غزوه لإيران. واليوم، ورغم كل ما حدث، يؤكد كل من العراق وإيران بشدة أن حل قضايا الخليج الأمنية يجب أن يكون شأناً خاصاً باللاعبين الإقليميين وحدهم. غير أن جدلاً كهذا لا يعدو أن يكون جدلاً أنانياً يخدم الدول الخليجية القوية دون أن يؤمن الحماية الملائمة للدول الصغيرة والأقل قوة. وهناك مناطق أخرى خاضعة لهيمنة مشابهة من جانب قوى إقليمية مسيطرة، كالهند في منطقة جنوب آسيا. إلا أن وجود ثلاث قوىً رئيسية في منطقة الخليج من شأنه إيجاد نوع من الترتيبات الخاصة بتوازن القوى فيها.

يجب أن يتم إنشاء منظومة أمنية إقليمية شاملة تضم كل دول الخليج، بما فيها إيران والعراق. وفي البداية، لا يمكن لهذه المنظومة أن تكون، إلا كمنتدى لمناقشة قضايا الأمن ومخاوف الدول الأعضاء بصدد نواياها وممارساتها فيما بينها. ويجب أن يكون للدول الأعضاء الحق في طلب نشر قوات فصل ومراقبة (تضم جنوداً من مختلف الدول الأعضاء) على طول الحدود الحساسة المهددة بالخطر. ورغم أن هذه القوات ستعجز عملياً عن رد الاعتداء، فإن الدلالات السياسية لوقوع إصابات في صفوف القوات الأجنبية أثناء أي عمل عدواني محتمل، لا بد لها من أن تؤدي إلى تدويل نتائج هذا العمل العسكري. فلو كان لجامعة الدول العربية – مثلاً – قوات على طول الحدود الكويتية - العراقية عام 1990، لكان الغزو اقتضى اشتراك عدد من الدول العربية أكبر من العدد الذي اشترك فعلاً في رد الفعل السياسي - العسكري على هذا العدوان. ومع أن هذا النوع من البرامج الأمنية الشاملة ليس كافياً لتوفير درجة يعتمد عليها من الأمن للدول الخليجية الصغيرة، فإنه يمثل بداية سياسية، ومفهوماً جديداً للأمن في المنطقة. ومن الجدير بالذكر، أن الدول الأعضاء تملك في الوقت الحالي الحق في وضع ترتيبات ثنائية مع أطراف خارجية؛ بغية ضمان أمن هذه الدول في ظل ظروف أكثر وطأة وصعوبة.

وعلى الرغم من أن العراق، الذي يرجح أن يكون "معتدياً محتملاً" على أن يكون "ضحية محتملة" – نظراً لحجمه وسجله التاريخي – قد لا يكون متحمساً لهذا النوع من المنظومات الأمنية، فإن منظومة كهذه ستضع التخطيط الأمني – مبدئياً – في أيدي دول المنطقة نفسها؛ أي حيث يريد العراق، الذي لن يرغب في البقاء خارج هذه المنظومة، إذا ما عبَّرت إيران عن مصلحتها في الانضمام إليها.

وعلى المدى البعيد، سوف يواصل العراق السعي إلى ردع تدخل القوات الخارجية – الغربية تحديداً – في الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج. لكن بما أن العراق نفسه يمثل أحد الأخطار التي تهدد المنطقة، وبما أنه لا يوجد على ما يبدو أي نظام أمني إقليمي آخر يتصف بالفعالية، فإن الدول الصغيرة في منطقة الخليج ستواصل ممارسة حقها في وضع أي ترتيبات ثنائية مع الأطراف الخارجية التي تختارها، لضمان أمنها الإقليمي.

العراق وتركيا

لم يكن لتركيا أي تدخل سافر في الشؤون العراقية على مدى العقود الماضية. لكن هذا الوضع يتغير الآن بشكل مفاجئ، وقد يزداد سوءاً في السنوات المقبلة. وعلى الرغم من أن تركيا هي وحدها جارة العراق الأقوى، فإنها كانت - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - أقل تورطاً في حسابات العراق الاستراتيجية من أي دولة مجاورة له؛ كسوريا أو إيران.

وقد وجهت تركيا اهتماماً تاريخياً نحو الشمال والغرب - انطلاقاً من قلقها على أمنها قبالة الاتحاد السوفيتي السابق - كعضو في حلف شمال الأطلسي، وكدولة سلكت الاتجاه الأوربي بمحض اختيارها. غير أن أنقرة ظهرت بوضوح خلال السنوات الأخيرة في حسابات العراق، في مجالات رئيسية ثلاثة:

أولاً: كان خط أنابيب النفط العراقي الاستراتيجي - الذي يصل تركيا بالبحر الأبيض المتوسط - بمنزلة الشريان الاقتصادي الحيوي الذي يسمح لبغداد بتخفيض تأثرها بالتقلبات الطارئة المتعلقة بخطوط أنابيب النفط البرية، وبطرق ناقلات النفط البحرية الخليجية، التي تعبر بلداناً معادية محتملة، أو معلنة عداءها كإسرائيل (نهاية خط حيفا السابق) أو الأردن أو سوريا أو دول الخليج. وقد كان خط الأنابيب التركي مصدراً مهماً لعائدات النفط أثناء الحرب العراقية-الإيرانية عندما أغلقت سوريا خط أنابيبها. لكن أي خط أنابيب يعبر أراضي أجنبية سيمثل عامل عجز ونقطة ضعف محتملة، وخير شاهد على ذلك هو ما انتاب بغداد من شعور الخوف والقلق، أثناء حرب الخليج الثانية، عندما أقدمت تركيا أيضاً على قطع خط أنابيبها مسايرة لقرارات الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن الدولي الصادرة بحق العراق.

ثانياً: لقد كانت تركيا مهمة جداً لطرق تجارة الترانزيت العراقية نحو الغرب. وأثناء الحرب الإيرانية-العراقية الطويلة، قامت تجارة الترانزيت العراقية عبر تركيا - والقدرة على شراء السلع الضرورية منها في أوقات الحاجة - بدور مهم في

حياة العراق الاقتصادية؛ إذ إن إنكار تركيا على بغداد حقوق الترانزيت، وفرضها الحظر التجاري عليها أثناء حرب الخليج الثانية، كان الضربة الخطيرة التي حدَّت من خيارات العراق الاقتصادية بشدة.

ثالثاً: تمتعت تركيا تاريخياً بمنزلة ذات اعتبارات خاصة بالنسبة إلى بغداد في تعاملها مع المسألة الكردية. فقد حملت الدولتان مشاعر قلق مشتركة تجاه انبعاث فكرة الانفصال الكردي، وقد تعاونتا على مدى السنوات السابقة في مجال قمع هذه الحركات، رغم اختلاف أسلوب التعامل على الصعيد المحلي.

لكن كل حسابات الجغرافيا السياسية التقليدية - تقريباً - تبدلت بين تركيا والعراق مع إقدام صدام حسين على غزو الكويت، وإشعال فتيل الحرب في الخليج. وقد حدث التغيير في جانبي المعادلة؛ التركي والعراقي؛ إذ إن سعي العراق إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل سبب الكثير من الإزعاج لأنقرة؛ مما دفعها - للمرة الأولى - إلى تركيز قدر كبير من الاهتمام على طبيعة القدرات العسكرية العراقية. كما أن الطموح العسكري العارم والمميز لصدام في الخليج يوحي بأن دور العراق الجغرافي-السياسي سيحظى باهتمام تركي لم يسبق له مثيل. وقد لاحظنا أثناء حرب الخليج الثانية أن تركيا تخلت بوضوح عن موقفها التقليدي - الذي كان يتمثل في تحاشيها التورط في السياسات الشرق أوسطية - منحازة بقوة إلى جانب الغرب، وراضية بدور المحارب المحتمل للعراق.

بالإضافة إلى ذلك، وكما أوردنا في سياق الحديث عن المشكلة العراقية-الكردية المحيرة على المدى الطويل، فإن التحول الليبرالي في سياسات أنقرة مع الأكراد، يوحي بأنها قد تنظر الآن بعين أكثر تعاطفاً إلى محنة الأكراد في العراق، وبأنها ربما قررت أنها صارت غير مستعدة للتعاون في مجال القمع السياسي المشترك للشعب الكردي، وأنه لا يجدي التعتيم على القضايا السياسية القائمة على جانبي الحدود العراقية-التركية. ولعل العامل الكردي في العلاقات التركية-العراقية قد شهد تغييراً كبيراً ودائماً، على الرغم من أن تركيا لا تزال تخشى إمكانية انفصال الأكراد الأتراك،

وأنها تواصل ضرب مراكز حزب العمال الكردستاني داخل المناطق الشمالية من العراق؛ بل إن تركيا قد تنظر الآن إلى نفسها على أنها "حامية المصالح الكردية" في المنطقة، أملاً في تحسين صلاتها بمواطنيها الأكراد، وخوفاً من أن تخسرهم بسبب ممارساتها القمعية التي تخلو من أي تعاطف مع آمالهم وتطلعاتهم القومية.

وعلى المدى الأبعد، من المتوقع أن تتطور فكرة الانفصال في الوسط الكردي-العراقي أسرع مما في وسط الأكراد الأتراك. وعلى الرغم من عدم توافر المعلومات الوافية في هذا الصدد، فإنه يبدو أن الأكراد العراقيين يظهرون رغبة أقل في العيش داخل العراق، بخلاف الأكراد الأتراك الذين لا يسعى معظمهم إلى الانفصال، رغم ما يعانون من قمع على أيدي عناصر الشرطة التركية في جنوب شرق البلاد، ومن إنكار لانتمائهم العرقي الكردي. ومن جهة ثانية، يُظهر أكراد تركيا اندماجاً أكبر في المجتمع التركي؛ فهم يلعبون دوراً كبيراً في كل مجالات الحياة التركية، ويتوزعون سكانياً على مساحة جغرافية واسعة من البلاد. كما أن عدد الأكراد الأتراك يبلغ نحو ثلاثة أضعاف عدد الأكراد العراقيين، وهم أكثر اندماجاً في حياة الأتراك بالإجمال، ويتمتعون بمستويات معيشية أفضل من تلك التي يتمتع بها الأكراد العراقيون، باستثناء الذين يعيشون منهم في المناطق النائية من جنوب شرق تركيا.

ويبدو الأكراد الأتراك أكثر تبصراً في السياسة وتأثراً بالحياة الأوربية من باقي أبناء عرقهم، فحتى حزب العمال الكردستاني الراديكالي يُظهر قدراً أكبر من التحضر في صيغه الأيديولوجية، إذا ما قورن بالمجموعات الكردية العسكرية التقليدية في العراق. كما أن الأكراد العراقيين ينزعون أكثر إلى العزلة والحياة القبلية وإلى العيش مجتمعين في منطقة معينة واحدة من العراق. وباختصار، يمكن القول إن الدولة الوحيدة التي يمكن أن تجتذب المصالح الكردية هي الدولة التركية؛ مما ينذر باتساع هوة الخلاف بين أنقرة وبغداد في السنوات المقبلة.

لكن في ظل أسوأ السيناريوهات المحتملة؛ أي في حال أن أنقرة أساءت التعامل مع القضايا السياسية الكردية، أو في حال ظهور خلاف كبير من شأنه التسبب في

نشوب مواجهة عسكرية - سياسية بين السكان الأتراك والأكراد، من الممكن أن يسوء الوضع كثيراً في تركيا؛ مما سيضطر أنقرة إلى معاودة ممارسة سياسة القمع بدلاً من سلوك طريق التحول الليبرالي. وفي ظل ظروف كهذه، يمكن للعراق أن يسعى إلى استغلال هذه الخلافات على نحو يضر بمصلحة تركيا، أو أن يعمد ثانية إلى الانضمام في إطار سياسة القمع المشترك للتطلعات الكردية، وللعمل السياسي الكردي في البلدين. لكن، بصرف النظر عن هذا السيناريو المتشائم، يُتوقع أن تتطور الأمور على صعيد الوضع الكردي بإيعاز من تركيا إلى المآل الذي لا يخدم مصلحة العراق. وكثيراً ما شهد التاريخ العراقي أسوأ السياسات الكردية في المنطقة، وسيبقى العراق على ما يبدو أكثر تأثراً من إيران وتركيا بالنشاطات والاضطرابات العرقية المحتملة. وتشغل القوميون اليمينيون الأتراك أيضاً إمكانية استعادة تركيا ولاية الموصل الغنية بالنفط (وخاصة كردستان العراق) التي خسرتها أنقرة لصالح بغداد في تسوية عام 1925 مع بريطانيا. وفي الوقت ذاته، يتوق سكان كردستان العراق التركمانيون أيضاً إلى حماية تركيا، معززين بذلك مصالح أنقرة في المنطقة. وما كان غير قابل للتصور من قبل (كضم تركيا منطقة شمال العراق) لم يعد مستبعداً جداً في ظل ما يشهده العالم بأسره من انقسام للأمم اليوم، وفي ظل التطور السريع للوضع الكردي في كلا البلدين مع كل الضعف الذي تتميز به وحدة الدولة العراقية.

ومن المؤكد أن علاقة العراق بتركيا سوف تعتمد إلى حد بعيد على طبيعة النظام في بغداد، فالنظام العراقي المعتدل والأكثر ميلاً إلى الديمقراطية سيكون أقل تهديداً لتركيا من الناحية الجغرافية - السياسية، وسيسهل عليه إيجاد مجالات التعاون الإيجابي معها، غير أن الأكراد سيواصلون تعقيد العلاقات بين البلدين.

وعلى صعيد آخر، هناك "وسيلة أخرى للضغط على العراق" في متناول تركيا: وهي سياسات المياه؛ إذ إن تركيا تسيطر على مجاري نهري دجلة والفرات اللذين يتدفقان من أراضيها إلى الأراضي العراقية مباشرة (بالنسبة للأول)، أو عبر سوريا (كما هي الحال بالنسبة للثاني). وهذان الموردان المائيان يتمتعان بأهمية بالغة مباشرة

للزراعة والاقتصاد العراقيين. ومن الجدير ذكره أن تركيا لم تتردد في الماضي عن إبراز قوتها ونفوذها في هذا المجال - وعلى سوريا بالتحديد - عندما قطعت تدفق مياه الفرات إلى الأراضي السورية أياماً عديدة "لأسباب فنية". وهذا يعني أن تركيا قد تلجأ في حال نشوب خلاف جدي مع العراق إلى حرمانه من كميات كبيرة من المياه التي تغذيه عن طريق هذين المجريين. لكن أنقرة أبدت، من جهة ثانية، استعدادها لمشاركة دول الخليج والشام مواردها المائية الوفيرة في الأناضول، وذلك عن طريق إنشاء "خط مياه السلام" الذي سيكون ذا أهمية اقتصادية بالغة ليس بالنسبة إلى بغداد فحسب، بل أيضاً بالنسبة إلى الدول الأخرى الواقعة في أقصى جنوب الخليج؛ مما سيضطر بغداد إلى أن تدخل في حساباتها "سياسات تركيا المائية" و"معابرها البرية"، كمقومين أساسيين من مقومات العلاقات الثنائية بين البلدين*

كذلك، يجب أن يُنظر إلى علاقات العراق بتركيا من خلال الصورة الإجمالية للعلاقات التركية بالعالم العربي ككل؛ إذ لم تكن هذه العلاقات جيدة عموماً خلال نصف القرن الماضي. فقد لعبت مشاعر الاستياء التاريخية دورها، الذي انعكس من خلال السخط العربي الناتج عن التسلط العثماني المعهود على معظم أقطار العالم العربي طيلة قرون عدة، كما انعكس من خلال استياء الأتراك من العرب الذين "طعنوا الإمبراطورية العثمانية في ظهرها" أثناء الحرب العالمية الأولى. ومن ثم تفاقمت نقاط الخلاف التاريخية هذه بسبب الحرب الباردة التي تحولت فيها جارتا تركيا العربيتان - سوريا والعراق - إلى دولتين دائرتين في فلك الاتحاد السوفيتي السابق، المعادي للدولة التركية، ومسلحتين من قبله، ومظهرتين عداوة (مناظرة) للدولة التركية المواجهة للاتحاد السوفيتي والمنتمية إلى حلف "الناتو". لكن، مع انتهاء الحرب الباردة، باتت الاستراتيجية "الشرقية والغربية" لا تؤدي الدور نفسه الذي يؤدى على صعيد السياسات التركية-العربية، كما أن النزاع انحسر إلى المستوى الإقليمي ليدور حول عدد من القضايا الثنائية المشروعة؛ أي أن التحسن الذي طرأ على وضع السياسات العالمية انعكس إيجاباً على العلاقات العربية-التركية، وعلى التوقعات المستقبلية لها.

---

* لمزيد من الاطلاع على موضوع "سياسات تركية المائية" نحيل القارئ إلى العدد العاشر من سلسلة "دراسات استراتيجية" بعنوان: "إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي". المحرر

أما الحقيقة الرئيسية على صعيد علاقات العراق المستقبلية بتركيا، فسوف تتمثل في سطوة أنقرة على حلبة السياسة الخارجية، وتحديداً في أهميتها الجديدة وسط السياسات الناشئة في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى. ومن الجدير بالذكر، أن العامل التركي في سياسات العالم الإسلامي آخذ في البروز، يوماً بعد يوم، مغيراً معه طبيعة الدور التركي الهامشي في هذا العالم.

وإذا نُظر إلى هذا التطور على أنه خطر جغرافي-سياسي يهدد العالم العربي، فلا بد أن تنعكس هذه المخاوف من خلال نظرة العراق إلى تركيا. وعلى الرغم من العوامل المعقدة المبينة آنفاً، والتي تؤثر في العلاقات التركية-العراقية سلباً وإيجاباً، فإن شكل هذه العلاقات الثنائية المستقلة سيكون أكثر سلبية على الأرجح إذا لم تطرأ أي تغييرات رئيسية على الطابع العروبي الراديكالي الذي تتميز به سياسات العراق.

يجب أن ننظر - بالإضافة إلى ذلك - إلى علاقات العراق بتركيا من خلال علاقات تركيا بإيران، وعلى أساس اعتبار أن هذه الدول الثلاث تشكل نوعاً من المثلث الاستراتيجي. ذلك أن العلاقات بين أنقرة وطهران - وهي العلاقات التي بقيت جيدة جداً طيلة ما يقارب السبعين عاماً - تتجه نحو التدهور خلال العقد المقبل بفعل تنافس البلدين على منطقة آسيا الوسطى، وخاصة أذربيجان، في الوقت الذي سيؤدي فيه ظهور "أذربيجان مستقلة" - تنظر بعين الود إلى أقربائها الأتراك - إلى إثارة تساؤلات محتملة حول "وحدة الأراضي الإيرانية" بحد ذاتها. ومن الممكن للأذريين الإيرانيين الذين يشكلون نحو 25٪ من سكان إيران أن يقرروا في النهاية الانفصال عنها والانضمام إلى أذربيجان المستقلة الواقعة إلى الشمال. لكن الأمر الذي لا يزال غير معروف بعد، هو رد الفعل العراقي في مثلث "استراتيجي" تتواجه فيه تركيا وإيران، مع العلم بأن ذلك قد يسفر عن تحسين العلاقات الإيرانية-العراقية القائمة على أساس المصالح المشتركة المعادية لتركيا، رغم ما قد يمليه هذا الموقف على العراق من تجاوز لجوهر منافسته الجغرافية-السياسية الأصولية مع إيران.

ومن الممكن أن تسعى الدولتان معاً إلى إضعاف تركيا عن طريق استغلال المسألة الكردية فيها بالدرجة الأولى. وباختصار، يمكن القول إن دور تركيا في الجغرافيا

السياسية العراقية سيكتسب قدراً أكبر من الأهمية، لكن تعاظم شأنه قد يتم بطريقة سلبية على الأرجح.

العراق وسوريا

العلاقات العراقية-السورية خلال العقد المقبل من الزمن ستكون على درجة كبيرة من الأهمية؛ إذ إن سوريا تمثل - إلى جانب مصر - أحد أبرز منافسي العراق على زعامة العالم العربي. والأهم من ذلك، هو أن سوريا - التي طالما كانت حليفة لإيران؛ ألد عدو للعراق - من المستبعد، ولكن ليس من المستحيل أن يتوافق العراق معها ليشكلا معاً كتلة راديكالية معادية للغرب، وقادرة على تهديد الاستقرار في المنطقة. فالأثر الجغرافي-السياسي لهذا التطور قد يكون قوياً للغاية، لكن عوامل استراتيجية عدة تقف في وجه فعاليته، وتعمل على تخفيفها.

لقد كان مصيرا هذين البلدين مرتبطين بشكل وثيق على مر التاريخ، ولطالما كانت المنافسة بين دمشق وبغداد منافسة بين مركزين عظيمين من مراكز السياسة العربية. لكنهما لم يكونا خصمين طوال الوقت، وخاصة بعد أن اشتركا لفترة قصيرة في حمل لواء التحرير العربي عقب الحرب العالمية الأولى، عندما تولى ملك هاشمي الحكم في دمشق - لوقت قصير - قبل أن يزيحه الفرنسيون وينقلوه إلى بغداد.

وبعد ذلك، ظلت السياسة العراقية الحديثة منشغلة إلى درجة الوسوسة بالسياسة السورية، وقد سعى العراق الملكي إلى التدخل بانتظام في شؤون دمشق. أما الأمر الذي يدعو إلى الاستهجان، فهو تردي العلاقات أكثر بين البلدين بعد وصول حزب البعث إلى سدة الحكم في كل من بغداد ودمشق، معلناً بداية منافسة شديدة سببت انقسام الحركة إلى "قيادتين إقليميتين" متنازعتين، وما يسمى "بالخلافات الأيديولوجية" بين الحزبين البعثيين التي يمكن أن توصف بدقة أكثر بأنها حصيلة "منافسة جغرافية-سياسية" وبغض شخصي متبادل بين الرئيسين صدام حسين وحافظ الأسد.

وقد تعاون العراق وسوريا دورياً في السعي إلى تنفيذ برنامج عربي راديكالي. لكن التعاون بينهما يبقى قصير الأمد؛ نظراً إلى أن كلاً منهما يتراجع ليستحيل عدواً للآخر، بدلاً من أن يكون شريكاً له في السعي إلى تحقيق أي هدف مشترك من الأهداف القومية العربية. وأثناء الحرب الإيرانية-العراقية، كانت سوريا الدولة الوحيدة التي أيدت إيران بشكل علني؛ كما أنها، مع اندلاع حرب الخليج الثانية، اتخذت من العراق موقفاً معادياً صريحاً، لم يشهد له مثيل من قبل؛ حيث شاركت فعلياً في تنفيذ الدور القتالي الذي لعبته إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول الحلفاء ضد الدولة العراقية؛ مما زاد في حدة العداء بين النظامين.

والآن، من المحتمل أن تكون سوريا - بعد انهيار الطرف الداعم لها سياسياً وعسكرياً، المتمثل في الاتحاد السوفيتي السابق - قد قررت التحرك في إطار منحى سياسي غير رافض للتسوية العربية-الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن توجهها الجغرافي-السياسي "النهائي" ليس واضحاً بعد على صعيد عملية السلام، فإن سوريا إذا سارت على نهج يتسم بالاعتدال والمسؤولية، فإنها ستبقي على موقفها العدائي من بغداد إلى أن تعدل الأخيرة سياساتها بالقـــدر المطلوب. وفي ظل ظروف كهذه، من البديهي أن لا تتمكن سوريا من أن تصبح شريكة للعراق في أي قيادة راديكالية للعالم العربي. لكن انهيار المفاوضات السورية-الإسرائيلية انهياراً كاملاً قد يعزز احتمالات التعاون السوري-العراقي، إلى حد ما، بشرط سقوط صدام حسين.

لكن اللافت هنا هو أن سوريا - رغم نفورها من العـــراق - ترفض رؤيته مقسماً أو منعزلاً في ظل نظام جديد خاضع للرغبات الغربية، وهي لا تزال تنظر إليه كعمق استراتيجي جغرافي-سياسي في حال نشوب صراع مديد بينها وبين إسرائيل والغرب؛ مما يعني أن سوريا تبقي خياراتها على المدى الطويل مفتوحة على العراق رغم سعيها إلى إسقاط صدام.

من جهة ثانية، تعكس العلاقة السورية-العراقية جوهر المناورة السياسية العربية؛ مما يوحي بأن التوجه السياسي العراقي في العقد المقبل من الزمن سيتأثر إلى حد بعيد بطبيعة هذه العلاقة. وإذا حافظ العراق على رؤيته القومية الراديكالية العروبية، فسوف

يجد سوريا في صف المعارضة؛ إما بسبب نزوعها إلى خيار التسوية والسلام مع إسرائيل، أو بسبب تنافس الدولتين على القيادة العربية الراديكالية. ومن الجدير بالذكر أن سوريا أنشأت تحالفاً استراتيجياً طويل الأمد مع إيران منذ نجاح الثورة الإسلامية؛ وهذا التحالف يقوم على أساس عدد من الرؤى والمصالح المعنوية والطائفية التي يأتي على رأسها الموقف العدائي المشترك من إسرائيل والعراق. ومن غير المتوقع أن تتخلى سوريا عن صلتها بإيران، إلا إذا توصلت دمشق إلى تسوية مُرضية مع إسرائيل، علماً أن السوريين قد يحاولون إبقاء الباب مفتوحاً أمام إيران، ما دامت طهران تسمح بذلك - كضمانة ضد العراق - حتى لو وقعوا على اتفاقية السلام مع الإسرائيليين. وهذا العامل لا بد من أن يقف أيضاً في وجه احتمال تعزيز الروابط السورية-العراقية؛ مما يعني أن العراق قد يجد نفسه في عزلة أيديولوجية دائمة، ما دامت الراديكالية تهيمن على برنامجه السياسي.

العراق والأردن

منذ خريف عام 1992، لم يبق بين جيران العراق إلا دولة واحدة تتعامل معه على أسس غير عدوانية؛ هي الأردن. لكن، حتى العلاقات الأردنية-العراقية تبدو واهية ومتخلخلة، على الرغم من أن الأردن كان خلال السنوات الماضية مقرباً من العراق لأسباب مختلفة. فقد ظلت الدولتان تخضعان لحكم الهاشميين حتى قيام الثورة العراقية في عام 1958. وكثيراً ما نظر الأردن إلى علاقات العراق العدائية بسوريا على أنها وسيلة لموازنة الضغوط السياسية السورية على مدى السنوات الماضية. ومن جهة ثانية، بات العراق يعتمد فعلياً - وبشكل متزايد - على معبره البري إلى البحر الأحمر عن طريق ميناء "العقبة" الأردني. هذا الميناء الذي كان شرياناً حيوياً مهماً لتزويد بغداد بالإمدادات أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، والذي أصبح يمثل المنفذ العراقي الوحيد إلى الخارج أثناء حرب الخليج الثانية، على الرغم من أن ذلك شكل خرقاً للحظر الدولي المفروض من قبل الأمم المتحدة، في الوقت الذي يعتمد فيه الأردن إلى حد بعيد على عائدات تجارة الترانزيت، وعلى النفط العراقي الذي يحصل عليه

مقابل ذلك. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن ما روج له صدام حسين من دعم دعائي استعراضي للقضية الفلسطينية أثناء حرب الخليج الثانية جعل من المستحيل على الملك حسين، وعلى الأغلبية الفلسطينية في الأردن، عدم التعبير عن تعاطفهم العلني مع العراق في مأزقه الحرج. ولو أن الملك الأردني لم يتخذ موقفاً متعاطفاً كهذا مع صدام حسين، لكان من الممكن أن يفقده ذلك عرشه أثناء الحرب.

من الناحية الأيديولوجية، ليس هناك بالطبع ما يدعو الملك حسين إلى تكوين رؤية سياسية مشتركة مع صدام الذي لم يقدم الكثير للفلسطينيين. أضف إلى ذلك أن الأردن في حاجة ماسة إلى التسوية مع إسرائيل إذا كان لا بد من حل لمشكلاته الاقتصادية، وتهدئة النزاع الفلسطيني، خاصة وأن وقوف الملك حسين إلى جانب العراق كلف المملكة الأردنية الهاشمية كثيراً عندما حرمها الدعم المالي من جانب الدول الخليجية أثناء أزمة الخليج الثانية. وما دامت ليست هناك تسوية للمسألة الفلسطينية، سيبقى الأردن مدرجاً على قائمة البلدان الفقيرة، وسيبقى سكانه الفلسطينيون يستجيبون للنداءات الراديكالية التي تطلقها بغداد.

وهكذا، نرى أن مستقبل العلاقات العراقية-الأردنية سيعتمد إلى حد بعيد على كيفية سير عملية السلام. وإذا أصبح السلام العربي-الإسرائيلي-الفلسطيني الشامل حقيقة واقعة، فسوف يحقق الأردن خطوة واسعة نحو إقامة علاقات عمل متينة وفعالة مع إسرائيل على نحو قد يخالف على الأغلب رغبات العراق. وسوف يسعى الأردن إلى جعل العاطلين عن العمل من مواطنيه يعملون في الخارج إذا كان يريد لعمَّان أن تزدهر بفعل تدفق التحويلات المالية عليها من الخارج.

لكن العراق يمثل الآن الدولة النفطية الوحيدة التي سيكون العمال الأردنيون والفلسطينيون موضع ترحيب فيها، حالما تعود حالة العراق إلى طبيعتها على الصعيد الدولي. وهذا يرتب على الأردن المحافظة على علاقات متينة ببغداد بانتظار ظهور فرص أفضل في أي مكان آخر. أي أن المملكة الأردنية ستبقى المعبر الذي يصل العراق بالعالم الخارجي رغم الحظر الدولي المفروض عليه، وهذا الوضع لن يتغير بسهولة؛ مما يقودنا – لأسباب عديدة – إلى استنتاج أن الأردن سيبقى الصديق، إن لم نقل الحليف، الحقيقي الوحيد لصدام حسين في المنطقة.

حلفاء العراق في المستقبل

يواجه العراق، في الحقيقة، مستقبلاً من العزلة المطبقة في حال استمرار قيادته وسياساته الحالية؛ إذ إن طابع العداوة بات يغلب على علاقاته بكل الدول المجاورة له، باستثناء الأردن. وحتى الأقوال القديمة المعروفة إقليمياً - والتي تتحدث عن "عدو العدو" - باتت لا تنطبق على الحالة العراقية بشكل عام. ومن غير المتوقع أن يتمكن العراق من إقامة علاقات حسنة مع مصر - أيضاً - بسبب المنافسة الجغرافية - السياسية القديمة بينهما؛ ونظراً لما تبديه القاهرة من معارضة شديدة لسياسات العراق الراديكالية التي تقوض كل ما يحاول النظام المصري بناءه في المنطقة. وصحيح أن مصر واليمن كانا شريكين في "مجلس التعاون العربي" (الذي شكل بعد الحرب الإيرانية - العراقية، والذي أمسى غير موجود على أرض الواقع اليوم)، إلا أن أياً منهما - بما في ذلك الدولة اليمنية التي يمكن أن تبقى حليفة بعيدة للعراق - لن يخدم النظام العراقي في الوقت الحالي، إلا في إطار السعي إلى تطويق دول منطقة الخليج العربية. ومن الجدير بالذكر أن إيران بدأت مؤخراً بالتحرك نحو اليمن سعياً وراء الهدف نفسه.

ونظراً لموقف العراق السياسي الحالي، يمكن القول إن الدول الوحيدة التي يحتمل أن تنجذب إلى بغداد - باستثناء الأردن - هي الدول الأخرى "المعوزة"، وتحديداً دول المغرب العربي التي ليست بالضرورة معجبة بصدام، لكنها ترى في العراق رمزاً للقوة التي تقف لتتحدى الغرب ولتدعم القضية الفلسطينية. وكما أشرنا سابقاً، هناك دائماً إمكانية أن تسعى بغداد مستقبلاً إلى استقطاب جمهور مؤيد لها بين كل الدول المعسرة في المنطقة، لكن استقطاب أي من هذه الدول لا يزال مشكوكاً فيه في الوقت الحالي.

أما أبرز مكامن القوة لدى العراق؛ فهو استعداده الرمزي للوقوف في وجه الغرب باسم "القضية العربية" التي أضحت لا تمثل أكثر من عبارة فارغة من المضامين التي درج على استخدامها في لغة صدام الخطابية.

سادساً : مضامين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية

ما هي مقومات المصالح الأمريكية الشرق أوسطية الأكثر أهمية، التي يمكن أن تتأثر بشكل مباشر بالسياسات العراقية ؟

يمكن القول إن تأمين تدفق النفط، والحد من انتشار الأسلحة النووية، وضمان أمن إسرائيل والأصدقاء الآخرين للولايات المتحدة الأمريكية، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز أنظمة الحكم الأكثر ديمقراطية، ودعم الاستقرار الإقليمي العام، تمثل كلها قضايا ذات شأن بالنسبة إلى واشنطن.

لكن كيف تهدد هذه المصالح من قبل العراق ؟

أمن النفط

إن الصلة الكائنة بين "حرب الخليج الثانية" و "ضمان استمرار تدفق النفط" (من الخليج) ليست صلة مباشرة؛ إذ إن تأمين النفط الخليجي لبلدان العالم لم يكن مهدداً بالخطر، إلا من الناحية النظرية، حتى في ظل غزو الكويت وضمه من قبل العراق. بل إن الخطر الحقيقي كان سيأتي - فقط - في حال حدوث غزو واحتلال للمملكة العربية السعودية، وهما عمليتان في منتهى الصعوبة قياساً بقدرات بغداد العسكرية. وفي هذا الصدد، يمكن التأكيد على أن العراق لم يكن ينوي قطع إمدادات النفط. كما أن أياً من الدول الراديكالية الشرق أوسطية لم تتورط جدياً في أي تحرك؛ من شأنه أن يشكل خطراً على عملية تزويد البلدان الغربية بالنفط الخليجي. والمثير للعجب هنا، هو أن السعودية كانت الدولة الوحيدة التي اتخذت خطوات عملية ملموسة نحو استخدام النفط كسلاح سياسي من خلال الحظر الذي فرضته عام 1973؛ في حين أن العراق لم يُلمح قط إلى إمكانية قطع أو تقليص تدفق النفط بأي شكل من الأشكال، خاصة أن

صدام حسين - شأنه شأن القذافي والخميني - يحتاج إلى عائدات نفطية هائلة تكفي لتمويل مشاريعه وأهدافه السياسية الخاصة. وفي الواقع، لم تتأثر الاقتصادات الغربية حتى مع وقف ضخ النفط الكويتي طيلة عام كامل أثناء حرب الخليج الثانية، على نحو متزامن مع وقف إنتاج النفط العراقي بالكامل - لمدة عامين - قبيل منتصف عام 1992. مما يعني أن مخصصات الدول الغربية من النفط (الخليجي) لا تبدو مهددة بخطر مباشر نتيجة السياسات العراقية.

لكن هناك سؤالاً مختلفاً تماماً حول ما إذا كان من الواجب السماح لدولة كالعراق بأن تهيمن على مخزون النفط الإقليمي، إلى الحد الذي يسمح لها بتمويل ممارسة السياسات التوسعية المعادية للغرب، ولغالبية الدول في المنطقة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن امتلاك النفط الكويتي يدعم اقتصاد صدام ومكانته العسكرية؛ الأمر الذي لن يكون مرغوباً فيه في منطقة الخليج، فضلاً عن رفض المجتمع الدولي لضم دولة الكويت إلى العراق. وكما ذكرنا سابقاً، سيجد العراق صعوبة أكبر بكثير إذا ما حاول تكرار تجربة الكويت في المستقبل؛ نظراً للتنبه الدولي وللسابقات التي قدمتها تجربة حرب الخليج الثانية. فالولايات المتحدة الأمريكية لها دور رئيسي تؤديه، بالاشتراك مع مجلس الأمن الدولي، للتأكد من جانب المجتمع الدولي. لكن الاهتمام الأمريكي بالسياسات العراقية المستقبلية لا يمت بصلة مباشرة إلى موضوع ضمان سلامة تدفق النفط إلى الدول الغربية دون غيره من المواضيع.

العراق وأسلحة الدمار الشامل

من حسن حظ بقية بلدان العالم أن سعي العراق إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل تزامن مع ممارسة سياسة عراقية خارجية موسومة بالرعونة والعدوانية وسوء التقدير. وقد انكشفت شدة عدوانية العراق، بشكل واضح وصريح، من خلال سلسلة القرارات التي اتخذها صدام قبل حرب الخليج الثانية بفترة غير قصيرة، وأهمها :

- شن الحرب على إيران عام 1980.
- بناء ونشر واستخدام الأسلحة الكيماوية ضد إيران لفترة طويلة من الزمن.

- تطوير صواريخ "سكود" المحسنة محلياً، والتي استخدمت مراراً في ضرب إيران؛ والاستعداد - بكل برودة أعصاب - لاستخدام الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد العراقيين.

هذا النمط السلوكي - الذي لم يمنح ما كان يستحقه من اهتمام من قبل غالبية المحللين[1] الذين أخفقوا في التنبؤ بغزو صدام الأرعن والأحمق للكويت - كان خير دليل على نوايا النظام العراقي واستعداده لتطوير واستخدام أسلحة الدمار الشامل بشكل عام. كما أن استخدام صواريخ "سكود" ضد إسرائيل والمملكة العربية السعودية دل بشكل واضح على أن القلق تجاه هذا الموضوع كان في محله. وقد وفر طابع العنف الذي تميز به سلوك بغداد السياسي الذريعة المثلى للمجتمع الدولي لاستخدام القوة في التعامل مع ترسانة العراق وبرامجه الخاصة ببناء الأسلحة وتطويرها في سياق حرب الخليج الثانية. ولو أن بغداد كانت أكثر احترازاً وتحفظاً، مع تجنب إطلاق التهديدات الشرسة والممارسات العدوانية بحق جيرانها، ومع بعض المسايرة لغالبية معايير السلوك الدولي الأخرى، لمكنها ذلك من المضي بهدوء في تنفيذ برامج بناء وتطوير أسلحتها بسهولة أكثر، مصعبة بذلك على المجتمع الدولي - عن غير قصد - تحركه عسكرياً ضد العراق في ظل العقوبات الدولية المشددة عليه من قبل مجلس الأمن.

من هنا، نرى أن الظروف التي سادت تحركات العراق وحرب الخليج الثانية كانت ظروفاً عرضية ساهمت في إعداد سابقة مهمة جديدة للتدخل العالمي المشترك والموحد؛ بهدف الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية وأنظمة إطلاقها؛ لكن، لو أن بغداد لم تلفت انتباه العالم إلى نواياها وتحركاتها وممارساتها، وتحدثت بلغة أكثر اعتدالاً عن إيجاد الدفاعات الضرورية للوقوف في وجه إيران، لكان التدخل العالمي قد تم بصورة أقل تركيزاً وإلحاحاً، ولكانت قد جعلت أي عمل عسكري تأديبي عالمي منسق ضد العراق على أقصى درجة من التعقيد. وفي الحقيقة، كان التدخل العسكري الرامي إلى كبح البرامج النووية

والبيولوجية والكيماوية العراقية سيتم قسراً من جانب واحد من قبل دولة ما، كما فعلت إسرائيل عام 1981 عندما ضربت مفاعل "تموز 2" النووي في العراق.

هذا بالنسبة إلى الماضي، أما بالنسبة إلى المستقبل، فلا بد من الإشارة إلى أن المشكلة المحيرة للتعامل مع العراق تثير مواضيع واسعة النطاق على صعيد التعامل مع مسألة الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية خلال العقد المقبل، وخاصة عندما تكون ظروف التعامل مع المشكلة في البلدان الأخرى أكثر غموضاً ودقة، وأشد تعقيداً بفعل المصالح العالمية. وما يجري في باكستان حالياً يكشف عن هذه المشكلات، في أجواء يساهم فيها الاعتدال الباكستاني العام، والدور الجغرافي-السياسي الحساس السابق تجاه أفغانستان التي كانت محتلة من قبل السوفييت، والتحالف الأمني الباكستاني-الأمريكي، إلى جانب القلق المشروع لباكستان حيال القدرات النووية الهندية المعروفة، في تقليص فعالية الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية؛ بهدف كبح جماح المشروع النووي في باكستان. وذلك في الوقت الذي أصبح فيه التدخل العسكري الأمريكي للحد من انتشار الأسلحة النووية في باكستان شبه مستحيل، وفي والوقت الذي بات فيه السؤال مقتصراً على طبيعة العقوبات السياسية أو الاقتصادية التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تفرضها، لتثني باكستان عن تحقيق أهدافها النووية المنشودة.

وفي المقابل، تساهم الطبيعة الراديكالية الانعزالية للسياسات الكورية الشمالية التي تخرق الأعراف الدولية في تسهيل تقبل المجتمع الدولي لفكرة القيام بعمل عسكري هدفه تعطيل البرنامج النووي الكوري.

وبناء على ما أوردناه، يمكننا القول إن سلوك العراق العالمي أجاز للمجتمع الدولي التدخل، لفرض الرقابة القسرية على القدرات العراقية العسكرية لفترة قد تمتد سنوات عديدة أخرى. أضف إلى ذلك أن هناك نتائج مترتبة على وضع العراق الخاص:

- لدى إيران اليوم حافز أقوى لتطوير برنامج نووي "دفاعي" معلن، رداً على المساعي العراقية السابقة التي ستعاود الظهور مع الوقت، وخاصة مع فتور الاهتمام الدولي ببغداد.

- وفي الوقت نفسه، أدت التطورات العراقية إلى استثارة سابقة تحرك دولي قابلة للتكرار ثانية؛ بهدف ثني أو عرقلة الجهود الإيرانية على صعيد برامج بناء الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية وتطويرها. وعلى أي حال، سيتركز الاهتمام العالمي ببرامج الأسلحة الإيرانية على البرنامج النووي تحديداً؛ لصعوبة رصد البرنامجين البيولوجي والكيماوي من جهة، ولخلو تاريخ "إيران الثورة" من أي مبادرة هجومية على جيرانها، من جهة ثانية، رغم ما تُعرف به من أيديولوجية راديكالية.

- قد يميل العراق وإيران اليوم إلى تشكيل الثنائي التالي من المنافسين التقليديين في مجال بناء وتطوير الأسلحة النووية لمواجهة كل منهما الآخر. وكما هي الحال بالنسبة إلى الهند وباكستان، يبقى التساؤل حول "الردع النووي المتبادل" قائماً من حيث المبدأ على الأقل. وعلى الرغم من أن كل الخبراء الاستراتيجيين - تقريباً - يعتبرون أن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق للأسلحة النووية كان عامل ردع رئيسياً للحرب بينهما، فإن تطبيق هذا المبدأ لا يصح تماماً بين بلدان العالم الثالث. وذلك لأن استقرار المجتمعين الأمريكي والسوفيتي يتناسب طردياً مع درجة النضج السياسي لدى كل منهما في ظل مجموعة معينة من القيم الغربية التي يشترك المجتمعان في حملها - رغم الشيوعية - التي لا تنسجم بالضرورة مع واقع الحال في الهند وباكستان. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لم يكونا متجاورين، ولا متنازعين تاريخياً بالمعنى العسكري الفعلي، وأن نزاعهما كان أيديولوجياً بحتاً تقريباً، في حين أن الهند وباكستان هما دولتان متجاورتان خاضتا ثلاث حروب في ثلاثة عقود من الزمن، كما أن لهما تاريخاً طويلاً من المجازر

والمذابح الجماعية التي ارتكبها كل منهما بحق المجتمعات الدينية المحلية في البلد الآخر.

لكن، حتى في إطار سياسات العالم الثالث، لا بد لنا من أن نعتبر إيران والعراق "أقل تطوراً" من الهند وباكستان من حيث النضج السياسي، كما أن المؤسستين العسكريتين العراقية والإيرانية لا تزالان أقل انضباطاً من مثيلتيهما الهندية والباكستانية، ولا تزال سياستا بغداد وطهران - غير القابلتين للقياس حالياً - تفتقدان الرصانة والإحساس بالمسؤولية على المستوى الدولي.

فكيف إذاً يمكن أن يكون التعامل مع العراق مستقبلاً، على صعيد قضايا انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية؟

من حيث المبدأ، قد لا تعتبر مساعي التسلح العراقية فريدة بين المساعي التي تبذلها الهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية وتايوان وجنوب أفريقيا وليبيا، إلى جانب البلدان الأخرى التي حققت مرتبة نووية، أو التي لا تزال سائرة على هذه الطريق. وفي غياب نوع من الإجماع الدولي على سياسة نشر الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية خلال العقد المقبل، تغدو مشكلة التعامل مع الطموحات العراقية أكثر تعقيداً، خاصة أنه لا توجد حتى الآن آليات واضحة متفق عليها للتدخل العسكري في حال الشك في كسر المعايير الدولية أو الاحتيال عليها. لكن سلوك العراق العالمي، الفريد في عدوانيته، هو الذي مهد الطريق أمام هذه السابقة الجديدة التي مكنت نخبة من أطراف المجتمع الدولي من إرغام العراق على الرضوخ، الذي يمكن أن يمتد لسنوات عديدة مقبلة.

إذاً، يمكن القول باختصار إن العراق يمثل حالة فريدة من نوعها في سجل التعامل مع مشكلات انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية. كما أن لواقع فقدانه سيادته في نظر المجتمع الدولي على المدى القريب، انعكاسات يصعب التنبؤ بها على المدى البعيد. فمن جهة، يمكن للأضرار التي خلفتها الحربان الضاريتان، وللهزيمة العسكرية النكراء التي وقعت على أيدي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها،

وللتجاوزات التي ارتكبها صدام بحق شعبه، إلى جانب الحظر الطويل المفروض على الاقتصاد العراقي، والخسارة الفادحة التي ستظل تعانيها السيادة الوطنية على الصعيدين العسكري والاقتصادي لسنوات عديدة مقبلة، يمكن لكل ذلك أن يترك أثراً "رادعاً" في نفس المجتمع العراقي وقادته المستقبليين، ويدفع العراق نحو سلوك أكثر اعتدالاً. وفي ظل هذه الظروف، سيتم تحميل مسؤولية حرمان المجتمع العراقي "لصدام" و"لحزب البعث في العراق" وليس "للغرب". ومن جهة ثانية، يمكن لدروس الإذلال التي تلقاها العراق على الصعيدين العالمي (من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب) والإقليمي (من قبل السعودية وسوريا ومصر، التي شاركت في القتال ضده)، أن تخلق إحساساً بالاستياء والمرارة والرغبة في الانتقام إلى درجة تجعل هذا الإحساس مهيمناً على السياسات العراقية الإقليمية لفترة غير قصيرة. وفي ظل ظروف كهذه، قد ينشأ لدى العراقيين توق شديد - متجذر وطويل الأمد - إلى إعادة بناء وتطوير الوسائل العسكرية الكفيلة بترويع كل دول المنطقة؛ مما سيجعل من العراق قوة خطيرة جداً في الخليج لسنوات عديدة أخرى. وهنا، لا بد من التأكيد على أن توجيه السياسة العراقية إلى الاعتدال والديمقراطية يجب أن توضع على رأس جدول الأولويات، لا أن تعتبر "هدفاً مستحسناً" فحسب.

وعلى صعيد آخر، لعل التجربة التي لقيها العراق على أيدي المجتمع الدولي قد أسفرت عن النتيجة "غير المقصودة" التي تمثلت في تسهيل التعامل العالمي مع أي جهود إيرانية مستقبلية، تبذل في مجال تطوير القدرات النووية. فالمجتمع الدولي قد يكون الآن أكثر تصميماً على منع ظهور أي "ثنائي نووي" جديد كالثنائي العدائي المؤلف من الهند وباكستان. كما أن إيران - على الرغم من خوفها الوسواسي التاريخي الذي ولدته قرون من التدخل العالمي في شؤونها - قد تعود إلى رشدها بفعل التجربة العراقية، لتدرك أنها اليوم أكثر قابلية للتأثر بالضغط والعمل المباشر الدوليين، مما كانت عليه قبل التدخل الغربي الذي حد من قدرات العراق العسكرية. ومهما كان التدخل الغربي شنيعاً ومعادياً للأمم المسلمة في نظر إيران، يجب على طهران أن تدرك أيضاً أن تدخلاً من هذا النوع قد يكون في مصلحتها الخاصة؛ لما

ينطوي عليه من تقليص بالغ لأعظم خطر عسكري إقليمي يهدد أمنها على المدى المتوسط. لكن، على المدى البعيد ستظل إيران معرضة لتهديد نووي عراقي محتمل، بناء على السابقة التاريخية؛ إذ إن الآلية التي قد يختارها المجتمع الدولي للتعامل مع مجمل ظاهرة الخداع، وخرق قوانين التسلح المتعارف عليها، ما تزال مشوبة بالغموض إلى حد بعيد. ومع ذلك، نستطيع القول إن حالة العراق أرست الأساس لسابقة جسيمة، وإن الأحداث العراقية، ومشكلة انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية تحمل مضامين عظيمة بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط ككل.

أمن إسرائيل

لم يهدد العراق الأمن الإسرائيلي جدياً إلا أثناء عملية "عاصفة الصحراء"، عندما أطلق صدام صواريخ سكود على الأراضي التي تقوم عليها إسرائيل. وقد كانت إسرائيل قادرة على التعامل مع أي خطر عسكري محتمل من جانب العراق في الحروب الماضية، علماً أن المشاركة العراقية المحتملة في هجوم عربي موحد لا يمكن استبعادها نهائياً عن التخطيط العسكري الإسرائيلي الخاص بالحالات الطارئة. كما أن بُعد العراق عن الأراضي التي تقوم عليها إسرائيل قد منح الأخيرة أفضلية درء أي خطر تقليدي يقوم به العراقيون.

لكن مجريات حرب الخليج الثانية، واستخدام العراق لصواريخ سكود ضد إسرائيل، أحدث تغييراً جذرياً في هذه المعادلة بإظهارها أن الدول البعيدة قادرة على إيقاع الأضرار بالمواقع الإسرائيلية، من جهة، وأنه لا بد للإسرائيليين من أن يراجعوا حساباتهم المتعلقة بالقيمة الإستراتيجية المتراجعة للأراضي المحتلة في الحروب المقبلة، التي قد تستخدم فيها الصواريخ البعيدة المدى، من جهة ثانية. ويمكن القول إن ظهور الصواريخ القادرة على الوصول إلى المواقع الإسرائيلية في الترسانة العراقية، إلى جانب قدرات العراق المعروفة في مجال الحرب الكيماوية (وربما البيولوجية والنووية)، كان له تأثير مفاجئ في الحسابات والاعتبارات العسكرية بين إسرائيل والعراق، من جهة، وبين العراق وبقية الدول المجاورة التي ترى نفسها مهددة بخطر

مماثل، من جهة أخرى. مما يعني أن إسرائيل مهتمة جداً بالمستوى الذي وصلت إليه القدرات العراقية في مجال الحروب النووية والبيولوجية والكيماوية، وفي مجال تطوير أنظمة إطلاق الصواريخ، شأنها في ذلك شأن بقية الدول المجاورة.

لا يعتبر العراق أول دولة تمتلك القدرة على تهديد أمن إسرائيل بالهجمات الصاروخية؛ إذ إن سوريا ومصر تمتلكان حالياً القدرة على القيام بذلك. غير أن هناك اختلافاً بين الحالتين في نقطتين مهمتين على الأقل، الأولى: هي أن مصر وسوريا تجاوران منطقة سيطرة إسرائيل؛ مما يسهل على الأخيرة القيام برد عسكري - بوسائل متعددة - إذا ما بادرتا إلى شن هجوم صاروخي ضدها، والثانية: هي أن لكل من مصر وسوريا تاريخاً معتمداً - نسبياً - من التعقل والحذر في التعامل مع إسرائيل على المستوى العسكري، علاوة على أنهما تدركان ما قد يواجه نواياهما العسكرية من خطوط حمراء، واتصالات غير مباشرة، واعتبارات بالغة الدقة والخطورة. وباختصار، يمكن القول إن إسرائيل "تثق" بمصر وسوريا أكثر مما تثق بالعراق. وهذا الاختلاف الذي يتخذ شكلاً سياسياً أكثر منه عسكرياً، قد يتغير نحو الأفضل في العراق، إذا حدث تغيير على صعيد القيادة والنظام السياسي، ونحو الأسوأ في سوريا ومصر إذا تغيرت القيادة فيهما خلافاً للمطلوب.

وكما ذكرنا في المناقشة السابقة، كانت سياسات العراق البعثية خلال العقود الماضية سبباً في إضعاف قدراته وإمكاناته اللازمة لبناء وتطوير الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية وأنظمة إطلاقها، بشكل سري (لا يلفت أنظار المجتمع الدولي). وفضلاً عن العقوبات المفروضة على العراق، لا بد أن تتأثر القدرة العراقية على تهديد أي بلد مجاور بأسلحة "غير تقليدية" حقيقية، طيلة عقد من الزمن، بسبب ما يطلب من العراق من إذعان لأنظمة التحقيق الدولية، والقيام قسراً بتدمير الأسلحة الاستراتيجية المتوافرة لديه. والآن، باتت هناك سابقة لرد الفعل العالمي على أي تهديد متجدد من جانب العراق؛ مما يضعه في خانة "الدولة المنبوذة" التي ستبقى مراقبة إلى حين حدوث تغيير مقنع في طبيعة النظام الحاكم فيها. وإلى جانب خضوعه لأنظمة الرصد والمراقبة، ستبقى القدرات الاستخباراتية العالمية مركزة على العراق

لفترة طويلة من الزمن في إطار الجهود الدولية المبذولة لرصد نواياه وإمكاناته العسكرية. وفي الوقت الذي ستنجو فيه بعض الدول الأخرى الساعية إلى بناء قدراتها النووية والبيولوجية والكيماوية من الرقابة العالمية الدقيقة، يُتوقع ألا تتأثر بغداد بذلك، بسبب التجربة الدولية السابقة التي أثبتت قدرة العراق على خداع الأجهزة الاستخباراتية في بعض مجالات بناء الأسلحة غير التقليدية وتطويرها. ومن البديهي أن تكون إسرائيل في مقدمة الدول التي ستسعى من جانب واحد إلى رصد القدرات العسكرية العراقية من جهة، وإلى حث الهيئات الدولية من جهة ثانية، على جعل موضوع التسلح العراقي (في المجالات النووية والبيولوجية والكيماوية) على رأس جدول الاهتمامات لديها.

ومع مرور الوقت - بعد سقوط صدام وقيام نظام عراقي أكثر اعتدالاً - يُتوقع أن يتضاءل الاهتمام العالمي بالعراق شيئاً فشيئاً. لكن إسرائيل ستبقى أكثر تصميماً وقدرة من أي دولة أخرى في المنطقة على رصد قدرات العراق العسكرية. كما أن الدول الإقليمية الأخرى، التي تفتقد الإمكانات الاستخباراتية الكفيلة بمراقبة العراق مراقبة شاملة تغطي جميع المجالات، ستبقى قلقة تجاه النوايا والقدرات العراقية، وستساعد على دوام إبراز هذه المسألة على الصعيد الدولي. أضف إلى ذلك أن إسرائيل لطالما أبدت استعدادها الخاص لاتخاذ خطوات عسكرية أحادية الجانب - "غير اعتيادية" أو غير منسقة - ضد الأخطار الاستراتيجية التي تهدد الدولة الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن إسقاط الخطر العراقي من الحسابات لا يمكن أن يكون نهائياً، فإن الرقابة المشددة التي يخضع لها العراق الآن، والتي سيخضع لها طيلة العقد المقبل، تبدو أعظم وأدق مما كانت عليه في أي وقت مضى. ونظراً للتفوق الأمريكي في مجال الرصد الاستخباراتي - وخاصة في ما يتعلق بالوسائل التقنية - فسوف تقوم الولايات المتحدة الأمريكية دون شك بالدور القيادي في عملية مراقبة العراق، لأسباب متعددة، أهمها حماية أمن إسرائيل، والدول الصديقة الأخرى في المنطقة.

فضلاً عن المصالح الأمريكية المادية الرئيسية، المتمثلة في تأمين تدفق النفط الخليجي، وفي الحد من انتشار الأسلحة غير التقليدية، وفي ضمان أمن أصدقاء أمريكا في المنطقة، تأمل الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق هـدف آخر أقل وضوحاً، ولكنه لا يقل أهمية على المدى البعيد، وهو حماية حقوق الإنسان وتوسيع نطاق الحكم الديمقراطي. ومن الجدير ذكره، أن هذه المصالح مرتبطة ببعضها قدر ارتباطها بالمصلحة الأمريكية العامة التي تتمثل في تعزيز استقرار المنطقة ككل، وأن السياسات العراقية التي أثرت في هذه المصالح بشكل مباشر - في الماضي - ستكون على رأس جدول اهتمامات السياسات الأمريكية التي ترمي إلى تحقيق هذه الأهداف في المستقبل. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن غياب الحكم الديمقراطي - أو بالأحرى غياب المشاركة الشعبية المتكافئة في الحكومة - يشكل مصدراً رئيسياً للعنف الإقليمي، ولخرق حقوق الإنسان. ولو أن عامة الشعب العراقي (الذي أصبح مُستنزف القوى بعد ثماني سنوات من الحرب المنهكة والمكلفة مع إيران) تسنت لها فرصة إبداء الرأي والتأثير في سياسة الحكومة، لكانت قد سعت - دون أدنى شك - إلى التمسك بحصتها من أرباح السلام، ولكانت قد أبدت معارضة شديدة لزيادة بناء الترسانة العسكرية وتوسيعها من جهة، ولغزو الكويت من جهة ثانية، خاصة بعد أن أبدى العرب استعداداً تاماً للدفاع عن دولة الكويت.

أما عدم تجاوب السياسة الأمريكية، وعدم التزامها - على غير عادتها - بتحقيق أهداف الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، فيمكن ردهما إلى أسباب عديدة، أهمها: أن ميراث نحو نصف قرن من الحرب الباردة دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعل موضوع الاستقرار على رأس كل القيم والمفاهيم الأخرى المتعلقة بسياساتها الشرق أوسطية. ونشير هنا إلى أن "عدم الاستقرار" اعتبر كثيراً ورقة في يد الاتحاد السوفيتي السابق، في حين أن ثمن الاستقرار غالباً ما كان يتمثل في الحفاظ على الأنظمة التسلطية التي عمدت - بكل بساطة - إلى قمع المشكلات السياسية باسم "الاستقرار" طامسة بذلك الحلول السياسية، ومؤثرة سلباً في حركة التطور الطبيعية للعلاقات السياسية والاجتماعية في المنطقة[2].

لقد بقي معظم دول الشرق الأوسط في أيدي الأنظمة التسلطية طيلة نصف القرن الأخير؛ أي منذ اللحظة التي نالت فيها استقلالها. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم على الصعيدين، الاقتصادي والاجتماعي، بقيت حركة التطور السياسي الطبيعي مكبوتة إلى حد بعيد. وتمكنت دول قليلة فقط - مثل تركيا ومصر - من أن تخطو خطوة واسعة نحو النظام الديمقراطي، مظهرة بذلك اعتدالاً مهماً في سياساتها، ومن بينها لبنان الذي كان ديمقراطياً في عدد من المجالات، على الرغم من كل مشكلاته، إلى أن تحمَّل قسطاً كبيراً من أعباء الصراع العربي-الإسرائيلي الذي دارت رحاه على الأراضي اللبنانية. وحتى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي تخضع للكثير من الكبت السياسي في بعض حقولها، تعرف من سياسة المصارحة وحرية الجدل السياسي ما لا يعرفه الكثير من الدول المجاورة لها، كالعراق.

ومن السذاجة أن نعتقد أن غالبية بلدان العالم العربي يمكنها التحول نحو الديمقراطية غداً وبكل بساطة؛ ذلك أن قلة منها تتمتع بالنضج السياسي والتجربة الديمقراطية اللازمين لذلك. ومع ذلك، فإن غياب التجربة الديمقراطية يكاد يصلح كمبرر لإطفاء الشرارة الأولى لهذه التجربة. ويحتاج العراق إلى الفرصة للتحرر من دوامة نحو خمسين عاماً من الحكم التسلطي الذي سبقه الانتداب البريطاني والحكم العثماني، لكي يعود إلى نظام التمثيل البرلماني، بعد أن كانت التجربة البرلمانية قد استقطبت ممثلين من كل شرائح المجتمع العراقي تقريباً، وبعد أن ألف هؤلاء الممثلون طريقة العمل البرلماني وأسلوب الجدل الوطني، ومبادئ المساواة والتراضي.

لقد عانى الحكم "شبه الديمقراطي" في العراق، من عيوب متعددة مرت بها الدول النامية الأخرى أيضاً ومنها :-

- التركيز المفرط على التجمعات والفئات المحيطة بشخصيات معينة، وليس على الأحزاب والجماعات التي مثلت حقيقة رغبات الشعب واحتياجاته.
- هيمنة القادة الريفيين العشائريين الذين كانوا على خلاف مع القوميين الشباب.
- تحكم البريطانيين في البرلمان العراقي لفترة من الزمن على نحو أسقط سمعته في عيون أبناء الشعب العراقي وجعله يبدو أداة في يد الأجانب.

- عجز الكتل البرلمانية عن وضع برنامج وطني حقيقي، وعن إنشاء المؤسسات اللازمة لدعم هذا البرنامج.
- تولد الإحساس المتنامي لدى المواطنين بانفصال أجهزة الحكم عنهم، مع زيادة توطيد الحكم الاستبدادي التسلطي - رغم وجود البرلمان - حتى قبل ثورة 1958[3].

وقد سنحت للولايات المتحدة الأمريكية فرصة ذهبية لإعادة بناء النظام الديمقراطي في العراق مع نهاية حرب الخليج الثانية. وعلى الرغم من أن مهمة كهذه كانت ستقيد الأمريكيين بالتزام سياسي معقد (لا يمكننا الدخول في تفاصيله في هذا البحث)، فإن إنهاء احتلال أجزاء من البلاد من قبل الجنود الأجانب كان يمكن جعله مشروطاً بإسقاط صدام حسين على أيدي ضباط الجيش، وبتهيئة البلاد لإجراء انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة، وبإعادة صياغة الدستور، وإعادة تشكيل البرلمان.

لكن في كل الأحوال، لم تكن عملية إنشاء المؤسسات الديمقراطية في العراق - تحت رعاية الأمم المتحدة - لتستمر لفترة طويلة جداً، بل كانت ستمهد الطريق أمام نوع من الحكم الاستبدادي التسلطي الجديد. ومع ذلك، كان النظام الجديد سيرسي للحكومة مبدأ الشرعية الذي يصعب دحضه لاحقاً، والأنظمة المستقبلية التي ستستخف بسابقة وضع دستور جديد، وقد تواجه بنوع من الرفض العالمي الذي وُوجهت به الأنظمة التسلطية في بلدان أخرى؛ أي أن الآلية الجديدة في العراق قد تتجه نحو استبدال مؤسسات جديدة بالمؤسسات التي فقدت مصداقيتها، والتي أنشأها البعث في العراق. ويجب البدء بتنفيذ عملية التغيير في الحال، حتى وإن كان من غير الممكن إقامة حكم ديمقراطي كامل بين ليلة وضحاها؛ إذ لم يشهد العراق من قبل ما يشهده الآن من ديكتاتورية، وحكم تسلطي، وأيديولوجية متطرفة، وغياب لحقوق الإنسان، ونزوع إلى المغامرات الخارجية، على مرأى من شعبه الذي عاش معاناة طويلة وشاقة؛ وهذا يفتح عيون الجمهور العراقي على مدى احتياجه لشيء أفضل. وحتى إذا تعثر نمو المؤسسات الديمقراطية الجديدة، فسيكون هناك حجر

الأساس الذي يمكن العودة إليه[4] . ولا بد للعراق من أن يبدأ تجربته الديمقراطية اليوم، فالخسارة التي مُني بها على صعيد سيادته، والتي سببتها نشاطاته المدمرة في الداخل والخارج، لا يمكنها إلا أن تسهل الإشراف الدولي على عملية الحكم الجديدة، والتغيير الجذري هو وحده القادر على المساهمة في إزالة الكثير من المؤسسات البعثية الأكثر تجذراً في البلاد.

مما لا شك فيه أن الديمقراطية ستُحدث تغييراً اجتماعياً جوهرياً غير مُرحب به من قبل الجميع، وخاصة لما سينطوي عليه من تعزيز لسلطة الشيعة. غير أن هذه العملية يجب أن تحدث، ويستحسن أن تتم في أفضل أجواء دولية ممكنة، وبمساعدة من جانب الأمم المتحدة.

وفي الواقع، ستكون الديمقراطية في العراق عامل إخلال بالاستقرار على المدى القريب؛ لأنها ستفتح البلد أمام هذا النوع من التغيير الجذري. لكن الاستقرار "التسلطي" (الذي يخدم مصلحة النظام الاستبدادي) لن يكون مستحسناً، ولن يؤدي إلا إلى كسب المزيد من الوقت، مؤخراً القدر المحتوم الذي لا مفر منه، وربما محدثاً انفجاراً أضخم مع بدء التغيير والإصلاح الفعليين؛ وهذا يعني أن الوقت قد حان للبدء بهذه العملية في العراق، وخاصة في غياب أي تنافس شرقي-غربي في منطقة الشرق الأوسط.

وفي النهاية، أدى غياب الديمقراطية في العراق إلى خلق الظروف التي في ظلها يمكن أن تُخرق حقوق الإنسان بصورة فظيعة، وعلى نحو تنكيلي، دون أن يُحسب أي حساب لعواقب ذلك. كما أن غياب الديمقراطية خلق الفرصة التي مكنت الحكام الديكتاتوريين بالعراق – وفي البلدان الأخرى – من اتباع السياسات الأيديولوجية الراديكالية التي من شأنها التحريض على النزاع والحرب على الصعيد الدولي. وقد اعتادت هذه الأنظمة الديكتاتورية نفسها شن الحروب، دون أن تتحمل المسؤولية أمام أي كان؛ مما يعني أن اهتمام الولايات المتحدة بالاستقرار، على المدى الطويل، يحتم البدء بمعالجة السبب الأساسي الذي قامت عليه المشكلات الإقليمية الحالية بأشنع صورها، كما يتمثل بوضوح في النظام الذي يحكم العراق اليوم. وإلا فإن

المعالجات الغربية ستظل شكلية ومقتصرة على معالجة الأعراض الظاهرة لسوء ممارسة النظام، عن طريق التدخل العسكري، مضاعفة بذلك حجم المخاوف الإقليمية، ومرسِّخة إحساس المواطنين بالعجز أمام القوة الطاغية، سواء أكانت محلية أم أجنبية.

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والمسألة الكردية

لا يمكن مناقشة مسألة الاستقرار العراقي بشموليتها دون أن نأخذ بعين الاعتبار مشكلات الوضع الكردي، والمطالب التي تُلقي بها هذه المشكلات على عاتق السياسة الأمريكية.

ومن المتوقع أن تحتل قضية الأكراد المرتبة الثانية، من حيث درجة إخلالها باستقرار المنطقة ككل، بعد القضية الفلسطينية. وستحتاج السياسة الأمريكية إلى وضع بعض مبادئ العمل حول كيفية التعامل مع التطلعات الكردية المتطورة نحو الحكم الذاتي، أو حتى نحو الاستقلال الكامل في العراق وتركيا وإيران. وحتى الآن، ميزت السياسة الأمريكية أسلوبها في التعامل مع المسألة الكردية بصبغة علاقاتها الثنائية المنفصلة مع كل من العراق وإيران وتركيا؛ إذ إنه لا توجد هناك "سياسة كردية" قائمة بحد ذاتها. وقد كان لهذا الأسلوب ما يبرره في الماضي؛ نظراً للبروز الطفيف الذي تميزت به المشكلة الكردية على المسرح الدولي، تجاه المواضيع العالمية الأخرى الأكثر إلحاحاً في نظر الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى اليوم، تفضل السياسة الأمريكية الحل القائم على الحكم الفيدرالي لمشكلات الأكراد في العراق، لكن ليس في تركيا. أما بالنسبة إلى المشكلة الكردية في إيران، فلا تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية إزاءها أي موقف سياسي محدد على الإطلاق. وعلى الرغم من أن هذه السياسة غير الموحدة كانت مناسبة فيما مضى، إلا أن المسألة الكردية قد تبلغ مع الوقت مرحلة التلاقي بين مصائر السكان الأكراد في الدول الثلاث، حيث ستظل الشؤون الإنسانية لهؤلاء السكان تؤثر باستمرار في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه الدول.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تُفضل، تاريخياً - من الناحية المبدئية - انقسام الدول الموجودة إلى دويلات عرقية أو إقليمية أو دينية أقل مساحة. وهذا أمر مقبول، من جهة الاستقرار السياسي وإمكانية تحقيق النجاح اقتصادياً؛ وهو ما يستدعي إلى الأذهان تجربة الولايات المتحدة نفسها أثناء الحرب الأهلية الأمريكية، على الرغم من أنها لم تكن حول قضايا عرقية أو قومية. غير أن تفضيل الأمريكيين الوحدة على الانفصال يلقى تحدياً دورياً من جهة مختلف الجماعات السياسية القومية الطموحة والجامحة، كالفلسطينيين واللاتفيين والجورجيين والسلوفيين والتبتيين والكشميريين وغيرهم. ومن الجدير بالذكر، أن هذه النزعة باتت جلية إلى درجة أودت بحالة الانضباط العالمي التي كانت قد أحدثتها الحرب الباردة.

ومن حيث المبدأ، يجدر بنا أن نعترف أيضاً بأن الانفصال يمكن أن يكون أحياناً "أهون الشرين" مقارنة بشر مقاومته؛ وقد كان ذلك أحد الأسباب الكامنة وراء قبول الولايات المتحدة الأمريكية بتقسيم الاتحاد السوفيتي السابق ومن بعده يوغوسلافيا. ويمكن القول إن القلق الأمريكي بشأن قضية أكراد العراق ينبع بالتحديد من تأثيرها السلبي في تركيا التي تمثل الحليف الديمقراطي القريب والموثوق به على المدى الطويل. لكن، مع مرور الوقت، وتبعاً للمسار المستقبلي الذي تنتهجه القومية الكردية - طبيعة وآمالاً واستراتيجية وتكتيكاً وفعالية - يمكن لهذه القومية أن تتوصل إلى تمثيل القوة الهائلة التي لا يمكن حرمانها من تحقيق أهدافها. وأما إذا اكتسبت الحركة الكردية دفقاً عالمياً قوياً، فسوف تبدو احتمالات نشوب حرب أهلية طويلة في العراق أو تركيا أو إيران أسوأ بكثير من القبول "بانفصال" أو "حكم ذاتي"، حتى بالنسبة إلى تركيا.

على كل حال، إن هذا الموضوع ليس موضوعاً أمريكياً لكي يترتب على الولايات المتحدة حله، غير أن النصيحة الأمريكية لها نفوذها واعتباراتها، وخاصة في تركيا. كما أن موضوعاً كهذا لا يجدر حله بمعزل عن سياقه، ذلك أن الرغبة الكردية في الانفصال أو نيل الحكم الذاتي تندرج تحت عنوان "ظاهرة الانقسام" العمومية التي سادت عدداً من الدول ذات الأقليات العرقية الضخمة في فترة ما بعد الحرب الباردة. واليوم، لا تحتاج أمريكا حقاً إلى "سياسة كردية" عامة، لكن يجب أن تكون

واشنطن مهيأة لاعتبار مثل هذه السياسة لدى مراقبتها تطور الأحداث في المنطقة. ويجدر بالمحللين السياسيين والاستخباراتيين - على الأقل - رصد القضية الكردية ككل بجميع أبعادها الدولية، وليس مجرد إدراجها في سياق الأداء السياسي الأمريكي مع كل من إيران وتركيا والعراق.

العراق وعملية السلام

قد تكون المصالح الأمريكية في عملية السلام العربي-الإسرائيلي متأثرة بشكل مباشر بالسياسات العراقية. ومن الجدير بالذكر أن النظام العراقي يميل بشكل جذري - منذ سقوط الحكم الملكي فيه - إلى تبني رؤى أيديولوجية مغالية في تشددها حيال موضوع التسوية؛ وعلى الرغم من عدم مطالبته الصريحة بوضع حد لوجود دولة إسرائيل، حرص هذا النظام على معارضة فكرة التسوية السلمية التفاوضية القائمة على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام". وقد تبنى العراق الرؤى السياسية المشابهة للرؤى السياسية السورية بشكل عام؛ والقائلة إن إسرائيل لا يمكن التعامل معها إلا "بالقوة"، وهي المقولة التي خلقت واقعاً حقيقياً معيقاً للمفاوضات. وعمدت بغداد فقط أثناء الفترة التي شهدت الضغوط الهائلة للحرب العراقية-الإيرانية، وعندما كان العراق في حاجة ماسة إلى الدعم الغربي، إلى اتباع سياسة لبقة مضللة من خلال تأكيدها على أن العراق سيرضى بأي تسوية ترضى بها منظمة التحرير الفلسطينية. لكن الموقف العراقي انكشف - بشكل واضح وصريح - بعد الغارة المدروسة التي نُفذت على شاطئ تل أبيب عام 1990 من قبل مجموعة "أبو العباس"، المنشقة عن منظمة التحرير، والتي أدت نشاطاتها إلى وضع المنظمة في موقف صعب أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى تجميد العلاقات بينهما. ومن الجدير بالذكر أن أبا العباس كان متمركزاً في بغداد طيلة سنوات عديدة؛ مما يعني أن نشاطه لم يكن لينفذ دون علم العراقيين ومباركتهم؛ أي أن العراق دعم تلك العملية المفسدة التي كانت ذات دلالات أبعد مما تصوره صانعو السياسة ورجال الاستخبارات في الولايات المتحدة الأمريكية.

وما دام الصراع العربي-الإسرائيلي لا يزال بعيداً عن التسوية، سيبقى هناك مكان دائم في أفق السياسة العربية للموقف الرافض المتشدد، الذي طالما احتلته سوريا

بمشاركة عراقية أحياناً. أما السؤال المهم، الذي يطرح نفسه فيما يتعلق بمستقبل السياسة العراقية، فيدور حول الموقف الذي سيتخذه العراق من هذا الصراع. وحتى بعد سقوط صدام، سيترتب على أي نظام عراقي تقرير ما إذا كان يجب اتخاذ اتجاهات جديدة على هذا الصعيد، أم أنه يجب على العراق مواصلة الطريق كدولة منزوية، ميالة إلى القتال وإلى استغلال القضية الإسرائيلية لخدمة مصالحها، وحاقدة على مصيرها السياسي العالمي؛ لما لحق بها من هزيمة وإذلال أثناء حرب الخليج الثانية.

وإذا لم يتم التوصل إلى تسوية عربية-إسرائيلية خلال السنوات القليلة المقبلة، يُتوقع أن يبقى العراق زعيماً للمعسكر "العروبي" الرافض المتشدد، الذي يؤيد التعامل مع إسرائيل من موقع القوة العسكرية العربية. وإذا رفضت إسرائيل التعامل على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام"، فمن المحتمل أن تتحول سوريا أيضاً إلى الموقف نفسه، إما كمنافس للعراق أو كحليف له.

ومن جهة ثانية، لن يتمتع العراق في حالة العزلة إلا بقدرات محدودة جداً على تقويض عملية السلام؛ إذ إن قدرة العراق على إفساد هذه العملية تنبع بالدرجة الأولى من تأثيره المحدود في قلة من المنظمات الفلسطينية الراديكالية، وربما من تأثيره الخطابي المحدود في دول المنطقة "الفقيرة" التي يمكن أن تلبي دعوته إلى اتخاذ مواقف معادية للغرب، والتي من بينها الأردن والسودان واليمن وليبيا، إلى جانب الفلسطينيين الذين يلعبون اللعبة العراقية، بما أن لديهم ما يفاوضون من أجله. وهذا يعني أن العراق سيكون مجرد مفسد للمفاوضات العربية-الإسرائيلية، ولن يقدر على شن حرب من جانب واحد ضد إسرائيل. كما ويُرجح أن يبقى العراق عاجزاً عن استمالة أي حلفاء يتمتعون بقدرات عسكرية يعتد بها لمحاربة إسرائيل، فضلاً عن عدم قدرته على تعطيل مباحثات السلام في حال ظهور أي إنجاز حقيقي في هذا الصدد.

الخـــاتمـــة

يبدو مستقبل التطور العراقي حافلاً بالكثير من القضايا غير المؤكدة من منظور وضعه الحالي المتميز بالعزلة الشديدة والخضوع القهري للعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليه. وتقترح قوى التدخل الخارجي - الأمريكية والدولية - ترسيخ الحصار الغربي على العراق ما دام صدام موجوداً على رأس السلطة. هذا في الوقت الذي تبدو فيه "سيناريوهات" تغييره محدوده بشكل ملحوظ، في حين أن أفضل هذه السيناريوهات وأكثرها تفاؤلاً - وهو الذي يفترض تغيير نظام صدام مباشرة واستبداله بنظام ليبرالي معتدل - يبدو صعب التحقق؛ لأن الجيش هو القوة المحلية الوحيدة القادرة على تدمير صدام وسلطته. لذلك، فإن مجيء قائد عسكري جديد مستعد لقلب صفحة الماضي هو وحده القادر على أن يجنب العراق الاكتواء بنار نزعته الانعزالية الانتقامية لسنوات طويلة مقبلة. أما بالنسبة إلى المرحلة الحالية، فيبدو أن السيناريو المناسب لإحداث التغيير في العراق، هو الذي يفترض استغلال مجلس الأمن الدولي واقع فقدان السيادة العراقية - هذا الواقع القائم منذ البدء بتنفيذ عملية عاصفة الصحراء - ليحاول إيجاد سياسة جديدة ذات طبيعة ليبرالية في بغداد. ولكن الوقت الأنسب للقيام بذلك، كان بُعيد نهاية فترة وقف إطلاق النار، وقبل انسحاب الجزء الأكبر من القوى الأجنبية التي كانت موجودة في العراق. غير أن أعضاء مجلس الأمن، بمن فيهم الولايات المتحدة الأمريكية، لا يزالون يملكون بعض الآليات لزيادة الضغط وتوسيع نطاق التدخل الأجنبي.

وتتمثل المهمة الأولى في تقليص سيادة صدام على مساحات أوسع من البلاد :

- يمكن إعلان المنطقة الجنوبية، التي تسكنها أغلبية شيعية "منطقة محمية" على غرار المنطقة الكردية، في شمال العراق. ويمكن توسيع نطاق منطقة "الحظر الجوي" شمالاً لحرمان صدام من مقومات الاستمرار في شن هجمات جوية بواسطة الطائرات الحربية والمروحيات على أية مناطق تتمركز فيها المقاومة.

- سوف تؤدي حماية المنطقة الجنوبية إلى إضفاء صبغة من الشرعية على عملية إنشاء "سلطات محلية" تقف في وجه بغداد (كما حدث في كردستان). ومن شأن هذه السلطات أن تكون مهيئة لصد القوى الخارجية الأخرى (مثل لواء "بدر" التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والمتمركز في إيران)، إذا ما راودت هذه القوى فكرة استخدام القوة لتعزيز مكانتها بين الأحزاب الشيعية.

ويمكن أيضاً اتخاذ بعض الخطوات بغية إضعاف شرعية حكومة صدام أكثر فأكثر:

- يمكن إرسال المزيد من مسؤولي الأمم المتحدة وقواتها إلى العراق بهدف تشديد الحظر، والإشراف على توزيع المواد الغذائية، وتوسيع نطاق مراكز الدخول المراقبة من قبل الأمم المتحدة (كتلك الموجودة على مقربة من العمارة والبصرة وكربلاء)، ومواصلة التفتيش عن منشآت الأسلحة العراقية، وتدمير الأسلحة التي تنطبق عليها شروط التحريم.
- يمكن إجراء محاكمات لصدام على جرائم الحرب التي ارتكبها (حتى وإن كانت المحاكمات غيابية) من قبل مجموعات مستقلة خارج البلاد، بالتعاون مع المعارضة العراقية، من أجل ضمان إطلاع العالم عامة، والعراقيين خاصة، على مدى وحشية صدام وانتهاكه حرمة حقوق الإنسان.
- المعروف عن "برزان التكريتي" – وهو أخ غير شقيق لصدام – أنه يسكن في سويسرا كدبلوماسي وممثل للعراق في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأنه يشرف على العمليات العراقية المالية والاستخباراتية في الخارج. ويمكن للمجتمع الدولي أن يعتبره "شخصاً غير مرغوب فيه".
- وفي المقابل، يمكن أن تُمنح المقاومة الخارجية قدراً أكبر من الاحترام والتقدير، وخاصة بما يتناسب مع قدرتها على توحيد جهودها وطاقاتها للخروج بأسلوب خاص للتعامل مع السياسات العراقية – المحلية والخارجية – بعد سقوط صدام. وعلى الرغم من أن هذه القرارات لن تكون نافذة من الناحية القانونية، فإنها تمثل سابقة كبرى على طريق خلق المسار الديمقراطي، وتحقيق التناغم المذهبي والعرقي المحليين، اللذين يصعب تجاهلهما ضمن تطلعات أي نظام عراقي يأتي بعد صدام.

- ويمكن إقامة "حكومة عراقية في المنفى" في أي من المنطقتين المحررتين، الشمالية والجنوبية. لكن المشكلة الرئيسية مع هذه الحكومة ستكون في وضعها بعد نجاح الانقلاب في بغداد، فأين سيكون مقر الحكومة العراقية الشرعية حينذاك؟ ومن جهة ثانية، لا يستطيع المجتمع الدولي أن يلزم نفسه تجاه أي حكومة عراقية في المنفى؛ نظراً لضبابية الصورة المستقبلية ولافتقار مثل هذه الحكومة إلى مصادر القوة والسلطة داخل البلاد. غير أن وجود نوع من المعارضة العراقية على أرض العراق يمكن أن يساهم في إضعاف شرعية صدام، حتى مع عدم وجود "حكومة في المنفى".
- ويجب على المجتمع الدولي أن يوضح بصورة قاطعة أن الهدف هو إسقاط صدام، وإقامة حكومة جديدة تحت الإشراف الدولي على أساس الخيار الحر للشعب العراقي، وإلا ستنتجح المساعي التي يبذلها صدام لإقناع شعبه سواء أكان مؤيداً لصدام أم لا، فالمجتمع الدولي مستعد للتعامل معه في كل الأحوال، وأن أي محاولة لمقاومته ستكون غير ذات جدوى.

يجدر بسياسات مجلس الأمن الدولي إيضاح أن إعفاء العراق من العقوبات الدولية لن يتم قبل أن توافق الجماعة التي تنجح في الإطاحة بصدام على إجراء الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى وضع دستور عراقي جديد، وإعادة الصلاحيات الفعلية إلى البرلمان، وعلى تقليص حجم الترسانة العسكرية بشكل ملحوظ. وبمجرد الموافقة على هذه الشروط، يصبح من الممكن إنقاذ العراق من العقوبات المفروضة عليه، والسماح له باستئناف إنتاج النفط، وبالسعي إلى الحصول على المساعدات المالية الخارجية اللازمة لإعادة البناء، وبالعودة إلى سابق عهده من الانتماء الطبيعي إلى أسرة المجتمع الدولي. ومن الجدير بالذكر، أن عملية تقليص حجم الترسانة العسكرية العراقية تقلل من خطر نزعة العراق التوسعية ضد جيرانه، وتضعف قدرة النظام على استخدام أتباعه وقواته المسلحة ضد مواطنيه، وتقلص - بالتالي - دور الجيش على الساحة السياسية المستقبلية.

وعلى الرغم من أن أي حكومة عراقية جديدة ستواجه قرارات ضاغطة فيما يتعلق بمستقبلها وشكلها وطبيعتها، فإن إحدى أكبر مزايا وجود معارضة واسعة في المنفى

هي المجاهرة بهذه القضايا، على نحو جدي يمهد الطريق أمام معالجة أكثر واقعية للمسائل الوطنية الملحة بمجرد كسر قيود استبداد السلطة في بغداد. فالقضايا المهمة المتعددة، كالوضع الخاص للأكراد العراقيين، وهيمنة الشيعة على التكوين السكاني، والحاجة إلى حماية حقوق الأقليات، واحتمال إقامة نظام فيدرالي، كانت جميعها موضع أخذ ورد، ولم تعد "مرفوضة كموضوع للمناقشة" على الرغم من أن إجماعاً حولها لم يتم التوصل إليه حتى الآن.

ستبدو الآراء والتوصيات الواردة بهذه الدراسة، في نظر الكثيرين من سكان المنطقة، (وخاصة تلك المتعلقة بالمساعي الدولية لتقليص ترسانة العراق وإخضاعه لعملية التحويل الديمقراطي) بمنزلة تمهيد للقضاء على القوى العربية إرضاءً لإسرائيل، لتنصيب دمية موالية للغرب على رأس السلطة في بغداد، و "إطلاق العنان للقوة الأمريكية وحدها في منطقة الخليج". وفي نظر الآخرين، ستعتبر نوعاً من التدخل بالطريقة التي عمدت هذه الدراسة نفسها إلى انتقادها. لكن هذه القوة العراقية المتبجح بها تبدو مهمة - بالدرجة الأولى - للقوى الراديكالية التي تعارض التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي، وللكثير من الفلسطينيين الذين يخشون تخلي العالم عن قضيتهم، إذا لم يبق هناك رجل عربي قوي يطالب بها. ولا يزال هناك من يفتخر بأن يكون صدام قد وقف في وجه الغرب؛ ثأراً لكرامة العرب التي طالما أهينت، وأما الآخرون فينظرون إلى القوة العراقية بقلق واضطراب. لكن البديهي أن فكرة "فرض حل دولي على العراق" ستلقى تأييداً بالغاً لدى معظم بلدان المنطقة - حتى ولو اعتبرت فكرة أمريكية بالدرجة الأولى - باستثناء البلدان التي تحكمها أنظمة تسلطية في المناطق الأخرى من العالم، بما فيها الصين التي تعارض من حيث المبدأ فرض الأمم المتحدة أنظمة ديمقراطية على الدول ذات الحكم الاستبدادي. وفي الحقيقة، سيُشكل النظام الجديد المفروض سابقة حديثة لنطاق عمل الأمم المتحدة، خاصة وأن عهد القوة العسكرية قد انتهى منذ فترة طويلة.

وإذا لم تنجح العملية الانتخابية، التي يفترض إجراؤها تحت إشراف الأمم المتحدة، ستستفيد القوى المنظمة التي فقدت مصداقيتها داخل النظام في حال موت

صدام، وخاصة منها الجيش والبعث. وفي هذه الحالة، ستُمنى المعارضة الخارجية غير المؤيدة من قبل الأمم المتحدة بخزي كبير، أشد مرارة من الذي يمكن أن يتعرض له المرشح الفائز في انتخابات ترعاها هذه الهيئة الدولية. وعلى الرغم من أن تقليص حجم الترسانة العسكرية وإجراء الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة لن يكون تحقيقهما سهلاً، إلا أن أي حلول أخرى ستضع العالم أمام خيار واحد؛ هو محاولة التعامل مع القوى ذات النزعة التوسعية التي لم تُكسر شوكتها بعد، والتي ستهيمن على العراق لمدة طويلة.

وفي الختام، نستطيع القول إن وضع العراق لا يمثل اليوم مجرد مشكلة كبيرة أخرى فحسب، على صعيد العالم العربي، بل يشمل قضايا عديدة تتجاوز حدود قضية دولة معتدية مهزومة:

- يعتبر العراق اليوم أحد أكثر البلدان خطورة في مجال إنتاج ونشر الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية اليوم. وهو يستقطب اهتماماً خاصاً باعتباره حالة اختبارية لكيفية تعامل العالم مع قضية انتشار الأسلحة المذكورة؛ ذلك أن استخدام أسلحة الدمار الشامل في حالة العراق ليس مجرد احتمال خطر فحسب، بل حقيقة واقعة ومشهودة من قبل العالم بأكمله.

- يعد العراق أول بلد يُزجر ويضبط من قبل النظام العالمي الجديد خلال فترة ما بعد الحرب الباردة؛ مما يوحي بعودة الأمم المتحدة إلى الحياة، وبشروعها في تفعيل قدراتها التنفيذية في مجال استخدام القوة العسكرية، لإعادة النظام أو حفظه. وهي سابقة كبرى في هذا الصدد.

- يتميز العراق بأنه دولة بارزة، غير شيوعية، ومتعددة الأعراق. لكن استمرارية وحدتها باتت موضع شك؛ نظراً إلى قوة الصحوة القومية داخل العراق وفي العالم بأسره. واليوم، يظهر العالم استعداداً لتقبل هذا النوع من النزعات الانفصالية، الواحدة تلو الأخرى. كما أن كيفية معالجة الإدارة الأمريكية والأمم المتحدة لهذه

القضية الانفصالية ستكون لها مضامين بالغة الأهمية، بالنسبة إلى أساليب التعامل في حالات الانفصال في الدول الأخرى غير الشيوعية.

لقد صيغت هذه المبادئ الشاملة الثلاثة في قالب مسرحي مثير بفعل جزئيات القضية العراقية: ألا وهي غزو العراق لدولة نفطية مهمة في منطقة بالغة الحساسية كمنطقة الخليج، ثم قيامه بمهاجمة إسرائيل. وكلا العاملين يضمن المسارعة إلى صرف جل الاهتمامات نحو القضايا المبدئية الأخرى. وإنما يدل ذلك على حجم الخطر الذي ستواجهه سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع العراق خلال العقد المقبل؛ إذ إن القضايا الكبرى تستلزم حلولاً على أرفع المستويات السياسية؛ لما لها من مضامين خطيرة تفوق في أهميتها مستقبل العراق بحد ذاته.

الهوامش

أولاً : مدخل البحث

1. عانى الجزائريون معاناةً مريرةً في مسيرة نضالهم من أجل الاستقلال عن فرنسا في الخمسينيات، والتي سقط خلالها مئات آلاف من الجزائريين. وبالمثل، فقد عانى الإيرانيون من الثورة ومن حرب الخليج الأولى التي خاضوها ضدّ العراق بعد أن شن الأخير عدوانه عليهم. كما عانى الفلسطينيون تحت وطأة الاحتلال من مصاعب شتى، ولكنهم لم يخوضوا حرباً حقيقية. كما شهد لبنان حرباً أهلية منذ عام 1975، لكن عدد ضحاياها لم يصل إلى الحد الذي وصل إليه عدد ضحايا الحربين اللتين خاضهما العراق.

2. كما هو مبين في كتاب :

Samir Al-Khalil, *The Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq*, University of California Press, Los Angles, 1989.

3. من الأمثلة على ذلك مجيء جمال عبدالناصر إلى السلطة في مصر بدلاً من الملك فاروق، ومعمر القذافي في ليبيا بدلاً من الملك إدريس، وعبدالكريم قاسم في العراق بدلاً من الملك فيصل، وآية الله الخميني في إيران بدلاً من الشاه. ولا نعرف أمثلة على انتقال السلطة بشكل معتدل.

ثانياً : هل سيقوى العراق على البقاء كدولة موحدة ؟

1. الانقسام العميق الذي يعانية العراق على الصعيد العرقي (بين العرب والأكراد) وعلى الصعيد المذهبي (بين الشيعة والسنة) لا مثيل له بين الدول العربية. ولعل واقع السودان هو الأقرب إلى الواقع العراقي، بما يعانيه من انقسامات عنصرية ودينية، إلا أن الاختلافات العرقية والدينية السودانية متداخلة إلى حد بعيد.

2. Phebe Marr, *The Modern History of Iraq*, Westview, Boulder, 1985, p. 43.

3. Marion Farouk Sluglett and Peter Sluglett, *Iraq Since 1958*, I. B. Tauris, London, 1987, p. 13.

4. تضم الجماعات الأصغر حجماً : الحزب الاشتراكي الكردي، بزعامة رسول ماماند؛ حزب الشعب الكردستاني، بزعامة محمد محمود عبدالرحمن ("سامي")؛ حزب الأمة الكردستاني بزعامة سعيد كريم؛ الحزب الاشتراكي الكردستاني، بزعامة محمود عثمان؛ الحزب الاشتراكي الكردستاني في العراق، بزعامة عبدالخالق زنكاو؛ حزب الله الكردي، بزعامة محمد خالد البرزاني؛ والحركة الإسلامية في كردستان، التي تشترك في قيادتها شخصيات عشائرية، وشخصيات ذات توجهات يسارية وإسلامية. ونلاحظ أن المشاركة الكردية في الأحزاب غير الكردية محدودة، وهو مؤشر مهم على الخطط السياسية لهذه الأحزاب في المستقبل.

5. Robert Olson, *The Emergence of Kurdish Nationalism, 1880-1925*, University of Texas Press, Austin, 1989.

6. الجدول الزمني منقول عن المصدر التالي بعد تعديله:

Raffet Balli, *Kurt Dosyasi (In Turkish)*, Cem Yayinevi, Istanbul, 1992, pp. 431-438.

7. Marr, op. cit, pp. 222-223, 232.

8. Ofra Bengio, "Baghdad Between Shi'a and Kurds," *Policy Focus*, Washington Institute for Near Eastern Policy, Research Memorandum, Washington, D.C., February 1992.

9. أدى اثنان من البرلمانيين الأكراد المنتخبين أعضاء في "المجلس الوطني الأعلى"، في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، القسم باللغة الكردية، فكانت صدمة للدولة التركية، غير أنه لم يُتخذ بحقهما أي إجراء، وأكتفي بتوجيه الانتقاد إليهما. وقد لاحظ المؤلف في المكتبات التركية في خريف عام 1991 ظهور أعمال أدبية تمثل - بشكل مذهل - الحركة الوطنية الكردية، وهي باللغتين الكردية والتركية، ويمجّد بعضها ذكرى الانتفاضة الكردية العظيمة (1925)، فيما كتب بعضها الآخر بأسلوب اعتمد التعابير الانفصالية والماركسية المثيرة.

10. "Demirel Visits Southeast, Embraces, 'Kurdish Reality'" *The Turkish Times*, January 1, 1992.

11. *Mideast Mirror*, July 24, 1992, p. 21.

12. *Mideast Mirror*, July 27, 1992, p. 13, and July 28, p. 11.

13. *Briefing*, July 27, 1992, p. 15.

14. Stephen C. Pelletiere, *The Kurds, An Unstable Element in the Gulf*, Westview, Boulder, 1984, p. 168;

وانظر أيضاً: Marr,op. cit., p. 235.

15. *Iraq: A Country Study*, Richard Nyrop, ed., American University, Washington, D.C., 1979, p. 130.

16. Joseph P. Riva, "Dominant Middle East Oil Reserves Critically Important to world Supply," *Oil and Gas Journal*, September 23, 1991, p. 67.

17. انظر: Marr, op. cit., p. 254.

18. انظر: Marr, op. cit., p. 297.

19. ليس لنا إلا أن نعترف أن الحكم العراقي، بالرغم من طبيعته الاستبدادية الصارمة كان فعالاً في مجال بناء قوة الدولة، وبسطها إلى الخارج - حيث إنه بذل جهداً حثيثاً من أجل تحقيق الأهداف الأمنية الأولية للدولة. لكن من الواضح أن هذا النظام لن يتمكن من الإبقاء على فعالية أدائه إلى ما لا نهاية، والمصاعب الداخلية التي يواجهها صدام هي خير شاهد على جمود عقلية السلطة العراقية. ويعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره مثالاً على فشل الحكم التسلطي.

20. Graham E. Fuller, *The "Center of the Universe," The Geopolitics of Iran*, Westview Press, Boulder, 1991, pp. 38-39.

21. Hanna Batatu, "Iraq's Shi'a, Their Political Role, and the Process of Their Integration into Society," in *The Islamic Impulse*, Barbara Freyer Stowasser, ed., Georgetown Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown Unviversity, Washington, D.C., 1987, p. 211.

22. Bengio, op, cit., p. 8.

23. Batatu, op. cit., p. 208.

24. ترتكز هذه المعلومات في معظمها على المقابلات التي أجراها الكاتب مع مجموعة من الشخصيات العراقية في المنفى بالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول.

25. المجموعة الإسلامية الهامة الأخرى التي تربطها صلات بإيران هي "العمل الإسلامي" التي يقودها الشيخ "محمد تقي المدرِّسي".

26. لعل الرياض تراها أقل ثورية من المجموعتين الشيعيتين الأخريين، وقد تكون شدة تأثرها بوجهات النظر الإيرانية من وجهة نظر الرياض ظاهرة حسنة أو سيئة، وهذا يتوقف على مدى

توافق الإيرانيين والسعوديين فيما يتعلق بسياسات المعارضة. وقد لوحظ في أواخر عام 1991، وخلال عام 1992، تقارب بين طهران والرياض بشأن سياسات المعارضة العراقية. انظر:

"Riyadh Seeks Iranian and Syrian Role in Taef-Style Conference on Iraq's Future," in *Mideast Mirror*, March 3, 1992, and "Stage Set for Saudi-Iranian Strategic Understanding of Gulf Security," in *Mideast Mirror*, March 3, 1992.

27. تضم المجموعات الشيعية الأخرى الأصغر حجماً: حركة المجاهدين العراقيين، التي يقودها عبدالعزيز الحكيم؛ جمعية العلماء المجاهدين، التي يقودها عبدالعظيم الكندي؛ حركة جنود الإمام (ذات الصلات المتينة بإيران)، التي يقودها سامي البدري؛ والحركة الإسلامية في العراق، التي يقودها محمد مهدي الخالصي. وهناك أيضاً تكتل إسلامي صغير يقوده أبو أحمد الركابي، ويضم أصوليين من الشيعة والسنة.

28. للاطلاع على مناقشة تفصيلية لمشكلات التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط، بما فيها موضوع "الإسلام والديمقراطية"، انظر:

Graham E. Fuller, *Liberalization and Democracy in the Middle East: The Inexorable Challenge for the Future*, Rand, N-3567-DAG.

29. في نظر أصحاب هذه الأيديولوجية، فإن شعور العالم العربي بمظالم الغرب له ما يبرره، ومن ذلك:

- سنوات من الخضوع للاستعمار في ظل النظام الإمبريالي الذي أعقب الحرب العالمية الأولى، والذي أنكر على الدول العربية حقها في الاستقلال الذي سعت إلى نيله، وآمنت بوجوب منحها إياه بموجب معاهدة فرساي.
- التحكم الاستعماري باقتصاداتهم، الذي حول - بشكل جزئي - مسار التنمية الاقتصادية بسبب نزوعه نحو تنمية المدن (على حساب الريف).
- التدخل المتكرر بهدف السيطرة على آبار النفط في العالم العربي، وذلك لمنع التأميم، من أجل فرض أسعار معينة للنفط.
- إفقاد العرب سيادتهم لامتلاكهم أهم السلع العالمية الاستراتيجية، مما سمح للأطراف الخارجية بإعلان حقها في التدخل بحجة حماية حصة الغرب من المخزون النفطي.
- احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، واستمرار دعم الغرب للإسرائيليين ضد العرب في قضايا رئيسية عديدة.
- وأخيراً ضعف العرب في وجه الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي.

وساهمت هذه القضايا كلها في إبراز القادة الوطنيين الراديكاليين الذين تحدثوا باسم "استعادة الكرامة والحقوق الضائعة للأمة العزبية". وعلى الرغم من أن الغرب قد لا يوافق تماماً على كل هذه التفاصيل، غير أنها تبقى، في نظر العرب، واقعاً لا بد من التعامل معه.

ثالثاً : البدائل المتوقعة للنظام الذي سيأتي بعد صدام

1. لقد عرف العالم العربي غيره من الحكام الذين بقوا في السلطة طيلة أكثر من عقدين، كالملك حسين بن طلال في الأردن، والرئيس الليبي معمر القذافي، والرئيس السوري حافظ الأسد.

2. المعروف أكثر باسمه المستعار "سمير الخليل"، مؤلف كتاب «جمهورية الخوف».

3. Samir Al-Khalil, "Iraq and Its Future," *The New York Review*, April 11,1991.

4. لقد مارس العسكريون في الشرق الأوسط دوراً سياسياً بارزاً في التاريخ الحديث. لكن، تجدر الإشارة اليوم إلى أن العسكريين لا يحكمون في عدد من الدول؛ ففي إيران ومصر والأردن وتونس والمغرب ودول الخليج لم يعد الجيش يملك زمام الأمور. ورغم أنه لا يدير دفة الحكم، إلا أنه جزء من معادلة القوة.

5. يعكس هذا الوضع الظاهرة التاريخية التي تتمثل في إحساس أتباع ديانة ما بالتزام جماعي بالروابط فيما بينهم، إلى حد يفوق التزامهم بالروابط العرقية غير واضحة المعالم - وخاصة عندما تكون هذه الروابط غامضة - كما يفوق التزامهم بالروابط "الوطنية" و"الاصطناعية" المحدثة في القرن العشرين. لكن من الناحية المبدئية، وعندما تصبح الدول القومية مع الوقت أكثر ترسخاً، وتحرراً، وتسامحاً بشأن مشاركة شعوبها في مختلف مناقشاتها وشؤونها، فعندئذ يمكن أن تبدأ بالتحول بعيداً عن التوجه الديني لمصلحة التوجه الوطني. لكن السياسات التحاملية القمعية التي مارسها النظام العراقي على مدى العقود الثلاثة الماضية - والتي لا يزال يمارسها حتى الآن - لم تساهم في التشجيع على تبني هذا التوجه الوطني الذي يكرس انتماء كل العراقيين إلى الدولة العراقية.

6. تحت إشراف وتوجيه "كنعان مكية"، بدأ الشيعة العلمانيون، في المنفى، بصياغة وثيقة حقوق سياسية للعراق في المستقبل بعنوان ميثاق 1991، وتسعى هذه الوثيقة إلى تحقيق تفاهم مشترك حول مسألة حماية حقوق الأقلية في البلاد. ومع أن الشيعة كانوا يمثلون "الأقلية" المضطهدة في الماضي، غير أن السُّنة يدركون تماماً أنهم سيتحولون في المستقبل إلى الأقلية الحقيقية التي ستحتاج إلى حماية حقوقها. ومن الجدير ذكره أن هذا الميثاق لقي قبولاً واسع النطاق بين أوساط المعارضة العراقية، ومن الممكن أن يشكل وثيقة مهمة للنظام السياسي المستقبلي في العراق.

7. على الرغم من ذلك، نرى نظام الأقلية العلوية غير السُّنية في سوريا عروبياً جداً في أيديولوجيته. وإذا سار الشيعة العراقيون في الاتجاه العروبي نفسه، فسوف تكون "السابقة" التي تشهد فيها السياسة العربية تفوقاً للشيعة على السُّنة في تبني القومية العربية.

8. لن يتمكن الشيعة أبداً من الفوز بموقع قيادي في الحكومة، ولا في الجيش، وهم يتكلمون عن المسؤولين في هذه المناصب واصفين إياهم "بأصحاب التجارة"، أو "الحرفة"، غير المعتادين على السلطة، وغير المؤهلين للأدوار القيادية أو لإدارة شؤون الدولة الخارجية.

9. هناك أيضاً ائتلاف ديمقراطي شيوعي - غير ذي أهمية - يقوده صالح دكلة.

10. لهذا السبب يقول بعض العراقيين إن الغرب "أوجد" صدام، وذلك بمباركته لتولي حزب البعث السلطة في العراق، خلال الفترة التي كان الشيوعيون قد كسبوا فيها نفوذاً سياسياً قوياً في ظل نظام عبدالكريم قاسم. ومن الصواب أن نقول إن الغرب قد فضل وجود حزب البعث في السبعينيات على وصول الشيوعيين إلى سدة الحكم في العراق.

11. انظر Batatu, op. cit., pp. 209-210.

12. Phebe Marr, *The Modern History of Iraq*, Westview Press, Boulder, 1985, p. 171.

13. Marion Farouk - Sluglett and Peter Sluglett, *Iraq Since 1958*, I. B. Tauris, London, 1987, p. 55.]

14. انظر : Marr, op. cit., p. 90.

15. انظر: *Mideast Mirror*, June 16, 1992, pp. 11-12.

16. الجداول المختلفة التي تضم أسماء المجموعات المعارضة الأقل شأناً أخذت عن :
Bengio, op. cit. pp. 20-22, and from Mamoun Fandy, "Iraq's splintered Opposition", *The Christian Science Monitor*, April 29, 1991.

رابعاً : التوقعات الاقتصادية

1. Kamran Mofid, "Economic Reconstruction of Iraq: Financing the Peace", in *Third World Quarterly*, January 1990, p.53.

2. Phebe Marr, "Iraq's Uncertain Future", *Current History*, January 1990, p. 2.

3. أخذت هذه الأرقام من الدراسة التي أعدها الدكتور "فاضل الشلبي" بعنوان :
"Role of Oil in the Iraqi Economy", The Iraqi Review, Fall 1991, Published by the Iraqi-American Forum for Democracy and Human Rights in Iraq.
وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور "الشلبي" كان يشغل سابقاً منصب نائب الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

4. هذه الحسابات موجودة في الدراسة التي أعدها الدكتور "سنان الشبيبي"-بعنوان :
Forecasts for the Iraqi Economy," The Iraqi Review, Fall 1991.
والدكتور "الشبيبي" هو اقتصادي عراقي يعمل في "مفوضية التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (UNCTAD).

5. Al-Chalabi, op. cit.

خامساً : العراق والعالم

1. للاطلاع على مناقشة عامة للجغرافيا السياسية لكل من إيـــران والخليج، انظر :
Graham E. Fuller, The "*Center of the Universe*" : *The Geopolitics of Iran*", Westview Boulder, 1991].

2. هذا يعني استغلال الوجود السكاني للشيعة في الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية كمصادر أساسية للتعاطف مع إيران، لإظهار الاهتمام بتحسن أوضاعهم المعيشية.
3. لا تزال مشاعر الشك حيال الدوافع الأمريكية في المنطقة منتشرة على نطاق واسع. ويؤمن الكثير من الإيرانيين والعراقيين بأن واشنطن "أوقعت" بصدام عن طريق تقويته إلى درجة سمحت له بغزو الكويت، وبأنها أعطته "الضوء الأخضر" لدخول الكويت بإعلانها أنها "غير معنية" بكيفية تدبر العراق لعلاقاته الدولية مع الكويت، ومن ثم أوقعته في الشرك الكويتي لكي تدمره، باعتباره يمثل القوة العربية الأبرز التي لا يمكن لواشنطن "الموالية لإسرائيل" أن تسكت عنها. ويؤمن الكثيرون أيضاً بأن واشنطن تعمدت الإبقاء على صدام كي تبرر الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، في الوقت الذي يثير فيه تواني واشنطن عن نصرة الانتفاضتين الكردية والشيعية بعد "الدعوة إليهما علناً" المزيد من الشكوك حول ماهية اللعبة الأمريكية الحقيقية. وعلى الرغم من عدم سلامة هذه التأويلات، هناك ما يكفي من "الحقائق" والأخطاء السياسية لدعم صحة هذا التأويل، في نظر سكان المنطقة الذين يجدون من الصعب عليهم الاعتقاد بأن واشنطن يمكن أن ترتكب "أخطاء" من هذا القبيل، ويضفي البرهان القائم على سلوك واشنطن مصداقية على وجه أو آخر من أوجه هذا التأويل الذي يدور في أذهان الكثيرين.

4. Marr, op. cit., p. 78.

5. على حد تعبير أحد قادة المعارضة العراقية، يبدو الغربيون شبه جاهلين بما وصلت إليه التربية المدرسية العراقية في جعل الأجيال الصاعدة تؤمن بأن الكويت هي جزء من العراق، وبأن وجودها كدولة مستقلة هو وجود غير شرعي، وبالتالي يجب أن تضم إلى العراق. والسبيل الوحيد لإبطال قناعة الأجيال العراقية بذلك، يمكن أن يبدأ بوجود نظام عراقي معتدل – مستقبلاً – يعترف علناً باستقلال الكويت وبحق شعبها في أن تكون له حكومة ودولة مستقلتان. وهذا التغيير

في أسلوب التعامل، لا يمكن أن يتحقق إلا في المستقبل، إذ إن العقلية التقليدية لدى كل العراقيين سوف تسود لفترة من الزمن، حتى وإن كان الاعتراف بحجم المخاطر هو الذي سيمنعهم من المجازفة.

7. G. H. Jansen, "The Umm Qasr Time Bomb", *Middle East International*, March 6, 1992.

8. انظر على سبيل المثال، مناقشة وجهات النظر السعودية في :
U.S. 'Running Out of Options' in Its Quest to Oust Saddam", in *The Mideast Mirror*, March 11, 1992, p. 10.

9. *Mideast Mirror*, Feb. 28, 1992.

سادساً : مضامين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية

1. بمن فيهم المؤلف.

2. كان الاتحاد السوفيتي سابقاً خير مثال على هذه الظاهرة. فقد عرف الاتحاد السوفيتي استقراراً داخلياً قل نظيره طيلة ما يقارب السبعين عاماً. لكن العالم يشهد اليوم "الثمن" الباهظ لهذا الاستقرار في الانفجار الذي أعقب سبعين عاماً من القمع والكبت؛ والمشكلات الكثيرة التي استكانت طيلة هذه الفترة، لتنبعث ثانية وبقوة لتحدث اضطرابات وأضراراً بالغة في كل أنحاء الاتحاد السوفيتي السابق تقريباً. وكان البلقان مثالاً آخر على هذه الظاهرة. وسوف نشهد حالات أخرى مشابهة خلال العقد المقبل. وهذا يعني أن "الاستقرار" مآله إلى زوال ما لم يقم على أسس سليمة.

3. Marr, op. cit., pp. 39-40, 43, 46

4. خرجت تركيا أخيراً بديمقراطية حقيقية دامت عقوداً عديدة، بعدما شهدت عملية تحول ديمقراطي صعب، على مدى نحو أربعين عاماً. واليوم، يبدو جهاز الدولة التركية قوياً جداً، والحكومات في أنقرة تتغير بانتظام بعد الانتخابات. وصحيح أن المشكلات لا تزال قائمة غير أن التجربة الديمقراطية اكتسبت بعض العمق في تركيا.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1- تقبل للنشر – في هذه السلسلة – البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.

2- يُشترط أن يكون البحث المترجم، أو الدراسة، في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3- يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشرت ترجمتها في جهات أخرى.

4- تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5- يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1- تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.

2- ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3- يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4- تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواها من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.

5- يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ يخطر الباحث أو المترجم بإجراء التعديلات اللازمة، وإعادتها إلى المركز خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6- تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات، بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر عن سلسلة "دراسات عالمية"

1 - نحو شرق أوسط جديد. إعادة النظر في المسألة النووية
أفنر كوهين
2 - السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها
ستيفن لمباكيس
3 - النزاع في طاجكستان. التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991-1994)
جوليان ثوني
4 - حرب الخليج الثانية. التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء
ستيفن داجت، جاري جي باجليانو
5 - رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي
فرانسيس فوكوياما
6 - القدرات العسكرية الإيرانية
أنتوني كوردزمان
7 - برامج الخصخصة في العالم العربي
هارفي فيجنباوم، جفري هينج، بول ستيفنز
8 - الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل
هيو روبرتس
9 - المشاكل القومية والعرقية في باكستان
أبها دكسيت
10 - المناخ الأمني في شرق آسيا
سنجانا جوشي
11 - الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية
وي وي زانج
12 - السياسة الدولية في شمال شرق آسيا .. المثلث الاستراتيجي الصين – اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية
توماس ويلبورن

صدر عن سلسلة "دراسات عالمية"

13 - رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية

إعداد : إيرل تيلفورد

14 - العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002 ؟

جراهام فولر

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - المتناطحون : المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا
لستر ثرو

2 - حرب اليمن 1994 : الأسباب والنتائج
إعداد : جمال سند السويدي

3 - **The Yemeni War of 1994 : Causes and Consequences**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4 - امتطاء النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة
فيبي مار ووليم لويس

5 - الحرس الثوري الإيراني : نشأته وتكوينه ودوره
كينيث كاتزمان

6 - **Iran and the Gulf : A Search for Stability**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7 - إيران والخليج : البحث عن الاستقرار
إعداد : جمال سند السويدي

8 - **Gulf Energy and the World : Challenges and Threats**

9 - المياه في العالم العربي .. آفاق واحتمالات المستقبل
بيتر روجرز وبيتر ليدون

10 - الطاقة في الخليج .. تحديات وتهديدات

11 - **Gulf Security in the Twenty First Century**
Christian Koch, David Long (Ed.)

12 - التقييم الاستراتيجي
إعداد : زلمي خليل زاد

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

1 - الحروب في العالم : الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط

جيمس لي ري

2 - مستلزمات الردع : مفاتيح التحكم بسلوك الخصم

ديفيد جارنم

3 - التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي

هيثم الكيلاني

4 - النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين : تفاعل بين قوى السوق والسياسة

هوشانج أمير أحمدي

5 - مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث : البعد العربي

حيدر بدوي صادق

6 - تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية-التركية

هيثم الكيلاني

7 - القدس معضلة السلام

سمير الزبن ونبيل السهلي

8- أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية

أحمد حسين الرفاعي

9- المسلمون والأوربيون : نحو أسلوب أفضل للتعايش

سامي الخزندار

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

1 - **Inter-Arab Relations in the Post-Peace Era**

Ann M. Lesch

2 - **Israel at Peace with the Arab World**

Mark Tessler

3 - **Deterrence Essentials: Keys to Controlling an Adversary's Behavior**

David Garnham

4 - **The Iranian Revolution and Political Change in the Arab World**

Karen Feste

5 - **Oil at the Turn of the Twenty-First Century : Interplay of Market Forces and Politics**

Hooshang Amirahmadi

6 - **Beyond Dual Containment**

Kenneth Katzman

7 - **Information Warfare:Concepts, Boundaries and Employment Strategies**

Joseph Moynihan

8 - **U.S. Sanctions on Iran**

Patrick Clawson

9 - **Resolving the Security Dilemma in the Gulf Region**

Bjørn Møller

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

يصدر قريباً

عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1- أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين

2- Strategic Positioning in the Oil Industry: Trends and Options

3- The Information Revolution and the Arab World: Its Impact on State and Society

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب.: 4567 أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 (2-971) ـ فاكس : 769944 (2-971)
e-mail: root @ ecssr. edu

